

۵۹۱۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شرح مناجات

مؤلف: محمد بن محمد بن علی بن ابی نصر الاسمرانی النیشابوری

موضوع: ...

شماره قفسه: ...

تحریر: ۱۸۷۱

شماره  
۱



۵۹۱۰ ۲۸۵/۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح مناجات

مؤلف: محمد بن محمد بن علی بن ابی نصر الاسمرانی النیشابوری

مترجم: ...

شماره قفسه: ۱۸۷۱

شماره ثبت کتاب: ۶۲۷۹۶

جمهوری اسلامی ایران

خطی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۸۷۱



۵۹۱۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شرح نهج  
مؤلف: محمد بن علی بن ابی نصر الاسفندیهري

شماره ثبت کتاب: ۶۲۷۹۶

موضوع: ...

شماره قفسه: ۱۸۷۱

بازدید شد  
۱۳۸۱

۲۸۵/۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

۱۳۸۱

۵۹۱۰ ۲۸۵/۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح نهج  
مؤلف: محمد بن علی بن ابی نصر الاسفندیهري

شماره ثبت کتاب: ۶۲۷۹۶

مترجم: ...

شماره قفسه: ۱۸۷۱

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی

۱۸۷۱



بشد

صحيح

تفسير ابن كثير  
٢٠١ : ٣١١  
از غير الموردين  
المبايعين  
تفسير ابن

١١٧

اقول هذا الشرح وان  
كان بعنوان قال و  
التفسير لكنه ليس بجامع  
المتن بل على قدر  
ان يكون التفسير لا سيما  
فانه لا يرفيه من الامام  
فخر الدين الرازي

نجاة فمختصر لابن سينا ...  
وقد شرح محمد الحارثي السرخسي (كنا)  
الذي سماه الكثر الا قاله لطلب الحكمة  
كما ذكره اثر زوري في الترهة (نسخ)  
ترهة الأرواح في تراجم الحكماء  
كشف الظنون طبع بطبول ج ٢  
ص ١٥١ ١٥٢ اقول ترجمة السرخسي  
مذكورة في تمة صوان الحكمة  
لابي الحسن علي بن زيد البصري  
المتوفى سنة ٢١٥ هـ والشارح  
كان من اعيان علماء عصره  
وقال في الذريعة الى تصانيف الشيعة  
ج ٤ ص ١٠٠ ١٠١ اورد ١٩٠٠ : شرح ليني  
للشيخ فخر الدين قطب الاسلام والمسلمين فخر بن  
علي بن ابي نصر الاسفرائيني النيسابوري  
اوله سبحان من لا يعرف حق معرفته الا  
بالعجز عن معرفته ... قوله الصلاة  
على المصطفين من عبادته محمد وآله وظهر  
منه ان الشارح قرأ على الفخر الرازي لكن  
الظاهر من الخطبة تشييعه كما لا يخفى وهو  
جامع للمتن اورد فيه خطبة النجاة بتامها  
عنون المتن قال وعنوان الشرح التفسير  
رايت النسخة في مكتبة محمد علي الخوسروي  
بالنجف الاشرف انتهى





بسم الله الرحمن الرحيم  
 المقالة الاولى من الطبقات ثم كتاب التجاه الفصل الاول في ما  
 موضوع هذا العلم **قال الشيخ** المقالة الاولى في قوله والسكوات  
**الشيخ** هذا الكتاب الكتاب الاول في تعريف العلم الطبعي العلم اما  
 يكون علما يكون له قدر من احسان ما به يستدل واما ان لا يكون  
 والعلم الاول يسمى بحكمة علمية واما ان يكون بحسب ان يكون في  
 مادة بل تكبر ان يكون في مادة وان لا يكون اما الذي يحسب ان يكون  
 في مادة فاما ان يحسب ان يكون في مادة محضة وهو العلم الطبعي وذلك  
 الاحكام الطبعية فان لكل واحد مادة محضة واما الذي يحسب ان يكون  
 في مادة كبر لا يحسب ان يكون في مادة محضة وهو المسمى بالعلم الرباعي  
 وذلك مثل الاشكال فان السلب مثلا وان كان يحتاج الى مادة لكنه  
 كل في اي مادة يعقوب واما القسم الذي لا يحسب وجوده في مادة  
 اصلا هو المسمى بالعلم الالهي وذلك مثل الوحدة والكنه والكلية  
 والاطري ويكوها هم الامور التي تعرض مارة للحدوث والمعارف التي  
 للماديات المعارف انما هي في تعريف الصناعات النظرية اما الغائية  
 فالمراد منها كل علم يتكلم فيه ويبحث عنه واما النظرية فان العلم  
 اما ان يكون مدبريا واما ان يكون كسفا وذلك لان حصوله اما  
 يتوقف على ترتيب امور معلومة في الذهن متشابهة له واما ان  
 يتوقف عليه على هو حاصل ابعاد القسم الاول وهو النظري  
 والقسم الثاني هو المسمى واد اعرف هذا فلا شك في ان العلم

العلم

الطبعي علم نظري **قال الشيخ** قد عرفت في المطلق ان الموضوع يطلق  
 على معاني واعرف ان كل علم عن امر احده ولو اوجده الدالة ولما كان  
 العلم الطبعي من العلوم النظرية وجب ان يكون له موضوع محض  
 عن امر احده الدالة وقوله وكل صناعة نظرية فاما موضوعها الموجود  
 او الوهميات المراد منه ان كل علم نظري في موضوع وذلك الموضوع  
 لا بد وان يكون موجودا في الخارج او في الذهن حتى تكبر ان يحسب ذلك  
 العلم عن امر احده ولو اوجده ان لا يحسب له لوجده ما لا يمكن اساس  
 سمي له وقوله وموضوعه الاحكام الموجودة بما هي واقعة في المعبر  
 اعلم ان العلم الطبعي لا يحسب علم احكام من حيث هو واجب او ممكن  
 او ممكن بل انما يحسب او يدرك او كلي او جزئي فليس العلم عن هذه الاشياء  
 كحسابها بل العلم عنه من حيث انه متحرك وكسك وباطل من حيث  
 معبر فاما ان لا يقدر ان الاحكام الموجودة بما هي في العلم **قال الشيخ**  
 وبعض موضوعات العلم الى قوله في وجوده **الشيخ** المراد من المبادي  
 الاخرى والاساس واما الحكم على بعض موضوعات العلوم فهذا الحكم  
 ولم يحكم على جميع موضوعات العلوم بهذا الحكم لان موضوع العلم  
 الا الالهي الموجود المطلق وليست له الاخرى وحيث ان الصافي لا بد  
 من ان يتناول موضوعات العلوم الى موضوع غير كسب من الاخرى والمبادي  
 وطحا للدور والاساس واما ان موضوع العلم الطبعي من كسب  
 الحكمية يعني موضوع العلم الطبعي له اثر واساس لان موضوعه حكم  
 وهو مركب من مادة وصورة ولما اساسها نوصيه **قال الشيخ** والعلوم  
 الى قوله **الشيخ** المبادي اما ان يكون مساويا لجميع مسائل ذلك العلم واما ان  
 من تلك المبادي

في قوله

قال الشيخ

العلم

قال الشيخ

العلم



يكون مناديا لعصم مسأله اما العلم الاول فاما ان يكون مناديا  
 ان لا يكون والعلم الثاني لا بد منه كونه اما ان يكون في ذلك العلم  
 واما ان يس في علم آخر وليس يحكم ان يس في ذلك العلم لانه لا كان  
 مناديا لجميع مسائل ذلك العلم فلو كان في ذلك العلم لصار مسأله مسأله  
 ذلك العلم ولم يدرج كونه في مسأله نفسه ومعرفا لنفسه وهو محال  
 فاذن لانه وان يس في علم آخر لم لا يحل اما ان يكون ذلك العلم الآخر  
 علما منوفا ساه على هذا العلم واما ان يكون علما لا منوفا ساه على  
 والعلم الاول باطل لانه لما فرضنا ان ذلك المسأله مناديا لجميع مسائل  
 هذا العلم وفرضنا هذا العلم مناديا لكل العلم الآخر فلو فرضنا ذلك  
 العلم مناديا لاساب هذا العلم لا في كل واحد منها الى الآخر ولم يدرج في  
 نفسه لانه لا يمكن ان مناديا هذا العلم الذي علم ان يكون ذلك العلم الآخر  
 غنيا عن هذا العلم فلو كان ذلك العلم اعلم منه في المعاديه واما العلم  
 الثاني وهو ان لا يكون ذلك المسأله مناديا لجميع مسائل ذلك العلم  
 بل لعصم مسأله فهذا لا يمنع اسباب هذا المسأله في ذلك العلم نفسه  
 بشرط ان لا يدور وهو ان لهذا العلم مناديا اخر لغير اسباب مسائل اخر  
 غير الاول فهذا الطريق تكبر اسباب يس مناديا في ذلك العلم نفسه  
 قوله وللعلم ان الصامد في اوائل من جهة ما يبرهن عليها فالمراد  
 منه ان العلوم السطريه لانه وان يكون مسأله مناديا لغيره في مسائل  
 سر كنه من مصداق لعلله قوله وبني المصداق التي لا يبرهن في ذلك  
 العلم بل انما يبرهن في علم آخر فالمراد ان السج اخرى هذا الكلام على  
 الاعلى المحقق ما ذكرنا قوله والعلم الطبيعي من تلك الجهه برده العلم

والبرهان

الطبيعي

الطبيعي مناديا لاس من عليها في ذلك العلم واما من يبرهن بها مسائل  
 العلم الطبيعي ومن يبرهن عليها في علم اخر على ما ذكرنا **فان السج** وليس على  
 الى قوله وصح **السج** العلم الخري هو الذي يجب منه عن بعض الموجودات  
 مسائل العلم الطبيعي فانه علم يحكم عن الموجودات المنصه الى الماد  
 في الخارج والذات واد اعرف ان العلم الطبيعي علم خري وكل علم خري  
 فلا بد له من مناديا بها من مسائل اول العلم الطبيعي علم خري وكل  
 علم خري فلا بد له من مناديا بها من مسائل اول العلم الطبيعي له  
 مناديا بها من مسائل ان تلك المبادي قد يكون منة نفسها  
 وقد يحل ان يس ومن يبرهن عليها في علم آخر ويكفي في هذا العلم محله  
 على سبل الاصول الموضوعه لانه لو يبرهن صاحب علم على مسأله العلم  
 حسب انه صاحب ذلك العلم لزم الدور وهو محال بل يحسب ان ذلك  
 المسأله في علم اعلى منه الى ان ينسب الى العلم الكلي المسائل مسائل  
 العلوم كلها وتسمى هذا العلم باسم احد العلم الكلي واما تسمى بها  
 الكرافه فيجب على الامور الكلية تسمى باسم الكرافه واسمها  
 العلم الالهي واما تسمى بهذا الاسم لان فيجب عن الامور المنجمله  
 الوجود لانه وهو الله تعالى وبها هو العلم الالهي حاصه لغيره  
 فالعلم الالهي اسمه الشيء باسم اسرفه واسمها علمها علمها العلم  
 ويسمى العلم بالعلم الطبيعي وبها هي اسباب اما انه علمها العلم الطبيعي  
 العلم الالهي منزه بالسر والفصله على العلم الطبيعي اما اول العلم  
 المعارف اسرفه المعارف واما ما سألنا في المحذات عند الطبيعة  
 فيكون مصداقها بالذات واما انه علمها العلم الطبيعي فلا بد مناديا العلم الطبيعي



والعلم بالطبعات احرب الى العلم بالحدوث والاسماء والاقتران  
 الى العلم اولى في العلم والاعمال الفصل الثاني في الاصول الموضوعة في  
 العلم الطبيعي **قال الشيخ** في المسائل التي الى قوله منه حاله **الشيخ** طالع  
 ان العلم الطبيعي مساوي مما هو من مسائله ولا يترتب عليها في العلم  
 الا ان لا يراى ان بعد تلك المسائل اصولا موضوعة ومصادرا للمسائل  
 الاول كون الجسم من كماله المنوي والصورة وهو قوله ان الاحكام  
 مركبة من مادة اي محل وصورة هي حاله في العلم ان لفظ الجسم يطلق  
 على المصدر الذي هو الطول والعرض والعمق وتسمى الجسم الطبيعي وهو  
 عرض قائم بالجسم الطبيعي ويطلق على الجسم الذي هو قائم بالمتصل يسمى  
 الجسم الطبيعي وهو مركب من مادة هي محل وصورة جسمه هي حاله في  
 فلهذا قال الاحكام الطبيعية مركبة من مادة وصورة فان قيل ما  
 في انه جعل كون الاحكام مركبة من مادة وصورة من مبادئ العلم الطبيعي  
 مع انه لا يفرق عليه الا مسلمة من العلم الطبيعي على ما ذكره في  
 واستادنا قدس سره في شرح العروة في مخرج الحيوان فيقول لما كان  
 موضوع هذا العلم الجسم الطبيعي من حيث انه معروض الجسم الطبيعي  
 مركب من المادة والصورة فكما ان المادة من موضوع هذا العلم  
 جعلها مبادئ له اولاد من وضعها اولاد من وضع الجسم الطبيعي  
**قال الشيخ** ونسب المادة الى قوله الى التمثال **الشيخ** المنوي ما اولى واما  
 ما به اما المنوي الاولي فهو محل للصورة الجسمية واما المتصل  
 الساسية هي محل للصورة النوعية ومما لا يخفى فانه مادة وهي  
 للصورة الكلية ومثل الخشب للصورة السريفة فانه مادة وهو

عدد ونسب تلك المسائل  
 ح

لصورة السريفة واما اورد والمثال من المنوي الساسية لانه اظهر فركه  
 لربادة الصورة **قال الشيخ** والعام لما كانا الى قوله سواء **الشيخ**  
 الصورة لفظا مستمرة تطلق على معان احدهما الصورة الجسمية التي  
 هي معدومة للمادة الجسمية وما بها الصيغة الطبيعية وما بها الاسكال  
 وراعيها المعدل المتبني بالبعد والامتداد فالمراد من الصورة هي  
 هذا المعنى ولا يمكن ان الاحكام مستمرة في الاعداد السليمة لان كل جسم  
 يمكن ان يفرق منه بعدا اولاد بعدا سائيا وانما على روائه فانه لا  
 بالما وانما عليها على روائه فانه لا بعدا فانه لا الجسم ما الذي يمكن  
 تعرض منه الاعداد السليمة المتعاطفة على العدد والاعمال فانه لا على هذا  
 التعرف فهو الاول قوله هو الذي يمكن ان تعرض منه الاعداد والما  
 ذكر ان كان عرض الاعداد ولم يذكر الاعداد بالفعل لان الجسم قد يكون  
 الاعداد بالفعل كما ذكره المصنف لانه لا يمكن حله على مكان الاعداد  
 منه فان قيل المراد من الامكان ههنا فلما المراد منه هو الامكان  
 العام لسواء ما يكون العادة حاصلة عن طريق الوجوب كالاطا ك  
 وما يكون حاصلا بالفعل لا على الوجوب بل الاعداد الاحرام العشرة  
 وما لا يكون هي مما حاصلا بالفعل لكنه يكون ممكن حصوله كالذكر  
 المصنعة فانه لو اراد به الامكان المتعارف للجسم لكونه الحصى  
 على الخد او الرسم بالجسم الذي يكون الاعداد حاصلا بالفعل لان  
 الصورة غير ما هي مع الفعل قوله على روائه فانه لا الجسم السريفة  
 العائمة وقد ذكره الشيخ ههنا والقول اداه حظه مستصحب على  
 حظه فانما ان لا يكون مثلي في احد الحاشين اكبر منه مثلي في الجانب الآخر

فيه



واما ان لا يكون فان لم يكن مسئلة الى احد الحاصلين كغير مسئلة الى الثاني  
الاجر حصلت راوسان احدتها واحدة والاخرى متفرقة فكذلك  
فان قلب لم يفرط كون الروايات قائمة في معرف الجسم قلب لانه لا فصل  
الاوقص الا انما هو البنية المتعاطفة على الروايات العالمه اما اذا كان  
الروايات غير قائمة فلهذا لم يكن ان تعرض في الجسم كغيره بل انما  
متعاطفة على الروايات العالمه اما اذا كان الروايات غير قائمة فلهذا لم يكن  
تعرض في الجسم كغيره بل انما متعاطفة على الروايات العالمه اما اذا كان  
والاظهار التي الى قوله انما هي **المتعاطفة** الكلام يحمل معنيين  
ان الصورة الجسمانية لا يمكن ان تكون المادة وانما هي ان كل جسم يتصور  
المادة هي موضوعه له كالمصدر فمتبع ان يحصل ذلك المصدر فلهذا  
**قال الشيخ** والمادة الى قوله هذا لا يظهر **المتعاطفة** ان الصورة الجسمانية  
وهذا هو المقادير الموضوعه لهذا العلم وساني الترتيب علمه في العلم  
الكل الى سائر الله تعالى واعلم ان الله يطلع بالاسرار على الترتيب  
الجسمانية وعلى مقدار الجسم **قال الشيخ** وبذلك المادة الى قوله في الوجود  
العرض من هذا الكلام اسباب مكان التحليل وهو ان يصير حجم الجسم  
اعظم من عرض الجسم كمن سمي من خارج او يقع في داخله فيج وجد  
المكان في ويخصص كلامه هو ان مادة الجسم ليس لها في ذاتها جسم  
ومقدار وان كانت هي محلا للجسم والمصدر او اذا كان كذلك كالجسم  
المقادير لها ما لقول على السوء فيج لا يستعمل كقول مادة لها  
صحة في فصل مصدرها كغيره وانما هي فان قلب هو في العقل ليس لها  
في ذاتها حجم ومقدار مع انهما لا فصل الا ذلك المصدر المتعاطفة

الحق

الكل المعنى فلس عن مدعى امكان مصدر المقادير المتعاطفة في الاحكام  
المتعاطفة ومادة العقل محالو لما فيه مادة الاحكام المتعاطفة  
ولا يلزم من سبوت حكمه ان يكون له ما كان له فلهذا لا يصح ان لا يصح  
تجسنا كغيره مادة فصل حجمها فلهذا ومادونه وهذا دعوى منك غير عام  
قوله وبذلك المادة لا يوجد في حدنا لا بد السجود ولا بد الاظهار  
على انها حر وجودها معناه ان لا الصورة الجسمانية ولا المتعاطفة  
حرزها السبوت وقوله بل هي حادثة عن ذات المادة وان كانت  
عالمه فيما مهاره لها فلهذا كالمكر وقوله وليس للمادة ذاتها  
مقدار وعطرها انما كغيره غير فائدة قوله وان ليس لها ذلك انما  
بل هي مسجدة لقوله فلا تجسنا يكون مادة فصل حجمها فلهذا  
ومعنى حجم الجسم الى حجم المراد منه هو انه لما كان له ليس لها في ذاتها  
مقدار وبعد فانه وجود مادة فائدة المقادير المتعاطفة فان يصير حجمه كغيره  
فما كان من عرض الجسم كمن سمي من خارج او يصير اصغر من عرض الجسم  
داخله فيج **قال الشيخ** وفي مادة الى قوله والاخر الصورة **المتعاطفة** كما ان  
للاحكام الجسمانية صورة جسمانية متعاطفة لها كذا ذلك لما صور نوعه  
هي مادي كغيرها اي طرارها وبرودها ونسبها ووطوبها  
واينها اي خصوصياتها في اشكالها وسكنها وسمي بالقوى وكما ان  
الصورة الجسمانية اصل متعاطف في هذا العلم على سبيل الوصف فلهذا  
الصورة النوعية اصول موضوعه في هذا العلم ومترتبة عليها في العلم  
الكل الى الثاني ولما قوله فادان الا على هذا المقادير الاحكام المتعاطفة او  
احد على الاطلاق من المقادير المتعاطفة من هذا المقادير او احدا

مستوفى



الحزم الطبعي من حيث الجسم الطبعي ولا يصححه الصورة النوعية  
 الجسم الساري الارض وغير ذلك فليس من المادى الى الماده  
 والصورة وهو مركب من **الشيء** والواجب الاحكام الى قوله عليه  
**الشيء** لما كان العلم الطبعي تحت عن اللواحق التي يحكي الجسم الطبعي لانه  
 وهي الاعراض الحاصلة التي هي المحصولات السببية كما ذكر في المنطق بعضها  
 وعامها مذكور في الثاني كان هذا الصانع المادى والاصول الجوهرية  
 في هذا العلم ولا بد منها من ان الفرق بين الصورة والعرض وهو  
 منه وجوده احدى الصور على في الماده غير مفقوده في دأها والفرق  
 كل الجسم بعد تفهمها وكيفية الماده والصورة وما بينهما ان الصورة  
 مصدره على الماده لوجه لها على لوجه والاضاها مصدره على  
 لوجه لها مصدره على ما لا يعدم عليه وهو الجسم والعرض مما جرت  
 الماده بالذات وما لهما ان الصورة اذا جرت في الماده جرت الى  
 نوع اخر فان الصورة الاساسية اذا جلبت المنطق عليها جرت  
 ولوعبها وكذلك الصورة الدارئة اذا جلبت اطراف عرب لوعبها  
 وما بينهما وليس العرض كذلك قال السواد ميسلا اذا جلب في المحل  
 لا يمتدل بوعبه ولا يصير نوعا **الشيء** والمبدأ المعارف الى  
 قوله المعارف **الشيء** الاحكام مركبة وكل مركب فهو مركب لانه وكل مركب  
 فليس بمفصل عنه فالاحكام الطبعية لئلا سبب مفصل عنها ذلك  
 السبب ليس لاجسام في فادى هو معارف وهو مبدأ للاحكام الطبعية  
 وكلها السبب والصورة فان سبب الماده بالصورة وسببها المادى  
 الطبعية ولما كان العلم الطبعي تحت عن الاحكام الطبعية المركبة

كل

حس

من الماده والصورة وذلك المبدأ معارف عن المادى الحزم ليس  
 للطبعي تحت عنه وانما تحت عنه العلم الالهي والعامل ان يقول اذا  
 لم يكن للطبعي تحت عن المبدأ والمعارف فلهذا ورد في الاصول  
 الموصولة **قال الشيخ** والاحكام الطبعية الى قوله افعالها **الشيء** لانه  
 ان الاحكام الطبعية انما تحقق في الخارج وتصور نوعا ما الفعل  
 ما من ان الصورة النوعية منها وانما مقصده من ان الصورة  
 بها فادى الصورة النوعية كمال لها وفي كمال اولها لاسانها  
 لتصور نوعا ما الفعل ثم تسبح نوعها كمال بان وهو افعالها الفعالة  
 كالقطع للسقف مثلا والاحساس والارادة للحيوان والتميز  
 والارادة للانسان واذا عرفت هذا فتصور المبدأ المعارف ليس في  
 هذه الكمالات في الاحكام الطبعية لانه بل يتوسط قوى وجوده  
 في الاحكام هي مبدأ الكمالات الاساسية للاحكام وهذا الضابط  
 من مصداق العلم الطبعي **قال الشيخ** وليس شئ الى قوله في الاحكام  
 الطبعية **الشيء** هي الكمالات الاولى في المحقق هذه المقصود  
 فتصور كل جسم يتحرك فلا بد له من محرك وذلك المحرك اما ان يكون  
 ذاته واما ان يكون غيره وذلك الجرم ان يكون محي فيه واما ان  
 يكون مضافا عنه والمماس اما ان يكون حيا واما ان لا يكون والا  
 كلها باطل الا ان يكون محي فيه ليس بعينه ولا جسم اخر وهو قوى  
 فاعلم ان الجسم وهذه القوى تنقسم الى مصدر عنها افعالها المقصود  
 والاحياء والسجود الى ما لا تصدر عنها فاعلم ان المبدأ المقصود  
 واحكامه وصغوره وكل واحد منهما ينقسم الى ما يكون المضاد منها



افعال محده على سبيل واحد والى ما يكون الصادر منها افعال محله  
على انما محله مده اسم افعال اول القوة التي تصدر عنها  
الفعل على سبيل واحد قصد واصبار وسعور بل بالسبح  
وهي السماء بالظهور والاحكام جسم مضط وماله القوة الفاعلة  
حركة الارض الى فوق والقوة الفاعلة حركة الارض الى سفلى والى  
القوة التي تفعل افعال محله على مناسبات محله قصد واصبار  
وسعور ما تصدر عنها وهي السماء بالفضل السابعة وماله القوة  
الفاعلة لامتداد اعضاء الحيوان واجزاء النبات في الطول والعرض  
والعمق والفاعلة فيها صور واسكان محله محض بعضها  
وبعضها فلما وبعضها فاعلا فالسابعة القوة التي تفعلها محله على  
مناسبات محله كماله بالفضل والاصبار وضع السعور بها وهي السماء  
بالفضل الحيوانية الخالة في ابدان الحيوانات الاربعة القوة التي  
تصدر منها الافعال على جهة واحدة وعلى سبيل واحد بالقصد والاصبار  
والسعور وهي السماء بالفضل لعلكم الحسنة المسماة بالبركة  
التي هي في انفس الغايات الكليات اما قوله وليس شيء من الاحكام  
الموجودة يتحرك او يسكن بنفسه او يتشكل او تفعل ساعده ذلك  
وليس ذلك له عن جسم آخر او قوه عن جسم الا وقوه من هذه القوى  
المذكورة عنها مصدر ذلك وكل ما يصدر عنه من الافعال فالقوة  
هذا المظنون هو ان الجسم لا يصدر عنه الفعل والقوة قائم  
به قوله وهذه القوى التي تحرك في الاحكام على اسم بله حاه  
ان هذه الفاعلة بالاحكام التي تفعل الاحكام بها افعالها على مله

اسم قوله فيها قوى ساربه في الاحكام كحفظ علمها كما لاها  
من اسكانها ومواسمها الطسعة والاعلمها واربعها  
مواسمها الطسعة واسكانها واحوالها اعدادها التباد  
علمها ما لمعه عن الخالة الجوهر الطسعة الجوهر الماصف الملائكة  
بلا موه ورويه وقصد اصباري بل سحر وهذه القوى الطسعة  
فاعلم ان القوة الطسعة جسم من اجزاء كل نوع تفعل  
مفعلا على سبيل واحد لا يتغير ولا يتبدل كقصد ورالفعل عنها  
يكون بل شعور وقصد واصبار عنها قوله وهي مبداء  
بالدات حركاتها بالدات وسكونها بالدات والساكنات  
التي بدائها اعلم انما تحسنا الكلام في تعريف ما هي الطسعة  
فصل هذا في النسخ الذي ذكرناه في القوى الالهية لما احادها  
ما هي الطسعة فلا حرم نحن نشعر اننا نهل عن الفيلسوف  
ارسطوان الطسعة مبداء كماله ما هي قوه ومبدأ السكون مبداء  
لانا العرض مفعول المبدأ يكون مبداء الشيء من حيث دانه وقد  
يكون مبداء له من حيث دانه مبال الاول البار ومبال الثاني  
السكون مبالا من حيث دانه وسر دنا العرض فانه سر دنا السكون  
السر دنا الطسعة مبداء بالدات حركات الاحكام وسكونها ما اعلم  
انه لو انصرف على قوله مبداء بالدات حركاتها وسكونها لكان في ذلك  
خافه الى تكرار الدات وكذا لك قوله مبداء بالدات مكنى فلا حاجة الى  
ذكره لانا العرض لانه اذا صدق على الشيء انه مبداء بالدات  
الا بصدق انه ليس مبداء العرض فلهذا كرره لئلا يتركه قائل



11/2/20

التامر ليعمل مثل هذا الفعل لا لئلا لا ولا لما كان مقدره بل لئلا رادفه  
 الى سببه واحده لا متعددا فلما جعل النفس الاساسه سما  
 فيها النوع البشري القوي على ما ذكرنا من كنهه ان جعل النفس  
 الحاكمه الصائمه ولاحكام الى افراده نوع اخر فلا دورى  
 ما العاده فيه فان مثل حركات الافلاك الصائمه في وقتها  
 والحوالها من افعال محمله منسكه من سبب واحد في سبب واحد فلما  
 كبر لكل واحد من تلك الافعال في نفسها وحدانية وكل واحد منها  
 موضوع اخر بعضها مالماد وبعضها للعرض فله وهدد القوى  
 المذكوره الصائمه في الاحكام الطبعه ههنا مما حده وهو  
 ان ليعمل لو كان الاخر كذلك لزم اجتماع معومات كسره على السبب  
 الواحد وذلك غير جار وحواله لما كان كل واحد منها يقوم السبب  
 في حزمه اخرى خارجة **قال الشيخ** والصورة التي الى قوله او غير ذلك  
**النفس** اقول الاحكام اما حكمه واما عنصره اما الاحكام الصائمه  
 فانها لا يخرج عن صورتها المعينه واما الاحكام العنصرية فانها  
 صورها المعينه لغيرها وكما فيها صورته اخرى مما ان حكم البار  
 ير وول عن مادي صورته الباريه وكلها صورته الجوهرية وعلى  
 الحس الصائمه مثل هذا السبب يسمى كونا وفسادافا ككون  
 للصورة التي حصلت والفساد للصورة التي زالت واداو  
 هذا السبب في العرض لا سمي ذلك كونا وفسادافا بل سمي احواله  
 مثل ان يضر الماء النار خارجا او ما لحسن او يفسد ان كان  
 حركة الكرم الى الرماحه سبب لتمام سبب من خارج اليه والحاصل



٨  
الحال الموصوف  
سبب بعض السبب  
لما كان كانه لا يلد السبب  
او بوجه صحيح

ان كان في مادة لا يلد السبب او بولان كان في مادة  
الى ان او حركه وصحة ان كان من وضع الى وضع والحركه  
الواحد من الاسباب على نفسه **قال السبب** وكل ما كان في قوله  
**العدم** الكتاب الطبعه لما كنت منادى في مادة كمال الطبعه  
مبدأ من كان وذلك لانها حادثة لانها كانت بعد ان لم يكن  
فلما لم يمس منادى عليه معارفه احدنا المادة التي يكون فيها  
وجوده ووجوده ما تفعل وما فيها صورة حصلت في المادة  
تحقق الكائن بها وما لها عدم لئلا يكون حادثة ما لانها  
وهذا لعدم ليس لعدم المطلق بل عدم حاسن وهو لعدم المتأ  
لغوه كونه اي لا يمكن وجوده لانه لو كان مطلق لعدم الذي في  
الصوف مثلا مبدأ الكون السبب وليس كذلك بل مبدأ السبب  
العدم الذي في طبعه لانه لا ياتي السبب من الصور وما في ملاحظة  
والمادة وادراكها هذا لعدم هو بولاني وادراكها  
فيها الصورة هي موضوع وتخرج الى سبب المنس بوله وكل ما كان  
لعدم لم يكن فلما لم يمس مادة موضوعه لوجودها واعتمادها ومبناها  
في كتاب الطبعه محسوس مساهدا علم ان هذه مصبورة اخرى  
مبصورة وراي العلم الطبعي ومعناه كذلك ان كل ما لم يكن كائنا  
كان فلما لم يمس مادة يوجد الكائن ما فيها من الصور الاعراض  
واما معها كالنفس الساطعة ما حادثة مع البدن وامامها  
ممكن لان المادة من حيثها مادة لا يكون عنها شيء فاولا  
لعدم عدمه لانه لم يمس عدمه هو الذي قال في جعل لعدم

لما كان لعدم

مبدأ الوجود في لوجوده احد ان العدم مبني على الوجود والشي  
يتمكن ان يكون عليه لقصده وانما ان العدم مبدأ الوجود  
لشي محسوس والعدم المحسوس لا يمكن ان يكون مورا في الوجود والا  
لاستدراك انما الصانع وما لهما ان هذا العدم سائق على هذا  
الوجود والسائق على الشيء يستحيل ان يكون مورا في الوجود  
ان كان العدم مبدأ الكائن للشي الواحد اسباب لانها لم يمس  
العدمات وذلك لان كل شيء فانه تصديق عليه سلب ما عدا عنه  
ومكان السلب لانها لم يمسها ان حاصلا هذا العدم  
مبدأ الوجود ما عدا ان هذا الوجود لا يمس الا الوجود العدم  
فان ان يجعل هذا الوجود مبدأ ذلك العدم ما عدا ان ذلك  
العدم لا يمس الا ذلك الوجود فلما لا يمكن ان يكون العدم  
لوجود الكائن كونه مورا في وجوده بل يعني ان لا يمس وجود  
الكائن الا وان يمس منه وسببه هذا العدم وعلى هذا العدم  
وعلى هذا حجة الجواب عن قوله الشيء لا يمكن مورا في وجوده  
وعن قوله لو كان العدم مورا لا استدراك انما الصانع قوله  
لو كان مبدأ الكائن للشي الواحد عدا ما لانها لم يمس كمال العدم  
الخاص بمبدأ وهو مبدأ المتعارفين لغوه كونه اي لا يمكن كونه  
ولان عدمه يكون هذا العدم مبدأ كمال جميع العدمات مبدأ الوجود  
ان جعل هذا العدم مبدأ الوجود فكل ما يجعل كون الوجود  
مبدأ لهذا العدم فلما هذا العدم لانه لكائن عدمه وهو سائق  
على هذا الوجود فكل هذا الوجود مبدأ الوجود هذا الوجود لانه



مرسورة له حصلت في المادة في الحال والافالمادة كما كانت لا  
 كون معناه ان الكاس لا يدرم مرسورة حال كونه كاسا والا  
 لما كان كاسا قوله فاول المبادي المتعارفة للطبيعيان الكاس  
 كاس فان قيل الحزم سابق على الكاس فكيف يكون متعارفا له  
 لعدم معارف للمادة التي فيها امكان كون الكاس قوله كون  
 الحزم مبداء هو انه لا يدرم الكاس من حيث هو كاس ولا على الكاس  
 بغيره وهو مبداء لخص لان ما رتاعه يكون الكاس لا لوجوده جدا  
 نفسه لمبداء هذا الحزم لكي لا يخل ان يقول كما انه لا يدرم الكاس  
 منه هذا الحزم من حيث هو كاس فكذلك لا يدرم الحزم من حيث  
 هو هذا الحزم وجود الكاس وقوله وهو مبداء ما لخص لان  
 ما رتاعه يكون الكاس لا لوجوده يعني ان هذا الحزم لمبداء  
 لهذا الوجود والالكاس مسخر مع الوجود بل مبداء ما لخص  
 لان عند رتاعه يحقق الكاس قوله ومسط الصورة في الوجود  
 او في مسط المادة لانهما عليها المعطية للوجود ويليها التبع  
 ووجودا طلب هذا الكلام لا يلقى بهذا الموضع فكان لا بد  
 ان يذكر عند ذكر الصورة قوله وانما الحزم فليس هو مبداء  
 موجوده على الاطلاق ولا محدودا على الاطلاق بل هو ارتقاء  
 الذات الموجوده بالهوه لعل ان يقول هذا المستعرب  
 الواسطة بين الوجود والحزم والسج عرقله فليكن معناه  
 ان هذا الحزم الذي جعل مبداء الشيء هو عدم حاس لا الحزم  
 المطلق وهو عدمه واد موجوده بالهوه اي بالامكان قوله

مرسورة له حصلت في المادة في الحال والافالمادة كما كانت لا  
 كون معناه ان الكاس لا يدرم مرسورة حال كونه كاسا والا  
 لما كان كاسا قوله فاول المبادي المتعارفة للطبيعيان الكاس  
 كاس فان قيل الحزم سابق على الكاس فكيف يكون متعارفا له  
 لعدم معارف للمادة التي فيها امكان كون الكاس قوله كون  
 الحزم مبداء هو انه لا يدرم الكاس من حيث هو كاس ولا على الكاس  
 بغيره وهو مبداء لخص لان ما رتاعه يكون الكاس لا لوجوده جدا  
 نفسه لمبداء هذا الحزم لكي لا يخل ان يقول كما انه لا يدرم الكاس  
 منه هذا الحزم من حيث هو كاس فكذلك لا يدرم الحزم من حيث  
 هو هذا الحزم وجود الكاس وقوله وهو مبداء ما لخص لان  
 ما رتاعه يكون الكاس لا لوجوده يعني ان هذا الحزم لمبداء  
 لهذا الوجود والالكاس مسخر مع الوجود بل مبداء ما لخص  
 لان عند رتاعه يحقق الكاس قوله ومسط الصورة في الوجود  
 او في مسط المادة لانهما عليها المعطية للوجود ويليها التبع  
 ووجودا طلب هذا الكلام لا يلقى بهذا الموضع فكان لا بد  
 ان يذكر عند ذكر الصورة قوله وانما الحزم فليس هو مبداء  
 موجوده على الاطلاق ولا محدودا على الاطلاق بل هو ارتقاء  
 الذات الموجوده بالهوه لعل ان يقول هذا المستعرب  
 الواسطة بين الوجود والحزم والسج عرقله فليكن معناه  
 ان هذا الحزم الذي جعل مبداء الشيء هو عدم حاس لا الحزم  
 المطلق وهو عدمه واد موجوده بالهوه اي بالامكان قوله

والمسمى اي عدمه الحق مبداء الكاس بل الحزم المتعارف كونه اي  
 الامكان كونه ولهذا المسمى الحزم في الصورة مبداء الكاس السطح  
 بل الحزم الذي في الحزم فانه لا ياتي بكوم السطح من صورة  
 مبداء هذا الكلام ظاهر واقول هذا كركبك فلا ادر  
 تدين فانه طول الكلام فيه **فصل السج** والاسماء الكاسية الى قوله  
 لاجل لوجود **السج** اعلم ان اساس الكتاب اربع المادة والصورة  
 والفاعل والفاعل ووجه الخصه به ان ما يحتاج اليه الكاس لما  
 يكون حراما به واما ان يكون خارجا عنه اما القسم الاول  
 فاما ان يكون حراما به كونه الشيء بالهوه واما ان يكون حراما  
 الشيء به بالهوه والاول هو المادة وهو مبداء الحزم للمركب  
 والماضي هو الصورة وهو مبداء لكل الكراسي وانه واما الخارج  
 عن ما به فاما ان يكون فانه لوجود الشيء واما ان يكون فانه لاجل  
 محله لوجود الشيء والاول هو الفاعل مثل الحمار الذي يدخل  
 الكرسي في الوجود والماضي هو الحمار مثل صليح الكرسي  
 عليه **فصل السج** ونوم لحدوث الى قوله يدعيه لهوم **السج** اقول  
 ان مبداء السج ما يحتاج اليه الشيء في كونه فلا يمكن ان لا  
 والسرابط من جهة الاسماء اما المثل فاعلم ان اطلاقا من حيث  
 للطبيعية صور متعارفة ساما بالمثل ولقول يحتاج الطبيعة  
 الى هذه الصورة المتعارفة من جهة المثل انما هو بالاسماء  
 وهذا المذهب ما طر **فصل السج** وجميع الاسماء الى قوله فانه  
**السج** الطسعة وان كانت لعل فعالها لغير صور واصبار







للحرى طرية الاول المعرف بالى اختلاف الاعراض اما انما  
 كما اختلاف المسكن وما اشبهه واما غيرهما كما حكم لدى لصنف  
 ونصنف ايضا لما لا يتوهم وهو ان يتوهم المسارط من  
 طرف فادام لو صدر في هذه الاساس كقول الجسم في نفسه ما وجد  
 كما هو عند شمس وهما ومعه وهو ان اطرافهم قولهم ان الجسم  
 فاما لا نساها بالانسان لها ليس هو ان يحصل هذه الانقسام  
 وهو ما فعل فاسم العقول على ان لا يكون لو وجد احرار الانسا  
 ما فعل من المراد من الجسم لا ينسب الى حد يعطى الامكان  
 كما ان محدودات البدن على غير ما ينسب لا على انه قادر على ايجاد  
 وهو في نفسه منه وهو واحد على معنى انه لا ينسب الى حد  
 وهو قادر على ما هو اريد من معنى ان نعلم من كون الجسم فاما لا  
 ما نعلم فادركه الناري للاجسام على ما لا ينسب **قال الشيخ** والاول  
 الاول انما اطلاق اما راي الذين اسوا للاجسام احرار منسبة  
 منسما كركب و لو حد كل واحد منها غير محرم مطلقا على قول  
 ان كل حر من حر فمقدس حيا بالنسب وكل ما شغل سائر  
 الى قوله ولا حرم **الشيخ** قول لما فرغ من تفصيل المذاهب في طرف  
 سارع في اطلاق الناطق من المذاهب فمقدم اطلاق الناطق ان  
 الاجسام مركبة من اجزاء منسبة كل واحد منها لا تفصل  
 فالمراد الاول مركبة من مقدار من المقدمة الاولى ان كل حر من  
 حر فمقدس حيا بالنسب لانه لو لم يستعمل بالنسب كان منسما على  
 يكون ونسبه وهو غير منسب له منسبه هذا حلف المقدمة السابقة ان كل

ملو

ما سئل ساء بالنسب فاما ان لا بد من اعراف عن سئل حجة او بدع فاد  
 من ان كل ما سئل ساء بالنسب فاما ان ما سئل ما لكلمة اما ان ما  
 لا لكلمة لانه اما ان ما سئل كل او حصه لانه لو لم يسئل كل او حصه  
 لما عاينه اصلا وقد ورنما انه ما سئل هذا حلفكم لما ذكرنا من  
 المقدس من اج منه ان كل حر من حر فاما ان ما سئل فاما عن  
 شغل او لا بدع اي كل حر من حر فاما ان ما سئل ما لكلمة او  
 ما سئل لا لكلمة ثم جعل هذه النسبة منسبة لاجسام حر فمقول  
 كل حر من حر فاما ان ما سئل ما لكلمة او ما سئل لا لكلمة فمقد  
 منسبة منسبة ونسبتي لخصم الاول فمقول على الناطق هو  
 انه ما سئل لا لكلمة فمقد منسب لاجزاء اما ان ما سئل لخصم  
 الاول وهو انه لو ما سئل ما لكلمة منسب محال ان احدها انما كان  
 منسب ما لكلمة وحب يعود كل واحد منهما في كل الاحرف لانه  
 مقدار المجموع على مقدار كل واحد منهما والاول جعل المقود لكلمة  
 فادامتها منسبة ما كانت فلا بد وان يعود هو منهما الصا فلا يكون  
 مقدار البلية اريد من مقدار الواحد فمقد لا يحصل من اجزاء حر  
 زادة في الجسم والمقدار ولا ما لهما لاجزاء مقدار ولا حجم النسبة  
 وما بينهما انما اذا ما سئل ما لكلمة وحب ان لا ينسب احدتهما منسبة  
 في الاسارة الحسة وكذا اذا انقسم لهما احرار وحران  
 لا يحصل منسبة في لاجزاء وحران منسبة في الاسارة الحسة  
 وما لهما انهما اذا ما سئل ما لكلمة لزم هذا حلفا وهو محال لانها  
 اذ اذ احل لم يسئل لهما منسبة في نفس الامر ولا بعد ذلك



اول القسم العنبر حرز مائت و رابع الى غير ذلك من الاقسام العنبر  
 معلوم ان يكون الجسم العظيم في حجمه اقل من الواحد بل وان يكون حرا  
 واحد لا يصل القسم بل معلوم ان يكون من اجل الجسم العظيم في حجمه  
 فرد كل هذا محال صلب انه لا يمكن ان يكون الجسم العظيم حرا في الكثرة  
 مائة بالتحقق وكل ما ليس مائة بالتحقق يكون حرا في الكثرة  
 المرفق ان يكون العنبر حرز مائت و رابع الى غير ذلك من الاقسام العنبر  
 وان يكون مائة غير مائة و هو في غير مائة مائة ان كان كذلك فاما  
 للقسم و ما لها اما لو فرضنا مائة احرار مائة فالوسط اما  
 تحت الطرفين عن المائتين بالكلية و اما ان تحت و اما في الوسط  
 بالكلية و اما بالكلية و القسم الاول باطل ما ذكرنا من الوجوه و اما  
 الثاني بوجه القسم و ما لها مائة احرار اما ان يكون مائة  
 و اما ان يكون مائة و اما الاول بوجه القسم و اما الثاني بوجه القسم  
 لمرجع الى سراج الفيل فكل حرز حرز مائة مائة بالتحقق علم  
 ان هذه مقصودنا فكل حرز حرز مائة مائة بالتحقق علم  
 سراج المائتين في هذا الجمل في الحقيقة عن الموضوع فكانه قال كل  
 حرز مائة مائة و اما في هذا الكلام قوله و كل ما على  
 سائر المائتين فاما ان لا يدع فراغا من شغل او يدع مائة ان  
 الاحرار المائتين اما ان يكون مائة بالكلية و اما بالكلية و اما  
 الاول باطل لما ذكرنا من الوجوه و القسم الثاني بوجه القسم  
 و كرنا قال **سراج** و انما ان فرضنا في قوله انما عطف **القسم**  
 اقول هذا هو الحق العائنه على ان يكون الفرد و يتحقق هذا الكلام

ظ  
 تصادقا

هو ان يكون خطاه كما هو عليه احرار مائة و ليس من حيز و صفا  
 على طريق الخطاه لم يوافق ان يقع الحركه على كل واحد من الطرفين  
 المتوسمين على الطرفين الى ان يوافقا و اما ان لا يقع و محال  
 ان لا يقع لان كل واحد منهما فاعل للحركه و الحركه التي سوتها  
 فاعل و لا مانع من مائة حركه لانا لم نرهما كذا و اذ كان الامر  
 كذلك فصح على كل واحد منهما ان يتحرك الى ان يوافقا في الخارج و  
 معلوم بالضرورة و اما فرضنا انهما حركا و تصادقا فلا بد و ان  
 لمسا على الطريق الاوسط و علم انهما في الطريق الاوسط لانه  
 في مائة بالتحقق من كل واحد منهما مائة مائة بالتحقق و الاوسط  
 و بالتحقق من الطرفين الطريق الاوسط لا يصل مقصود الاحرار كلها  
 فان قيل لم لا يجوز ان يكون حركه مائة مائة مائة بالتحقق فانه  
 للقسم فاما لم يكن فانه للقسم المستحالة فانه في الطريق الاوسط  
 كل كان كل واحد منهما فاعل للحركه و الحركه الوسطاني قال و ليس  
 لهما مانع من الحركه في يقع الحركه عليها و الصافيه لم يوافق ان لا  
 يحصل الحركه في سائر الاحرار لانه لا حركه الا و حركه و هو على كل  
 حيزين و لمرجع الى سراج الفيل قوله و انما لقسم حيزين  
 متحيزين و صفا على حيزين غير متحيزين و هما حيزين متحيزين ان الممكن  
 فانه اذا ما ذكرنا مائة مائة احرار مائة مائة و حيزين حيزين على طريقهما  
 ان الممكن ان لا يكون لهما حركه في كل سبب يقع على كل واحد منهما  
 الحركه و ليس و لا واحد منهما فاعل للحركه و لا مانع من احداهما  
 من الحركه الا على سبيل التصادم و التمايز و ليس بينهما مانع











اعلم ان الاحكام مساوية فالمراد ان المساواة اعم من كونه  
 اجزاء اخرى مساوية بالفعل وهو المطلوب **قال** واما  
 قوله هو المطلوب **المتن** بدها هو الوجه الثاني على ان الطال القول  
 يكون اعم من كونه اجزاء لا سيما لما بالفعل وبقوله هو ان لو كان  
 الجسم كونه اجزاء لا سيما لما بالفعل فكذلك الكثرة موجودة  
 فيه بالفعل ولو كانت الكثرة موجودة فيه لكان الواحد موجودا  
 فيه لان الكثرة عبارة عن مجموع الوجودات فاذا لم يكن واحدا لم يكن  
 كثره ضرورة في او جسمها الله واحد اخر فاما ان يراد مقدار  
 على الواحد لا يراد واما ان لا يراد او الا ما كان المتك  
 فيه الاجزاء لا يراد واما ان لا يراد او لا يراد ان يراد  
 ان لا يراد وحسب واحدنا جسم مساوية في العدد والمقدار  
 وادراك ذلك فلا يكون كل جسم محسوس غير مساوية في العدد  
 والصفا اذا كان رباوه المتكافئة الاجزاء موجبا لا يراد والمقدار  
 وجب ان يكون نسبة المقدار الى المقدار كنسبة العدد الى العدد  
 وادراك نسبة العدد الى العدد كنسبة مساوية الى مساوية  
 كانت نسبة العدد الى العدد كنسبة مساوية الى مساوية  
 العدد وحسب ما لم يكن كل جسم محسوس مساوية في العدد مع  
 انما فرسا غير مساوية بدها خلق محله ان ليس في الجسم اجزاء  
 غير مساوية بالفعل وكثر جمع الى نفس المنسوبة قوله وبها  
 يراد ان اجزاء المراد ان لا يراد من اجزائه ما ذكرنا على الطال  
 القول قوله مساوية لا كثره الا الواحد منها موجود في بواين

ان على الطال هذا القول فذكر مقصده واحد فان كانت كثره  
 موجودا بالفعل فالواحد بالفعل موجودا عند تلك المقصده  
 مع عدم الفعل وليس فيه رباوه فانه قوله الواحد بالفعل غير  
 مستحى بالفعل فبما ان لا حاجة اليه قوله فاول في الجسم اجزاء  
 غير متحرية بها هو عين المطلوب قوله فاذا واحد منها مساوية  
 لم يكن اما ان لا يراد او حقا على الواحد فليكن كذلك في حال  
 المساوية فاعلم ان بدها هو النقص الذي ذكرنا والمراد منه ان اذا  
 ركبا من مثلا اوله قال لم يكن مقدار مجموع هذه الاجزاء ان لا  
 مقدار اخر الواحد لم يكن بالمتا لآخر اسما لرباوه المقدار وحسبه  
 ليعلم ان لا يكون مقدار الاجزاء غير المساوية رباوه على مقدار اخر  
 الواحد وهو محال قوله واما ان يراد جمعها في كثره ان كثره عظام  
 فالمراد انه اذا اراد مقدار مجموع هذه الاجزاء المساوية على  
 مقدار اخر الواحد كان مجموع الاجزاء المساوية حقا مساوية في  
 العدد وحسبه لا يكون كل جسم محسوس غير مساوية في العدد وقوله  
 ليس وجود الجسم المعهود به اجزاء مساوية بالفعل غير متحرية  
 ولا يراد او غير مساوية فاول ليس الجسم المعهود بالفعل اجزاء  
 لما ذكرنا فليس على الطال بدها ليس اجزاء منها ليس  
 للجسم اجزاء بالفعل قوله فبما ان لا يحمل الجسمي معناه ان الجسمي  
 لا انقسام قوله فان اما ان مساوية في الجسمي في الاجزاء فليكن  
 من اجزاء لا تحري لكن المتالي كثره فالمراد منه ان لا سيما  
 في الجسمي الله وهو المطلوب والى فاعلم ان الجسم لا كان



واحد وليس من اجزاء الفعل وانما قيل للشيء فانما ان ينه  
 بالجزء الى اجزاء اخرى به وانما ان لا ينه في الجزء والاول  
 محال باطل واطل هو القسم الثاني وهو المطلوب والظاهر ان  
 يقول لا حاسم ان الممكن في كون الحاسم من كنهه من الاجزاء او اجزاء  
 وكرو السج اطلق القسمين منها احدهما كون الجسم كنهه اجزاء  
 تجري بالفعل منها به وما منها كنهه من اجزاء لا تجري بالفعل  
 غير منها به من اجزاء اطلاق هذا القسم حصه احد القسمين على  
 القسمين وهو كون الجسم كنهه من اجزاء منها به بالقوة حتى  
 حصه ما وبسبب انه على ان الوجود يدل على ان الجسم منهي في الجزء  
 الى ان مطلق وجوده فكيف يمكن ان يقال ان الجسم من اجزاء منتهية  
 بالقوة بالحق الصريح هو ان يقول الجسم ما دام منهي فانه فصل القسم  
 لما ذكرنا من الدلائل فادلم من كونه منهي من قوله للقسم  
 المقالة الاولى المعقولة الثانية من الطسحاب في لواحق الاحكام  
 الطسحة اعني الحركة والسكون والرياء والمكان والخال والنسبة  
 واللاسا في والنجاس والالتحام والامصال والانسائي الفعل  
 الاول في تعريف الحركة **قال السج** الحركة يقال ان يقول لم يفعل  
**السج** قول بهما كحالات الاول لقائل ان يقول لم يفعل  
 السج تعريف ما به الحركة والسكون من مصادي العلم الطبيعي  
 وحصل المادة الصورة من مصاديها على ان موضوع هذا العلم  
 هو الجسم وهو مركب من اجزاء الجسم من حيث هو جسم ليس موضوع  
 هذا العلم بل من حيث انه يتحرك ويتكسر على هذا الحركة والسكون

فدعنا في ما بيننا موضوع هذا العلم فحيث ان يكونا منهي الى  
 الثاني في تعريف ما به الحركة والسكون التعريفات فيها العارة  
 الاولى قالوا الحركة خروج الشيء في امره بالامور من العود الى الفعل  
 ليس منهي او على المديح اولا وهو وكل هذه التعريفات صالحة لانها  
 الفرض والصالح هذا الكلام هو الشيء اما ان يكون بالفعل من كل  
 الوجود واما ان يكون بالقوة من كل الوجود واما ان يكون بالفعل  
 من بالقوة من وروى في هذا القسم الثالث مقول كل كنه  
 كذلك فانه من حركته الى الفعل ثم الى حركته الى الفعل اما ان يكون  
 من واما ان يكون على المديح والاول يسمى كونا ما صاد وصاد  
 المار الى الثاني سمي الحركة على هذا الحركة خروج من العود الى الفعل  
 ليس منهي لانها هذا تعريف ووردى لان قولنا ليس منهي او على الثاني  
 لا يمكن تعريف الا بالرياء الذي لا يمكن تعريف الا بالحركة وكذلك قولنا  
 لا دفعه لا يمكن تعريف الا بالمدفوع المعروف بالان المعروف بالرياء  
 المعروف بالحركة وهذا دون ما قيل لاما يقول بصور المدفوع والاول مدفوع  
 والمديح كل ذلك بصور ان اوله غير غير المعروف لا على السج  
 عليها والعلم بان هذه الامور ما يحصل بسبب الان والرياء كنه  
 هو الحاجة الى الرياء فيجوز ان يعرف ما به الحركة بمدد الامور  
 ثم يعرف الرياء قالان بالحركة ولا يلزم الدور ولا يقال المدفوع  
 على سبيل المديح غير معقول وذلك لانه اذا حصل يعرف لانه  
 وان كنهه امر وروى امر واد احد يعرف لانه ان يكون ذلك لا  
 معارف لما سجد وان كنهه امر واد الذي سجد بعد ذلك







على سبيل المثال كحسب مباحثه ان الحركة سواء كانت متصلة او اعدادية  
وان يكون كجوه عرض ومطلوب قوله والوصول بها الى الله هو بالعودة  
الفعل مباحثه ان حصول ذلك الشيء المطلوب بالحركة اما ان يكون  
بالعودة واما ان يكون بالفعل لا بد من كسب الحركة وحالة العودة  
ما لم يكن موجودا بالعودة وعند كسب ما بهما الحركة يكون موجودا  
بالفعل قوله في هذا ان يكون الحركة مغايرة لخالل المباحث  
ان الحركة مغايرة عن حال الى حالة اخرى قوله ويحك ان كانت لخالل الفعل  
المتنفس السبر لان ما خرج منه ليس السبر على سبيل المثال كحسب  
ما في المتنفس الخروج عن الله حمله والا فخرج عنه يكون في قوله  
منه سال حكم ما حكم الحركة وذلك هو ان الحركة فائدة للسر والسر  
وذلك لان ما خرج عن العودة الى الفعل ليس السبر على سبيل المثال كحسب  
شيء من موهوب بالفعل في موهوب بالعودة ما دام خرج اوله  
كذلك لكان حروجه وهو الصانع فكل ما كان حروجه الى الفعل وكل  
ما كان كذلك هو فاعل للسر والسر فاعل السبيل السبيل السواد  
والحرارة والبرودة والطول والعصر والعقرب والسعد وكما في  
وضعه اعلم ان هذه اعراض فاعل للسر والسبيل قوله في ذلك  
قال الحركة هي فعل وكما في اول المتن الذي بالعودة من حيث هو  
بالعودة اعلم ان كلامه في تعريف الحركة لا يخرج عن حيز ذلك ان كان  
فالو ان الحركة عبارة عن خروج الشيء في موهوب العودة الى السر  
وعلم السبر في علم السطو الطعن في هذا التعريف وذكر سبيل  
فقال الحركة كمال اول لما بالعودة من حيث هو بالعودة فكان الواجب

علمه ان كمال واحد به من الرسم ولا يخلطها بالآخر على ان احد الثا  
في العبارة الاولى وهو يخرج لان ما بهما الحركة متصلة عن غيره  
والصانع كلف الفعل والكمال متغاير في العبارة الثانية من غير حاشية  
الى ذلك الفعل والصانع فاعلم من الرسم الثاني للحركة على الرسم الاول  
قال كمال الحركة لاول صحيح فلاحا الى الثاني وان لم يخرج في  
المتن فاعلم الصانع صحيح وما حكمه لا يمتد الى الكلام الفصل الثاني  
فيما يقع فيه الحركة وما لا يقع وفي مسائل المسئلة الاولى في الحركة لا  
يخرج في الجوهر **فالسبيل** وفي طه الى قوله يكون وهو **السبيل** احوالها  
منه من تعريف ما بهما الحركة سر في بيان ما يقع فيه الحركة وما لا يقع  
فعدم الجوهر وارجح على ان الحركة لا يقع فيه وتفرقة هذه الجواهر  
كل حركة هي امر يقع فيه السر والسبيل فلا شيء من الجوهر يقع  
فيها السبيل والسر من موهوب الصبر الاول من السبيل الثاني ان لا  
شيء من الجوهر كان لواقع في الجوهر اما ان الموهوب الاول فما هو  
ما بهما الحركة لان الحركة ما بهما متصلة بالخروج الى الفعل ليس السبر واما  
سائل الموهوب الثانية وهو ان الصور الجوهرية لا تفصل للسر  
والسبيل لهما عند سرهما وصورتهما اما ان معنى نوعها واما  
ان لا معنى لوجودها فان لم يكن جوهرا فحدث معنسا لم يكن  
او ان معنى كان مع كون تلك الصورة كما كانت فلم يكن المعنى الضو  
ل في اخرج عنها وان لم يكن كذلك عدم الصورة لا يرد ان لم لا بد  
وان يحصل بعضها صورة اخرى فذلك الصورة المتغايرة اما ان  
توجد بينهما شيء اكثر من واحد او لا يوجد فان وجد فذلك



ملك حركة يكون حال الحركة لا حركة هذا الحرف وان لم يوجد واكتسب  
 بها كصور انما مسالمة وهو محال لا متناه سال الى الابد فان قيل  
 الحرف ليس بمحرك ولا متحرك على سبيل التدريج نحو اركان الخاد جوهرا  
 ان عرضا وذلك لصحة المتبع بالحركة في الكلم والكشف فلما لم يكن  
 متحركا في صورته كحال الحركة في الكشف لان الموضوع على في وقوعه  
 عن الكشف فصح ان يتحرك في الكشف في المادة فصح وجوده  
 بدون الصورة فلما تمسكها ان يتحرك في الصورة المسئلة لسانه  
 في بيان وقوع الحركة في الكلم **قال الشيخ** اما الكلمة في قوله في الكلمة  
**الشيخ** اقول كل كلمة هو فاعل للتفصيل والسر يد وكل كان فاعلا  
 للتفصيل والسر يد هو فاعل للحركة سيج منها الصلة الاول من السكت  
 الاول ان كل كلمة فاعل للحركة ثم انكم تقع هذه الحركة من وجوه  
 التحليل والتكاتف والتمالي التمر والبول اما التحليل فمما  
 اردنا ومصدر الجهم من غير الصفا من شئ اخر المية الخارج وهو غير  
 الصرح في واحد والكشف معناه استعاضة مصدر الجهم من غير  
 الفصل شئ عنه ومن غير الكسار في بطله واحتجوا على مكان ذلك  
 بوجوه من احد هما ان الجسم مركب من السوي والصورة والسوي ليس  
 له في حد ذاته مصدر او لا مصدر له كما ثبت نسبة الى جميع المقادير  
 على السواء فلا فصل مصدر اكر الفصل الصفا مصدر ارجح  
 والتكسار ما هما ان الجسم متصل واحد والمقدار راند عليه ان  
 السط لا يصفو مسا وكلمة في تمام المسئلة والشئ اذا اكر الصفا

الحرف

اكر صوت تلك الصفة لا ساو في لما به من جهة كبر الصفا كل الجسم  
 متصفا وبالعكس وهو المطلوب فان قيل ما ذكرتم متصفا  
 بالعلك لانه لا يكر من الالمصدر المحلقة عليه مع ان ما ذكرتموه قائم  
 فيه فلما نحن يدعي امكان هذا الامر في الاحكام العصرية وبذلك  
 هو لا مساو في لما به من جهة او عسا ان نسبها الى جميع  
 المقادير على السواء فلا حرم امكن بدل المصدر عليها اما العلك  
 فلما هو في محالها لما به من جهة او عسا ان نسبها الى جميع  
 على السواء فلا حرم امكن بدل المصدر عليها اما العلك فلما هو في  
 محالها لما به من جهة هو في الحاص وان لكل فاك يسوي محالها لما  
 يسوي العلك الاخر وبذلك لا ينفك حاصه فاون لا يلزم من  
 بدل المقادير المحلقة على العصرية ان بدلها على العلكات وانما  
 فلا ان الحركة ادم حرك الكل فانه يمتنع ان فصل مصدر الكل  
 انما كبر ان فصله او الفصل عنه ويمسح الفصل الحرك على العلك  
 فليس ان كبر ان فصل حرك مصدر حرك وليس جسم آخر ساوي  
 العلك حتى فصل لا يصح منه مصدره واما العيا فصح عليها  
 للفصل ووجه الصفا جسم اخر ساو في الطبقه فلا حرم  
 هذا الكلام في الحاص دون الاطلاق لا يقال يلزم على صاف  
 كذا كذا امكان الفصل الحرك في مصدره من غير العكس لانا  
 نقول كل جسم فاعل حرك من المصدر والرايد عليه او لما مضى  
 عنه يكون فاعلا لذلك المصدر لصاحبه ودون كذا كذا او عنه  
 كذا في الكسفات فادفع ما ذكرتم على ان ذلك لا يطر الى المادة



يمكن وانما يصح ذلك بوجود العاقل واما حركة النمو والدول علم  
 انه اذا اراد ومقدار الجسم نسبت لصلب جسم اخره وكما سألنا  
 مداه في اجزاء الخرد عليه دافعه اجزاء الى الاقطار مسند  
 بطبيعة ذلك هو النمو وصدده هو الدول والعرق منها ومن  
 السمسرة الى الالف في النمو قد سمن كما ان لم يند  
 في النمو قد يزل ويخصه ان الرادة او احدثت لها في الخرد  
 ووصلت منها وسمن بطبيعة وان دفت اجزاء الى جميع الاقطار على  
 سدة واحدة في نوعه فذلك النمو واما السج او اصدار سمنها فان  
 اجزاء الاصلية قد حقت وصلبت فلا سدة فيها العدا فاجرم لا  
 تحرك اعضاء الاصلية الى الرادة فلا يكون نامنا ثم الخ لا تحرك  
 الى الرادة فيكون ذلك هو في الخصوة كغير المحصول باسم النمو  
 حركة الاعضاء الاصلية الى الرادة وهذا هو حصه الهندام  
 العالم في بيان وقوع الحركة في الكيف **قال السج** وقد الى قوله  
 كما سبق السواد **السج** اعلم ان الحركة في الكيف هو مثل ان يظفر الصو  
 الضعف في الصحيح ثم لا يزال يزداد ويهوى الى ان يكامل الصورة  
 ومثل ان يحد الضم من مئة مئة الى الخلاوة سترسرا الى ان يكمل  
 الخلاوة الكاملة ومثل ان يحد من الساس الى السواد فلهذا قلنا  
 الى ان يكمل منه السواد وقال سجا واما ما قد سمن العذر وجه الخ  
 ان الامر وان كان في الظاهر كذا في الكيفية في الخصوة عماره عن كسها  
 متعاقبة وكل واحد هو في نفسه واحد لا فصل لا سدة او  
 كحمايان الصور لاداء اداء ان يكمل عند الارادة سني واما

ان لا يحصل بان لم يحصل شيء السمة وهو عند الارادة كما كان قبل  
 الارادة وهذا محال وان حصل شيء راند منه الحاصل اما ان  
 يكون عين ما كان حاصلا قبل ذلك واما ان يكون غيره وال  
 مع الان الحاصل الان ما كان حاصلا قبل ذلك والحاصل قبل ذلك  
 كان حاصلا في تصديق على الشيء الواحد انه كان حاصلا وما كان  
 حاصلا وان محال وان كان الذي حصل الان محارا لما كان  
 حاصلا قبل هذا كان له في حد ذاته ما به من خصوصية مما  
 ما هسان حذرا وانما حذرا حذرا الذي لظن به سزا به سكال  
 فلهذا قلنا ان محاه في الخصوة سرح الى ان ياف ما بها ساحة  
 في ايات سحاه وذلك بوجه القول بالحوصل بعد هذا سكي قوي  
 كغير ان يقال على هذا انه لا سكال في الصور الكمال لا يحصل في احد  
 فان وانما يظهر هو الصور الضعيف ثم بعد ذلك سكال  
 الصور وهذا علم بالصورة وقوله الصور اداء اداء ما  
 يحصل عند الارادة واما لم يحصل فلهذا حصل امر راند لا  
 منه قوله يد عين ما كان حاصلا او غيره فلهذا لا سكال به غيره قوله  
 سرح سعي ذلك الى حصول ما سيات سحاه فلهذا ان عس  
 ان ذلك الحاصل او لا سني وحصل سني اخر عس فلهذا سكال  
 لان ذلك الصور الضعيف يزداد عند ما تمام قدر اجز  
 الصور السمة وكذلك الامر الى ان يكمل الصورة ويتم بالحكمة فان الصو  
 الكمال ما به سدي حصول امر الصور الضعيف الى سني الى  
 الكمال ولا سكال الوجود سمن سدا قوله بلمرهم هذا القول



ما يجوز العود عليها بعد اتحاد الخانات المار من هذا الكلام لا ما عني  
 ان القول باظهار العود مطلق والرجوع الى سراج المس وبقوله الحركة  
 في المعينات فما فصل لبعض والاسد او اعلم ان الحركة لا تقع  
 في جميع الكساحات وانما تقع فيما فصل ان من يدرك بعض قولها  
 والبعض سمي ان تعلم الفرق بين السواد والسواد والبعض  
 والبعض فان السواد والبعض من مفعول الكساح السواد  
 هو الحركة فان السواد عماره عن ضروره السمي مفعولا بالسواد  
 بعد ان لم يكن كذلك فمعه الموصوفه هي الحركة في السواد والاصا  
 الجسم بالسواد معارف بعض السواد فمعه هو المراد من الفصل  
 المسئلة الراعي في سان وموقع الحركة في لمصاف **قال الشيخ** وانما  
 المصاف في قوله تلك المفعول **الشيخ** ان لمصاف يطلق ويراد به  
 الاصا ويطبق ويراد به الذات التي عرفت لها الاصا ويطبق  
 ويراد به المحصور منها والمراد بها الفصل الاصا وهي السمي عرفت  
 بعضها على ما عرفت فان كان مفعولا فالاصا والبعض  
 كانت في نصا كذلك لاها لولست كالبا مع بعض موصوفها الى  
 الاسد او والبعض سمي ذلك ما سئلنا بعضنا المسئلة في  
 في وقوع الحركة في **قال الشيخ** وانما الاس الى قوله ظاهر هذا  
 لافان ليعول الحركة عماره عن الحصول الاول في النظر الثاني وهذا المعنى  
 عماره في المصاف وانما فلان الحركة عماره عن حصول الاول في النظر الثاني  
 لان الجسم حال الحركة انما يكون له حصوله في حصره وانما ان لا يكون  
 ومحال ان لا يكون حاصله لانما كان موجودا محصرا فصلا لم يكونه

لان يكون حاصله في محصره لان ما لعن اذ سمي ان يكون محصورا  
 وانما لا وجود له مع حصول الجسم الموجود فيه فان الجسم حال الحركة  
 حاصله في النظر محصره فان الحركة عماره عن الحصول الاول في النظر الثاني  
 وهذا الحصول الى الفصل السمي والبعض لان الجسم انما يكون محصورا  
 من دما ان لا يكون وليس من حصوله ولا حصوله من واسطة السمي  
 واذ كان كذلك وحيث ان يكون محصورا هذا الحصول وحده  
 الا الحصول دفعه ولا يمكن ان يكون على سبيل المدبر السمي فقام  
 مادام حاصله في ذلك النظر فانه لا يكون محصرا كما هو اصار لا حاصله  
 محصور هذا الا الحصول انما يكون دفعه في حال له هو ان  
 لا بد ان يكون في حصوله في حصره واخره الكلام معهما في الاول وحده  
 مرجع حاصل الكلام الى ان الحركة عماره عن حصوله معارفه في  
 مستاقه لان حصوله لا يمكن جعل الحركة عماره عن حصول الحصول الاول  
 في النظر الثاني لوجوده احد ان هذا الحصول بهما الحركة ومعه  
 وبها السمي عرفت ذلك السمي وانما ان هذا الحصول معطى بالحركة  
 لان حصول الحركة ما جسم محصل في النظر وبه مفعول عطفه والحال عماره  
 للمحصل وانما فلان ان الحركة تقع في مفعول كساحات كسرها منها الكساح  
 والكساح وانما عماره والاصا المسئلة معهما هو الحال الاول الثاني  
 من حيث انما عماره او خروج السمي من القوة الى الفصل السمي على  
 سبيل اتحاد محصر هذا المسئلة اسمها لكونه دراجما الى الحركة  
 لو كانت بعض هذا الحصول وهذا الحصول لا الفصل السمي وانما ذلك  
 الحصول الثاني والثالث وعمره لرم كساحات المسئلة وعمره لرم كساحات

حصول



لا يجرى وقدرا نظما ذلك فيما تقدم واما قوله الجسم حال الحركة اما ان  
 يكون جازما في حركته واما ان لا يكون فلما اعتبرنا القسم الاول قوله ذلك  
 اطرافا ان يكون محضا واما ان لا يكون فلما ان عتبت بداهة في حركته  
 واحد فليس كذلك بل حال الحركة ان يعطيه حاصل في اطراف الاول  
 مستعمل في اطراف الثاني ثم اوانتم الاسعال على اطراف الاول في حصول  
 اطراف الثاني فالجسم حال الحركة في اطرافه على هذا الوجه لا فاعل للقسم  
 على ما سبنا واطرافه بمعنى الحدود عن الحدود الى الفعل ليس المراد  
 دونه معرفة على هذا القاعده وانما انما يستعمل في هذا الكلام  
 لتعريفه ان الجسم غير متحرك من اجزاء لا يجرى المسئلة السادسة في  
 وقوع اطرافه في مبي **قال السج** فاما مبي الى قوله بد اخلف **السج** الخ  
 ان مبي حال كمال الاضافة في ان اطرافه لا يقع فيها اولال ليس اطرافه  
 فيها مبالغة في اطرافه في معرفتها واولال مبي نسبة السبي الى مبي  
 مبي طبعه غير مستعمل بل مبي بالتحريك وصاحبها في السبدل والاسبدال  
 وسبدا فال في السقا فمبي ان يكون حال مبي كمال الاضافة في ان كمال  
 الاول في كماله او كم ويكون بالزمان لان ما لذلك التعريف من نسبة  
 السبدل والاسبدال المسئلة السابعة في اطرافه في الوصف **قال السج** فاما  
 الوصف الى قوله متحرك انما **الفسر** اقول هذا هو الحق الاول على  
 اساس اطراف الوصفية وتغيرها ان الفلك لا يعظم متحركا لا يستأثره  
 على نسبة ان حركته المسدرة على نسبة ان يكون وصفا واما ان يكون  
 مكانه واما ان يكون حركته في سبي اخر واما ان يكون حركته مكانه  
 لان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحادي الكائن للسطح

الظاهر اطراف الحوي وليس في رايه جسم كونه فاول حركته وصفا فمبي  
 على حركته في الكتاب **قال السج** ولان الجسم الى قوله استصفا **السج**  
 هذا هو الحق السابعة على اساس اطراف الوصفية وتغيرها ان سائر الا  
 متحركا لا يستأثره على النسبة ان حركته كانت مكانه لا مكانه  
 لا حركته على ما سبنا بل انما سبنا اطرافها الى ما هو خارج عنه هو  
 اما الحادي او الحوي وبده النسبة هو الوصف فالجسم فيها يكون  
 تعريف الوصف وليس حركته الى سبنا الكتاب قوله اما الوصف فان  
 حركته على راسا حركته فاعلم انه ان عني به ان اطراف الوصفية او  
 استحركه هو ولم يسبق اليه احد ممن بعده ليس كذلك لان اطراف  
 صريح بذلك في حركته لسي يعول المسائل في حال حركته لا فاعل  
 دوره وان عني به ان يدار في ارسطو واساخرون دون بعده فاعلم  
 كذلك لان مبي نسبة حركته او مبي رايه الفلك لا فاعل  
 حركته الجسم المسدرة على نفسه فانه لو توهم المكان المطلق بمحدوما  
 لما مبي كونه متحركا والمحرك اطرافه الى في المكان لو توهم المكان  
 المطلق بمحدوما لا مبي حركته فاعل ان يعول كل ما لا حركته  
 المكانه فانه مبي كون المحرك حركته مبي نسبة مبي مبي مبي  
 المكان وما ظاهرا فان هذا الدعوى لا نسب لاسان ان الفلك  
 الا فاعل متحركا لا يستأثره على نفسه وانه ليس في مكان واذا  
 بده المصدرة على حركته وجميعه لا مكانه واما قوله لان الجسم حركته  
 ما لا يستأثره على نفسه ان فرض في مكان اما ان ساس كلمة المكان  
 او لم يكن كلمة المكان وباس اخره اخره مكانه فمبي ان الفلك

ملاك







مکوں

قولان ما هو الاطلاق ليس بموجود مطلقا فلا سأل ان يكون له وجود  
في شيء اخر المصداق هو ان المعدم المطلق ليس له سبب في شيء  
اخر لعدم وجوده والحكم الذي ليس فيه حركة وهو بالعدم متحرك لولم  
يكن به الوصف الذي ينسب للحكم منه اخر غير محاسبه يكون له الحكم  
له لانه ولو كان له لانه لما فيه ولكنه ما فيه اذ حركة فادون هذا  
الوصف لا يعنى علم ان عرصه هذا الكلام هو ان يعرف ان العدم  
المطلق ليس عدم شيء في شيء من سائر ان يكون له ذلك ومعنى  
كلامه هو ان الحكم الموصوف لعدم الحركة مع كونهما بالعدم للحكم  
اما ان يكون هذا الوصف له لانه او بمعنى غير ذلك وهو محال ان يكون  
له والى ما فاره لكنه قد يفارده لانه متحرك فادون هذا الوصف  
له بمعنى ما قول فادون هذا العدم لا يعنى فادون العدم تمامه سائر  
ان تحرك مفهوم في ذاته غير انه مصداق ان هذا الوصف لما سائر  
ليس الحكم له لانه سبب انه لا يعنى فادون لعدم الحركة تمامه سائر  
ان تحرك مفهوم غير ذلك الشيء قوله واما العدم الذي كان  
الشيء في ان الوصف سأل غير انه هو لا يصف الى وجوده ولا  
لعدم العدم في الاسباب وهو في العدم والحوال الغير من هذا  
الكلام وذكر العدم غير العدم في الشيء مطلقا ومعنى عدم الشيء في  
مفسره ان يكون ممكنا لافعال الاول ليس بمعنى غير ذلك الشيء اما الفاعل  
فانه معنى غير ذلك الشيء فيه والفاعل ليعول الذي ان لم يعمدوا موجودا  
في الشيء في الخارج او يدعى ان لم يعمدوا ما سأل في الدرس فان ادعى  
الاول هو محال لان لعدم الحكمه وجود في الخارج والى ادعى

五

100



الناسي فلا فرق بينهما بل هما في الحقيقة واحد في الوجود  
 مفهوم في ذاته غير متناه في الوجود لما سبق له ليس  
 للحكم له من حيث هو فادون لعدم الحركة فيهما سواء ان تحرك  
 مفهوم غير ثابت وادون ذلك الشيء قوله واما لعدم الذي لا يحل  
 الشيء في ان يوصف به الى غير ذلك هو ما لا يضاف الى وجوده  
 واما كونه لعدم التعريفين في الانسان وهو في الحقيقة القول  
 العوض من هذا الكلام ذكر الفرق بين عدم الشيء في الشيء مطلقا  
 وبين عدم الشيء فيهما سواء ان يكونا متساويين في الاول ليس في معنى  
 غير ان الشيء واما الناسي فله معنى عدم الشيء فيه واما الناسي فيقول  
 ان معنى ان لا يكون موجودا في الشيء في الخارج او مدعي ان لا يكون  
 بالماضي له من قال دعيت الاول وهو ان عدم الشيء لا يكون له وجود  
 في الخارج والى دعيت الثاني فلا فرق بينهما لانه كما ان عدم الحركة  
 فاما من انما ان تحرك له سبب في الوجود فذلك عدم العرض في الوجود  
 له مفهوم في الوجود قوله واما عدم الشيء في وجوده فله معناه للشيء  
 منه يوجد عند ارتقاء على الشيء وجودا ما يحتمل لا كما وله على وجوده  
 بعضها على الوجود ولكن عند ارتقاء عنها فاما اذا حصر فخلت الوجود  
 وادعاه فخلت ذلك لعدم معنى على العرض كعدم الوجود فاما  
 الوجود محلول بالعرض وهو ان يصح ان يوجد موضوعا عاما للعرض  
 معناه ان عدم الشيء في الشيء حاله معناه للشيء في الشيء وذلك  
 لعدم يوجد عند ارتقاء على الشيء وجودا ما يحتمل لا كما وله  
 لعدم كلف مصورا ان يوجد له الوجود والوجود والعدم متساويان

قوله وله على نحو ما اي لذلك لعدم علمه واما في القول لعدم الشيء  
 فكيف يستعمل علمه قوله وهي بعضها على الوجود ولكن عند ارتقاء  
 النكال لم يرد منه ان علم الوجود الذي هو السكون بعضها على  
 الوجود الذي هو الحركة فهذا غير حصول بل منسوخ قوله فاما حصر  
 فخلت الوجود وادعاه فخلت لعدم معنى على العرض لذلك  
 لعدم القول ان كان المراد به ان علمه وجودا الحركة على السكون  
 معنى ان عدم عدم علمه وجودا الحركة مرفوعا الحركة فحصل السكون بهذا  
 من وهو الذي يقال ان عدم العرض على الوجود واما حله بهذا الكلام  
 على ظاهره فحصل ومع هذا ان كان العرض من سائر السكون على  
 من عدم الحركة فيهما سواء ان تحرك فهذا الكلام لا يفتقر  
 المرام واما قوله فالعدم اذا محلول بالعرض فهو ان يصح  
 من وجوده ان العرض فلهذا منه ظاهر والكلام عليه ان لعدم  
 كلف يصح ان يحل موجودا او هل هذا لا يلحق من السبب  
 والنساق في فائدة في هذا الكلام وقوله وهذا لعدم ليس هو  
 لاسي على الاطلاق بل لاسي في ما في سبب معنى كما ان محله هو  
 كونه بالوجود معناه ان عدم الحركة فيهما سواء ان تحرك ليس هو  
 عدم بالاطلاق بل هو عدم خاص وهذا الكلام مكرر الفصل  
 الثالث **باب في ان القول لا محال له** القول هذا هو الوجه  
 الاول على ان حله حركة الجسم امر راد عليه ولا يرد ان الحركة لا  
 لها من مبدء ذلك لم يرد ان يكون هو الجسم من حيث هو جسم واما  
 ان يكون معنى راد عليه فيسح ان يكون الجسم من حيث هو جسم فلهذا



ان يكون معنى راد اعليه بهذه معادلات الاولى ان الحركة لا بد لها من  
 موزن فانه ان الحركة غير ممكنة لانه لا بها غير مستطية متصفا وكل  
 فلا بد له من موزن فانه لا بد لها من موزن اما ان ان لا يكون  
 العمل المتوحد للحركة هو الجسم من حيث لا ان الاجسام مساوية  
 في ما هي الجسم فلو كان لا الجسم من حيث لا جسم متحرك كان كل  
 جسم متحرك لان الاسواء في العمل لوجت الاسواء في المجهود  
 ليس كل جسم متحرك لا ساء به بعض الاجسام ساكنة فان قيل فليعلم  
 ان الاجسام مساوية في الجسمين ساكنة ذلك لم لا يكون ان يكون  
 متولي الجسمين متحول لهما ودم الجسم بهما بهما الصورة الجسمية  
 من الاجسام ودمه لعل حاكمه ان الصورة الجسمية من الاجسام  
 مسرعة منها قوله لم لا يكون ان يكون الجسم هو المتولي فلما هو المتولي  
 الجسم به مسرعة منها فليعلم ما ذكرنا وانما فلما لا حصة للشيء  
 الا العامل لا المتور ملزم ان يكون المتور من حيث لا موزن عند التور  
**قال الشيخ** والصواب في قوله متحرك **الشيخ** هذا هو الحق الماس على ان حركة الجسم  
 ليست لانه بل العمل حركة غير دانه وبقدره ان لو كانت حركة الجسم  
 لانه لو كانت متحركة كل جزء من الاجزاء المتحركة في الحركة فاما لان  
 معلول النسب تحت ان يكونا ساكنين لو كانا ساكنين لم يكن حركة لان الحركة  
 اما لو وجد وتوصل بان الجسم في حال من حيث هي كذلك فليعلم انه لو  
 كان متحركا لانه لما كان متحركا وما اذني متوجه الى جهة كان محال ان  
 ثابت ما ذكرتم بعضنا فليعلم فانه متحرك لانه ساكن ان له الاجزاء  
 المتحركة في الحركة غير رافعة فليعلم ان المتصل في الحركة لانه ساكن

قال بل انما لها معنى واحدا في الحركة لاصل يحد الحرب والسنة بذلك الخال  
 الملازمة والسكون اما يحصل عند الوصول الى الخال الملازمة واذا كان  
 الخال العمل متحول لهما متوفا على شرط من ذلك الاتحاف عند توا  
 ذلك الشرط فان قلت واجزه من ذلك في الطسعة فليعلم لا يكون  
 في ذلك الجسم بان يكون احصاه الحركة متوفا على حصول حاله ساكن  
 حتى يحد واجزه الحركة ليست الحرب والسنة بذلك الخال المتأخر  
 وتوصل السكون عند روافد المتأخرات جميع الاحوال بالنسبة الى الجسم  
 مساوية في الكل ولخرج الى سيج اللط اما قوله كل حركة بغير من  
 موجودة في الشيء متوجه الى قطع مساهمة او لغيره او غير ذلك فانه  
 في الخال لدم من حيث هي كذلك متجهه ان كل حركة متوفا كانت  
 في الان او الكسف او الكم والوضوح فان الاجزاء المتحركة  
 فيها لا يوجد متحول وجود الحركة اما يحصل بان يكون كذلك متجهه  
 ان الحركة انما تحقق وجودها بان يكون اجزاء متصصة لاهتمام  
 غير فانه قوله وليس شيء مما لوحي للشيء بانه لدم او لغيره  
 ما سئل يكون به هذه معدمة اخرى من هذه الجهة ومجاهد انه لا شيء  
 مما يكون للشيء بانه لدم شيء مسرع لانه الداء ولا يتم به  
 المعدمة الا مع هذا العند قوله فاذن ليس شيء مما كان لو وجد  
 للشيء بانه لما ذكر المعدمة من صيرج بالسنة وهو انه لا شيء مما كان  
 للشيء بانه قوله فاذن كل حركة فلما عليه حركة وعام هذا الكلام هو  
 لعل انما حصل ان حركة الجسم ليست للصورة الجسمية ولا المادة  
 وح ان يكون لعل اخرى اما كونه واما صورة اخرى **قال الشيخ** وهذه



الحال الى قوله وحده **المتصور** هذا هو الوجه الثاني على ان حركة الجسم  
لذاته ولغيره لو كان الجسم فاعلا للمحرك وان قائل لها كان الشيء  
الواحد فاعلا وقائلا لفعل واحد والثاني محال فالمفهوم مسئلة  
المتوسط ظاهر واما اطلاق الثاني فهو ان نسبة الفاعل الى الفعل  
ونسبة الفاعل الى المفعول والوجوب والامكان متساويان لمرجع  
الى سرج اللفظ قوله وبه الحجة المحركة مستحي ان تصادف اليه الحركة  
وحده فالمراد منه ان القوة المحركة للجسم موزعة في الحركة وحده قوله  
ولا يجوز ان يقال ان الجسم يحرك نفسه بالحركة المحركة وهو غير معقول قوله  
لانه لو كان الجسم يحرك نفسه بها لمكان نفسه تحرك عن نفسه بها اعلم  
بده مرتبة مصلية كمالها عن مقدمها لان قوله لو كان الجسم يحرك نفسه  
بها وانما قوله ان كان يحرك عن نفسه بها ومعظم ان الثاني اذا كان  
عن مقدم كان الكلام بدارا قوله متصور محركا ومحركا حركة واحدة  
ان الجسم يحرك نفسه محركا ومحركا معا قوله ولو كان كذلك كان معنى  
فاعلا وموصوعا لفعل واحد وهو ظاهر قوله وبه محال على وصفا  
في الثاني والمفهوم متصور ان يكون الشيء الواحد فاعلا وقائلا لفعل  
واحد وهو هذا وان كان مرادى هذا العلم كالمحرك ان السج ما وجد  
في المبادى والمعديات قوله فاذن الفعل مضاف الى العلة وحده لا لائل  
ان الجسم لا يجوز ان يكون محركا لنفسه صريح بالمتصور وبه ان حركة الجسم  
مضاف الى علة اخرى متعارفة للجسم **قال السج** وبه الظاهر الى قوله  
المتصور **المتصور** انما ليس ان المحرك للجسم موزعة متعارفة للشيء اذ ان  
مركرا فاما عصبها وهذا الجسم قد ذكره في المبادى ونحن قد

منها

ما يمكن فاعلا حرة الى اعادته الفصل الرابع **قال السج** في انما ان قوله  
**المتصور** لا يقتضي ان يكون مطلقا ومرتبة ان المتصور امر  
الذات وانما ان امر متصور غير ذات الذات فلو كانت المتصورة  
موجبة للمحرك لكناست حركة ما به الذات فلو يكون الحركة حركة بدارا  
من الطولان المتصور اما لوجوب الحركة عند حصول حاله غير ملائم  
فحينئذ محال المتصور رده اليها اذ في الاصل فكما ان الحركة المحركة الى  
واما في المكلف فكما ان المحرك موزع في انك مكان الدليل ولو لا حصة  
توزعها من حاله الحرك المتصور ما به نصيب الحركة وكناست المتصور محرك  
للمسند الى حاله المتصورة وتختلف احواله الحركة تحت احوال العرب  
والمتصور ما يمكن انما المطلوب فادوا واصلت ليدل على الحركة الفصل  
الخامس في ان الحركة المسندة لا يكون متصورة بل ارادة نصيبه **قال السج**  
وكيف حركة الى قوله والارادة **المتصور** الحركة المسندة ليست عن المتصور  
الحركة المتصورة هرب عن حال غير ملائم وطلب لئلا ملائمة ولا شيء من الحركة  
المسندة كذلك فلا شيء من الحركة المسندة بمتصوره واما ان الحركة  
المتصورة كذلك فلا شيء منها لعدم واما ان لا شيء من الحركة المسندة  
هرب عن حال غير ملائم وطلب لئلا ملائمة واما ان لا شيء من الحركة  
هربا لان كل علة تحرك عنها الجسم بالحركة المسندة فحركة علة  
تحرك اليها فحينئذ يلزم ان يكون المطلوب بالمتصور غير ملائم  
والملزم من غير بالمتصور مطلوب بالمتصور وذلك محال فاذن الحركة  
المسندة ليست هربا بالمتصور عن شيء فان ملزم ذكرهم معصن بالمتصور  
المتصور الحركة فانه يطلب بحركة عطفه وحده وصولها اليها فادها



ويرت عما يفعل به من غير ان يسمع لوجهها لئلا يغال في ذلك  
 بل في الحركة المستديرة الارادة لان كل لحظة تحرك فيها الجسم  
 فحركة لهما عن لوجهها لئلا يسمع ما ذكرتم لانا نقول ان اجاب السج  
 عنه في الاسرار ما قال بل قد يكون ذلك في الارادة لتصور  
 عرض ما لو حدث اختلاف الاسباب ومعناه ان هذا المجال غير لازم في  
 الحركة الارادة لان عرض المحرك ما طرأ امر لا يتم الا بالحركة المستديرة  
 فتكون المطلوبة والمردودة بالعرض لا بالاسباب كحركات الطبيعة ولما  
 هما لا يمكن ان يكونا طلبا لطلب اخر فانه قد يكون احدهما ان الطبيعة  
 او اوصلت الجسم الى الطبيعة المطلوبة العطف كحركاتها كاستطاعتها  
 طسعة لكما في مقتضى والى في مجال على ما سطر في سائر المقادير  
 مملوءة وما سائر ان لطلب الطبيعة كمال فانه لا بد وان يكون على ارب  
 الطرق والالكاس الطسعة صار من ذلك كمال فيكون الطسعة  
 الى سبي ومصرفه عنه وذلك من ارب الطرق بل في مقتضى فادل كل حركة  
 طسعة في مقتضى فمعلوم منه ان كل ما لا يكون مستقرا لا يكون طسعة طسعة  
 تحسب المقصص من الارب في الحركة المستديرة لست بطسعة واما  
 ايضا لست مصر به لان العنصر على خلاف الطسعة فادلم بكم هناك  
 طسعة بعضي اخر امتنع ان يوجد ما لا يتعدى ما امتنع كونهما فمصر  
 فادل يكون ارادة لان الحركة اما ان يكون مصر به واما ان يكون  
 طسعة واما ان يكون ارادة لان القوة المتحركة اما ان لا يكون  
 في الحركة بل في سبي اخر مما س عنه وهو الحركة العنصرية واما ان  
 يكون موجودة فيه وهي اما ان يفعل الحركة ما حصار ومقتضى ارادة

الحركة

نحو

وسنجد في الحركة الارادة واما ان يفعل لغير احصار وسنجد في  
 الحركة الطسعة ولما سبب احصار الحركة في هذه الطبيعة وبعث السبب  
 لغيره ولا طسعة بغيرها ارادة فان قيل لو كانت الحركة الطسعة  
 احصارا لاجل طسعة ولم يسمع على سبب واحد لا مجال الحيوانية عليها  
 الفعل الذي يفعل الحيوان بالادعاء الواحدة لا يكون جملة بل يكون  
 على سبب واحد سبب لا سبب فانه لم يسمع داعية الحيوان لا سبب فعله  
 فاصلا لا لا مجال لازم الا حلاف الاحصاء لا انه لازم  
 الاحصاء والاكسجال استمرار الفعل لا مجال بل دي داعية  
 فانه واحد ان سبب داعية لانا نقول هذا ما طل لان الفعل كغيره  
 واستمراره لا سبب داعية واد كان كذلك كاستمراره لداعية فكماله  
 واد كان سبب لداعية فكماله لانا نقول كاستمراره لداعية فكماله  
 لان الامكان محقق لوقت دون وقت واد كان سبب لداعية  
 الواحدة فكماله لانا نقول واد كان سبب استمرار الفعل الاحصاء  
 ارلا واداع عن هذا فالظن سبب ان الحصار اذ اطلب لا فصل  
 ولزمه لم يكن سبب وبسبب الطسعة فرق ولزمه الى سبب الطسعة  
 قوله وكل حركة بالطسعة في وقت ما بطسعة غير حال هذا هو المقصود  
 الاول في مبرهنة ان الحركة المستديرة لست بالطسعة قوله وكل ما  
 كان كذلك فهو من حاله غير طسعة معناه انه لما كان كل حركة في  
 وقت ما بطسعة غير حاله فاما ان يكون غير حاله طسعة او غير طسعة فكماله  
 سبب ان يكون غير حاله طسعة فادان الحركة الطسعة يكون غير طسعة  
 غير طسعة قوله وهذه الحركة سبب ان يكون مستقيما ان كان في المكان



منه ان الحركة ان كانت هربا عن حادثة ما لم تكن مكانا  
ان يكون حركة مستقيمة والعاية في قوله ان كانت في المكان هو الاثر  
على الحركة كالتصديق قوله ان هذه الحركة ليس طبعي وكل من طبعي في  
اخر مساو من جهة هو ان الحركة التي هرب عن حالة غير ملائمة تطبق  
فلا ملائمة وكان في المكان في طلب كمال طبعي ثابت وحينئذ لا  
وال يكون على اقر الطرف لما عاين قوله وكل ما كان اقر على مساو  
على حصة مستقيمة من جهة اقر الطرف في المستقيمة قوله هذه الحركة في  
خط مستقيمة من جهة الى الحركة الطبعية كمال يكون مستقيمة عند مستقيمة  
المعدومة قوله فاذل الحركة المستقيمة كالمى يكون على حركة خارج عن  
عن الطبع لما استبان كل حركة طبعية هي مستقيمة عند الزمان ان كل  
ما ليس مستقيمة من الحركة طبعية بطريق لو كان مستقيمة بقوله  
وكذلك الحركة الوضعية من جهة ان الحركة الوضعية الدورانية  
ليس عن الطبعية ليس هذا الزمان واعلم ان حركات الافلاك  
كلها دورانية الا ان حركات الفلك الاقضية ليست مكانية بل وضعية  
وحركات سائر الافلاك مكانية قوله وكيف يكون الحركة الوضعية  
بالطبع وقد ثبت ان كل حركة بالطبعية فاما لرب من الطبعية  
في هرب عن حالة غير ملائمة وهذه المعدومة في وقت عام قوله  
لا تفعل لا احسن ان لا تفعل انما تفعل ما لا تفعل ما ليس بالطبع ولا  
تفعل حركاتها اعلم انه لا استبان كل حركة طبعية هي هرب عن حالة  
غير ملائمة فقول ان الحركة الدورانية لا يمكن ان يكون كذلك لما استبان كل  
الخط حركتها عن الحتمية مستقيمة هربا عنها هو عن طلبها فها هو

الشيء مقصودا بالطبع ومهربا عنه بالطبع وذلك محال كان لعل  
الاعوان وكره من المحال لارم من الحركة الدورانية الازدية فانما  
بالطبع لا تفعل لا احسن ان لا تفعل انما تفعل ما لا تفعل ما ليس بالطبع ولا  
تفعل حركاتها واعلم ان ذلك فلا يمكن ان يكون شيئا واضحا  
بالطبع ومهربا عنها بخلاف الازدية فان من الحائر ان يكون عرض  
الزمن والمحار لا يحصل الا من الحركة الدورانية فالتطويع بالذات هو  
ذلك العرض والحركة الدورانية انما يكون بالعرض قوله فلتصنع الحركة  
الوضعية بالطبع فيكون للرب الطبعي عن الوضعية الطبعي وكل  
ما كان للرب الطبعي عن الوضعية الطبعي وكل ما كان للرب الطبعي عن  
شيء غير طبعي فانه لا يكون مقصودا طبعي بالعود الى ما فارقه هذا  
من جهة ان الحركة الوضعية الدورانية لو كانت طبعية لكانت للرب  
عالمه طبعية وكل ما كان للرب بالطبع عن حالة غير طبعية فلا يكون  
مقصودا في فارقه بالعود الى ان الحركة الوضعية لو كانت طبعية لما كان  
فيها مقصودا بالعود الى ما فارقه لكون كل حركة دورانية فان كل نقطة تتحرك  
عنها فان الحركة عنها هي بعينها مقصودا الى الحركة الباسط لم ان يكون  
الشيء الواحدة مقصودا وان لا يكون مقصودا وهذا محال قوله انه  
اوجه وصح ان الحركة الوضعية طبعية من جهة ان هذا المحال لارم  
من الحركة الوضعية الطبعية ومارم عن المحال فهو محال فيكون الحركة  
الوضعية طبعية محال هي اول من احسن وازداده اعلم انما ذكرنا  
ان الافاق عليه الحركة المستقيمة والازدية والطبعية فكل ما لم  
يرجع الحركة الطبعية اساس الحركة الازدية لكونها الطبعية ذلك ما























مستأن نصاد اطر كات ليس للوصول الى العاين المصادره من اللوح  
 النما وليس جرح الى سرج الفاظ الكتاب قوله وهذا المصادره من  
 سفسطاطس من مفسدات كنهها معناه ان نصاد اطر كات  
 نصاد اطر كات من المفسدات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 ولو كان نصاد اطر كات من المفسدات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 النما معناه ان الموجد نصاد اطر كات لو كان هو المفسدات  
 اطر كات من المفسدات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 وعنده المفسدات من اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 فلا يكون المصادره من اطر كات من المفسدات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 للوصول الى العاين المصادره من اللوح النما معناه ان نصاد اطر كات  
 في اطر كات الموجد نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 قوله قد توجد حركتان لا كنهان وبهما معهما نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 حاصل من اطر كات الموجد نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 قد توجد حركتان لا كنهان وبهما معهما نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 الموضوع وكلاهما وانما قد توجد بينهما ما مخالف خلاف لا كنهان كنهان  
 من حركتين خلاف هو قوما وبهما المفسدات في الاكاه عن صدر الى  
 صدر من علم انه قد يكون حركتان مستعملان لا كنهان ما وسفنا  
 على الموضوع وكلاهما وانما قد توجد بينهما ما مخالف خلاف لا كنهان  
 كنهان من حركتين خلاف هو قوما وبهما المفسدات في الاكاه عن صدر الى  
 الى صدر اعلم انه قد يكون حركتان مستعملان لا كنهان ما وسفنا  
 على موضوع واحد وبهما معهما نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات

في الاكاه

كما لا حركتان مستعملان اما ان يكونا احدا فالكهنان كنهان من حركتين مستعملين  
 خلاف قوله وبهما حركتان مستعملان في الموجد عن صدر الى صدر من حركتين مستعملين  
 في المصادره وانما ان يكونا احدا فالكهنان كنهان من حركتين مستعملين  
 كنهان ان يكونا حركتين مستعملين خلاف قوله وكل حركتين وبهما على الصفة الاولى  
 المصادره وان قوله فاول في اطر كات المستعملة نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 بالمفسدات من اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 من اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 بالمرئان قوله وبهما حركتان مستعملان في اطر كات المصادره من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 في اطر كات المستعملة الى حركتان مستعملان نصاد اطر كات من سفسطاطس معناه ان نصاد اطر كات  
 فقط امر حصل هذا المرئان الى سائر اطر كات عن كنهان والكلم الفصل  
 التاسع في النفاذ في حركته والسكون **قال السج** في النفاذ الى قوله  
 بالسوط **النفس** اعلم ان النفاذ على اربعة اقسام نفاذ السلب والنفاذ  
 ونفاذ النفاذ ونفاذ النفاذ ونفاذ النفاذ ونفاذ النفاذ ونفاذ النفاذ  
 من اطر كات والسكون ليس نفاذ السلب والنفاذ ولا نفاذ النفاذ  
 ولا نفاذ النفاذ فاول هو نفاذ النفاذ والمكلمة ثم نفاذ النفاذ  
 السكون في المكان معان للحركة عند الاكاه النفاذ ونفاذ النفاذ  
 في المكان الذي لا يحرركه وسفنا وانما ما كنهان صدر من حركتين الى  
 السكون في المكان معان للحركة عند الاكاه النفاذ ونفاذ النفاذ  
 في المكان معان للحركة عند الاكاه النفاذ ونفاذ النفاذ  
 حركه النفاذ والا لكان عدم حركته موثما للنفاذ في مكان خارج  
 سكونا حتى لو وجد الحركه في الاكاه في ذلك المكان كان ساكنا وبذلك



باسم الجليلي  
الذي ليس له  
عدم ذلك

المقطوع

الان



الفاعل الكسب توليد كل حركة تعرض في مساه على مقدار من السرعة و احري منها  
 على مقدار ثام من السرعة و اسد اما معانها انما يعطيان المساه معا فلو  
 منه ما و كراه في العرض الاول و اظهر ان الحاجة الى عرض حركس بل لو عرض  
 حركة واحدة سرته في مساه على قدره من السرعة كفي لانه لا بد وان حصل من  
 اسد ان تلك الحركة و ليس منها ما امكان من يعطى تلك المساه عدلك  
 من السرعة قوله و اسد ان احداهما و لم يندى الآخر و لكن بركا معافان احدا  
 يعطى من دون ما يعطى الاول فالمراد من ان تلك المساه و من ان في  
 السرعة و في وجه الحركة او اسد ان احداهما الاولى و هذا هو السر  
 الثاني قطع مساه اهل قوله و ان اسد متوسط و القفا في الاخر و السر  
 و هذا السطح قد قطع اهل السرعة قد قطع اكر المراد منه ما ذكرناه في القفا  
 الثالث و العادة هي سال ان هذا الامكان معاف لمصدر المساه و ذلك  
 لان الحركة السطحة و السرعة ان سار كما في هذا الامكان و حث ان معافا  
 في مصدر المساه و ان سار كما في مصدر المساه و حث ان معافا في هذا  
 الامكان و ذلك من اظهر ان لا لعل على هذا الامكان معاف لمصدر  
 المساه قوله فاد كان ذلك كدلك كان من السر في الاول و حركة امكان  
 قطع مساه معية سرته معية و اهل منها سطو معين و ليس احد السر  
 الثاني و بركا امكان اهل من ذلك تلك السرعة المعية معاف ان عية  
 عرض هذه الحركة يحصل من اسد السر في الاول و ليس منها امكان  
 من يعطى تلك المساه عدلك ان من السر و لا يكرها في الواحدة على  
 ذلك لغير من السر و اذ كان في اهل من تلك المساه و يحصل امكان  
 قطع مساه معية سطر معين اهل من الاول و يحصل من السر في الثاني

و بركا لو كان اهل من ذلك تلك السرعة المعية فاد يحصل منها امكان  
 معاف من كل واحد يعطى مساه معية حركة معية قوله يكون هذا  
 امكان مطابق حرام في الاول و لم يطابق حرام معصا معاف ان هذا  
 امكان يكون حرام لا امكان الاول قوله و كان من ساه هذا الامكان  
 المعصى لانه لو ثبت ان تلك امكان امكان واحدة لكان يعطى المعصى  
 السر في و من اسد و بركا مساه واحدة لهما معاف ان هذا  
 امكان غير ثابت بل معصى لانه مطابق للحركة و الحركة معصية لهما لو كان  
 ما حصل احصل تلك امكان السر في المساه اي و من اسد و بركا  
 و هذا امكان قوله و لما كان امكان اهل من امكان هذه حجة اخرى على ان  
 الامكان معصى قوله و اذ كان ذلك كدلك و حث في هذا الامكان  
 زيادة و نقصان معصان معاف انه يلزم من هذا ان هذا الامكان  
 فاعل للزيادة و النقصان قوله و اذ كان كدلك لان هذا الامكان  
 و امكان مطابق الحركة و معية يعطى الحركة ما حرامها التي بها لم  
 معاف و اذ كان هذا الامكان فاعل للزيادة و النقصان و معصا  
 كان هذا الامكان معافا لانه امكان مطابق للحركة قوله فاد يحصل منها  
 مصدر الحركة مطابق لهما معافا كما لكره قوله و كل مطابق للحركة  
 من معصى و معصى الاتصال معية فاد هذا المصدر معصى  
 الاتصال معية فاد هذا المصدر معية فاد معصى و على المعصى  
 معاف ان هذا الامكان لما كان فاعل للزيادة و النقصان و اسد  
 و المعاف و المطبق كان معافا من معصى الاتصال معية  
 فاد اسد تلك الامور المعية و معية في اسد قوله و هذا المصدر











عنده ان الحركة الاولى لم يكن لا يكون ان يكون هذه الحركة مطلقا تلك الحركة  
الاصغر والاصغر لا بد منه فيكون الحركة الصغرى مساوية للحركة العظمى  
وذلك محال قوله وان كان كذلك عرفنا مكان وجوده في كل مكان  
في العدم فكان مساويا لمكان معناه ان كل مكان في كل مكان وفي كل  
حين في كل حين في كل مكان في كل زمان في كل مكان في كل زمان في كل مكان  
ان يكون معا ولا يحد بها لعدم تكبرها لساها لا يكونا معا لانها في كل مكان  
الخطي في الصغرى تكبر ان تقام معا وذلك محال فادون احدتها يكون  
عدم والآخر شرط لظايق لخصائصه هذا في كل زمان في كل مكان في كل زمان  
صورها في مقدار ان معناه ان كل مكان في كل زمان في كل مكان في كل زمان  
والسواء والسواء في السطوح فلا بد ان يكون مقدار اولها  
هذا الامكان المميز ومقداره واحد عند عدم الاسماء معناه يلزم  
ذلك ان يكون هذا الامكان مقدارا وجودا عند عدم الاسماء قوله  
الاصغر من الاسماء التي في موضوع وجوده في كل مكان في كل زمان في كل مكان  
المقدار لا بد له من حركة وموضوع وجوده في كل مكان في كل زمان في كل مكان  
كان كذلك وحد مع وجوده الموضوع في كل مكان في كل زمان في كل مكان  
مع الموضوع في كل مكان في كل زمان في كل مكان في كل مكان في كل زمان في كل مكان  
تلك على تقدير ان يكون الاسماء معناه وجوده في كل مكان في كل زمان في كل مكان  
وهو محال قوله فادون الزمان ليس بمحدودا زمانا هذا هو الحق الذي  
المذكور قوله في حدود ابدان لا يحد منه محددا زمانا والمدة في الابدان  
لما في الحدود الزمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
الذي وسألني سرج الحدوس الذي ان اساء الحد لاني **قال**

ولو كان الى قوله ما ربه فقط **الحدوس** هذا هو الحق الذي وسألني سرج الحدوس  
سألني وسألني وسألني وسألني وسألني وسألني وسألني وسألني وسألني وسألني  
وهذه القضية ليست بغير الحس المعدم لان العدم في كل عدم لعدم  
النسب السعد ولا النقص النقص الوجود فادون هو امر ربه على الوجود  
ويجوز ان لا يتبع السعد ذلك هو الزمان فليعلم ان يكون الزمان  
قال في موضوع معدوم وهو محال فادون يلزم ان لا يكون الزمان حاداً واحداً  
زمانا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
زمانا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
للزمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
يكون معدوم في زمان لم يقص ذلك الزمان وحد هو هذا المظهر  
مظهر قوله كان بعد من غير موجود مع معناه يكون وجوده بعد من  
غير وجوده وكان بعد من قبل بعد معناه ان هذه القضية ان كانت  
معدوم زمانا كانت بعد من قبل اخرى قوله فكان لعل غير ذلك الوجود وحد  
وجوده معناه ان هذه القضية ليست بغير الوجود عند وجوده في كل زمان في كل زمان  
انسانا في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
الذي في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
وكل في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
هو الذي لا يسقط من كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
الا انه ليس هو اول كل قول فالزمان مبدع اي مقدمه ما ربه فقط  
هذا هو الحق الذي وسألني سرج الحدوس الذي وسألني سرج الحدوس  
السؤال على ان الزمان ليس بدار زمانه ولا زمانه هو الحق الذي وسألني سرج الحدوس







١٢٣  
 الخ المصنف من الرمان يحصل ان لو حد من الجوار المجاز منه واما في المنا  
 صحران لو حد المصنف من المجاز **السب** والحركة الى قوله **انما**  
 العوض من هذا الكلام انما هو حصوله لان واعلم ان الان يعرض على  
 احد هما ان يكون حصوله فرعاً على حصول الرمان والسالي ان يكون  
 حصول الرمان فرعاً على حصول وهذا الكلام ههنا اساره الى الان  
 بالمعنى الاول وذلك لان المطلق لو اوجد من عرض من حد وفضل  
 وذلك لان يكون فرعاً للرمان وذلك لان الرمان مقدار متصل وكل  
 متصل فانه يكون فاعلم ان السبب من هذا السبب وذلك ان السبب من هذا  
 ما تفعل بل هي انما تحصل عند حساب ثلثة الاول القطع والسالي  
 العرض والسالي الوهم حصوله انما هو حصول القطع في الرمان  
 ان يكون له سببه والقطع فاذن يحصل ان يكون للان حصوله  
 بل حصوله اما الموافاه الحركه حد من كانه غير متصل بل هو  
 واما تحت عرض لعارض غير متصل ذلك كما هو متصل في ذات الرمان  
 بل حصوله الفصل في الرمان سبب هذه الامور حصوله لان السبب في  
 الجسم انما سبب حصوله لعارض السبب من حصوله لعارض موافق  
 واما تحت العرض والمسمى ولم يرجع الى سبب الفاظ الكتاب قوله  
 والحركه متصله فالرمان متصل لانه مطابق للمصل وكل مطابق للمصل  
 فهو متصل حصوله ما ان الحركه متصله فلا سبب لها سببه  
 متصله واما ان الرمان متصل فاذن مطابق للحركه والحركه متصله  
 والمطابق للمصل متصل فاذن فاذن الرمان سبب ان سببه الوهم  
 لان كل متصل كذا كذا حصوله تمام هذا الكلام هو ان فعال الرمان

متصل وكل متصل فاذن فاذن الرمان سبب الوهم فاذن الرمان فاذن  
 للسبب الوهم قوله ما واسم سبب له سبب في الوهم وفضل  
 انما سببه انما هو اسم الرمان في الوهم وفضل سببها لاسك  
 سبب لها في الوهم اطراف وسببها سببها سببها سببها  
 وفضل ان يعلم ان الان سبب المصنف حصوله فرعاً على حصول الرمان  
 لانه عالم سبب السبب لاسبب لطرف **قال السب** وكما ان قوله سبب  
 اطراف **السب** العرض من هذا الكلام هو ان السبب من سببه السبب  
 فالرمان سبب مقدار الحركه وسببها ان الرمان لو كان حركه  
 فاما ان يكون مقداراً لاسبب من سببه واما ان يكون مقداراً لكل حركه  
 ومحال ان يكون مقداراً لاسبب من سببه لان طراف كل سبب سببه  
 فليس يحصل لطف كذا ولي ان يحصل الرمان عماره عن مقدار الحركه  
 سببه لان طراف كل سبب سببه للرمان فليس يحصل لطف كذا  
 فان يحصل الرمان عماره عن مقدارها والسالي محال لان السبب الواحد  
 حركه لا يكون سببه واحد بل سبب سببه سببه سببه سببه سببه  
 محال ان الرمان لو كان مقداراً لاسبب من سببه سببه سببه سببه  
 رمان اخر واذن سبب هذا حصوله ما ذكر السبب جواب عن هذه السببه  
 وذلك لان الرمان عماره عن مقدار حركه السبب لا عظم وهذا المقدار  
 سببه سببه وسببها طراف كذا سببه سببه سببه سببه سببه سببه  
 الواجب في الحسبه سببه سببه اولاً وسببها سببه سببه سببه سببه  
 كونه مقداراً لسبب الحسبه **قال السب** وليس كل الى قوله عدد اطراف كذا  
 هذا جواب عن سببه اخرى للوهم وهي انهم قالوا لو كان الرمان حركه



لا بد في الرمان فاعلم ان هذا ما نعالى ليس في الرمان بل هو مع الرمان  
 ولا بد من كون الشيء مع شيء كونه مع ما موجود من مع الخطه  
 وليست فيه بل الموجود في الرمان اما اولها فاسمها وهو المسمى المستعمل  
 واطرافه واما ما سافر كات واما ما سافر كات واما ما سافر كات واما ما سافر كات  
 بهما الامور الموجوده اما ان يكون معها لعدم واما ان يكون معها  
 والاعتبار واما ان لا يكون معها بل كان ما معه مسره الوجود فاعلى واما  
 يكون وجوده المستعمل في رمان لا محاله اي مطلقا للرمان ووجود المباح  
 عند مطلق الرمان اخر ما طرح في الرمان الاول ولا يمكن ان يكون وجوده  
 والنسب من مع مطلق الرمان واحدا مستعمل واما ما سافر وكمثل هذا  
 الشيء تعالى به موجود في الرمان واما ليس منه لعدم واما ان يكون  
 بل له وجود ما من مسره لا سخر المسه فانه لا يكون موجودا في الرمان بل  
 وجوده لظن الرمان معني به ليس شيء منه لظن الرمان المستعمل في  
 آخر منه لظن الرمان المستعمل في وجوده لعدم مطلقا لكل وقت على  
 الاتصال ومثل هذا الشيء غير موجود في الرمان وان كان موجودا مع الرمان  
 وليس يلزم من كون الشيء مع الرمان كونه موجودا مع كونه في الخطه فاما  
 موجودون معها ولمسا موجود من فيها واذ كان الشيء له حيزا حيزا  
 لا يصلح لعدم والمناخر مثلا من جهة انه داب وجوهر فهو من جهة  
 في الرمان ومن جهة الاولى في الرمان وكل شيء يكون موجودا مع الرمان لم  
 يكون موجودا في الرمان ومن فاداه عن معية مع الرمان واصطفيه  
 بماهية مستعمله في الحيز والاضاوه بهر ان يقال له موجود مع الشيء  
 موجودا في الرمان فانه هو اضافة ما ليس الى الزمان كذا واعتبا

معينه والمبدءات كما انما كان في النفوس والافلاك او انما يستعملها  
 واستمر وجودها الى الرمان كان ذلك والمبدءات كالمبدءات وهو حاصل  
 من اي وجه وزمان كان والرمان مستعمل على الاتصال واما ما سافر  
 لسماء المبدءات من جهة الساب واستمر الوجود الى الرمان وهو مخططا اليها  
 وعلا والرجح الى الحد في الكتاب قوله وليس كل ما وجد مع الرمان فهو  
 معناه ان ليس كل واحد من الرمان فانه يكون موجودا في الرمان قوله  
 فانه موجودون مع الشيء الواحد وليس فيها جزءا هو الاستدلال على  
 وكذا حيزها اما موجودون مع الشيء الواحد مخططا وليس موجودون من  
 قوله بل الشيء الموجود في الرمان اما اولها فاسمها وهو المسمى المستعمل  
 واطرافه وهي الاناب واما ما سافر كات واما ما سافر كات واما ما سافر كات  
 في الزمان والحركة في الزمان فيكون المسمى كات لوجه في الرمان اعلم اما قد سماه  
 الشيء كما يكون في الزمان واذ كان مستعمل ومناخر واما لا يكون ما سافر اولها  
 الاقسام الرمان واطرافه كالمسمى والمستعمل والان وما سافر الحيز  
 الا لا يكونه واما ما سافر كات واما قوله وكون الان في كونه في الحيز في الحيز  
 وكذا سافر الى المسمى المستعمل منه كونه اقسام الحيز في الحيز وكذا المسمى  
 كونه الحيز واذ في الحيز فانه اذ كان كونه الان في الرمان كونه الحيز  
 في الحيز فان مثل هذا الكلام انما هو في كونه الان مستعمل الرمان كما  
 ان الواحد منه الحيز والال طرف الرمان فيكون مستعمل الرمان  
 لعدمه على الرمان وكذا في الرمان انما هو باخره عنه والجميع منه اعتبار  
 مقبول ينبغي ان يتحقق ان الان غير موجود في الخارج بل هو اذ هو في الحيز  
 وكونه مستعملها انما هو اضافة ما ليس الى الزمان كذا واعتبا



FR

مكوبه عماره عن سطح جسم ملاصقه سواء كان سطح مكوبه جوارها له او مكوبه جوارها  
 واما ان مكوبه عماره عن سطح العاطل من الخادى الجسم المماس للسطح الطاهر  
 من الجسم المجوى فمده واما بمسحه وهدد بها الى كل واحد واهب  
 والحق هو الاخر لما سببه ان سائر الدعام اما ان لا تكون ان مكوبه بمكاتبهم  
 جوارها مال مكوبه جوارها او صورته لان جوار الجسم مسطح مع والمكان لا  
 مسطح مع المكاتب فادون المكان لا يكون ان مكوبه جوارها الجسم وصوره واما  
 ان لا يكون ان السطح الذى يهدد به بعد الجسم فذات ذلك السطح لا يكون اما ان  
 يكون طوله عن الاضام واما ان لا يكون والاول حول اصحاب اطلاقا فليكن  
 من غايات الالاطاوى للثا العاد امانه فانه معاهب علمه للاضام  
 وهو المكان والسالى حول من لم يكون طوله كالاحاد عن الاضام وهم  
 السطح ولا بد من اطلاق حول كل واحد منها المسله باسمه الى الرو على العاطل  
 فاعلم ان **السطح** والاول الى قوله السطح **المنقسم** يدعى سطحه الاول  
 على ان اطلاقا ويصرفنا لوفى اطلاقا لكلا وكما وجوبه والى العاد عليه الخ  
 وهذا المجال هو من اطلاقا مجال السطحه جوارها لا سكت ان خلا والذى  
 مكوبه مقدار وراجع نصف اطلاقا الذى مكوبه مقدار وراجع وملك مكوبه  
 مقدار ملك وراجع فكل له نصف وملك وربع ومكوبه مسطحه مقدار الالمكوبه  
 عند ماضيه فاما محصا لان من المحلوم باللدنه ان السطحه الالمكوبه له  
 نصف وملك وربع والالمكوبه موضوعا لالاف والاكبر والارد والاف  
 والاف من المساحه والسطح من اطلاقا المكوبه موجودا وكل من اطلاقا  
 مسطحه واما مسطحه ولا يكون ان مكوبه اطلاقا كماله مسطحه الا من احداهما  
 ان الالاف اطلاقا ان مكوبه عماره واما ان مكوبه لداره فمال ان مكوبه عماره







ان يكون خلا، واما ان يكون شئ في الخلاء واما شئ في الخلاء والمصدر  
 فيه والامام كلها باطل بما ذكرنا قوله ان يكون خلا، وان كان  
 ومصدر ان يكون بمصدره لانه لما اطلق كونه الخلاء في ذاته وانه  
 بالعرض ايج ان يكون كذا في تلك بالذات قوله وكل ما مصدره لانه لا يفي  
 انما ان يكون بمصدره لانه او بمصدره لانه محله بمصدره ولكن بمصدره  
 محله محله لان ما كان كذلك حكمه محله وليس شئ مما هو مصدره لانه  
 محله محله انما ان في احد هذه ان الخلاء لم يصح بمصدره لانه  
 بالذات لا بمصدره بالذات وكل ما كان بمصدره بالذات كان بمصدره بالذات  
 قوله وكل مصدره لانه فانه لا يحصل ما دام انه موجودا في كل مصدره  
 به لانه فانه لا يحصل ما دام انه موجودا في كل مصدره فاما ان  
 يكون الا لفصل حل فيه وذلك محال او يكون حل في مادة فارسيه وعدم  
 عند حلوله فيه وهو الثاني فانه لو منه ان الخلاء بمصدره لانه  
 فان كان فاما لانه لفصل فادع عرض عليه الا لفصل فاما ان كان  
 فيه وهو محال واما ان كان في مادة فارسيه وعدم ذلك المصدر وهو  
 لا يوج يكون بمصدره لانه بمصدره لانه حال في مادة وذلك هو الجسم  
 فادع ان خلا يكون طاء لا خلا، هذا قوله وكذلك يقول في السطح والخط  
 والجسم للذي انكم جدوا ان انكم المصدر ان كان فاما للمصدر في ذاته  
 مصط وهو الخط وان كان فاما للمصدر في جسم فخط هو السطح والجسم  
 فاما للمصدر في جسم فخط هو الجسم العلمي قوله وكذلك يقول في السطح والخط  
 والجسم الذي انكم جدوا ان بده الامور ان كان فاما للمصدر  
 فان ذلك الا لفصل لانه والى كل في مادة فارسيه قوله وكل ما كان

ع

ماده لفصل لانه الا لفصل لعدم وجود الا لفصل فيه وهو مصدر في مادة فارسيه  
 قوله وكل ما كان بمصدره لفصل لانه الا لفصل لعدم وجود الا لفصل فيه  
 مصدر في مادة فارسيه وحده لفصل بمسالك مادة فارسيه ان وحده  
 بمصدره لفصل فانه مادة وهو ان جسم طبعي بداهه بمصدره لانه  
 لفصل ان خلا، لعدم وجود الا لفصل عليه محلي ما وادع الا لفصل لانه  
 الشئ لانه والمصدر والمصدر ولا يرد المحل احوال لفصل من هذا الكلام ان  
 الخلاء او لم يكن بمادة فانه لا لفصل الا لفصل وذلك لانه اذا لفصل  
 لانه ان يفي او لم يفي فان يفي فهو محال وان لم يفي فهو محال لان  
 لا لفصل سواه ولا لفصل شئ ولا يعارض هذا بالمصدر المحال وان لفصل  
 لا يفسس في محله وان ذلك الا لفصل لعدم ذلك المصدر وان لم يكن  
 وكان معان لانه وان اعرض للمادة هذا سوال على قوله خلا، لا لفصل  
 والعرضه وهو ان خلا، لو لم يكن فاما لانه لفصل لانه كان المصدر الجسمي  
 فاما لانه لفصل لفصل ما ذكرتم وجوابه هو ان المصدر الجسمي لماده والا  
 انما لفصل لماده ومحله ما وصفا الخلاء لماده قوله وهو ان لا الخلاء  
 ليس له مادة وكل فاعل الا لفصل فانه مادة فاذن الخلاء لا يحصل به  
 كما لم ينعرفه **قال الشيخ** ولقول الى قوله على ان يدفع **الشيخ** به  
 الذي على ان يفسح ان يكون مكان جسم بعد اسدحه لانه الجسم المحل  
 انما يفسح به ان الجسم المحل يفسح به انما يفسح به انما ان يكون  
 وانما يفسح به انما ان يكون بمصدره لانه وانما ان يكون بمصدره  
 والمادة وانما ان يكون بمصدره كل واحد منهما مع كل واحد منهما وانما  
 كلها باطل الا لفصل الاول فادع انما يكون بمصدره لانه



لا يكونان كقولهم العاج والفاصل للمادتين لانهما انما هما عالج انا ان يكون  
 ما بينهما لانهما وانما ان يكون لاجل التعيين لا حاربان كقولهم العاج لاجل  
 التعيين والالكان للحدوث انما هما عالج وفرصا بها تحرهما بعض  
 حلف ولا حاربان يكون مانع للمادتين لانهما لو حصل احداهما ان كان  
 لو حصل متصل واحدا لفعل ولما دونه ما لفعل ولما دونه ما دونه  
 متفصل متفصل لاجل انهما وانما ليس بمحصل ذلك متفصل للمادة واحدة  
 والالكان ما واديس فامس في كونه لكل واحد منهما متفصل للمادة  
 الاخر متفصل لدراسة في الالكان متفصل وقد فرضنا ما متفصل  
 حلف فادن متفصل للمادتين واحدة لا عار بينهما في الموضع وكل من غير  
 متفصل في الوصف فانه لا يمتنع ان يكونا عار لهما في كل واحد منهما  
 يكون ما فاما لا حاربان للمادتين من حيث لانهما لا هما عالج  
 المعنى من امساع الالكان هو ان كل واحد منهما في حيزه حاربان  
 المعنى انما تصديق على كونه له حصول في الحيز من حيث واديه  
 هي مادة لا حصول لهما في الحيز متفصل لاجل ان كل واحد منهما متفصل  
 في حيزه حاربان متفصل لانهما لا يكون مانع من المادتين والالكان كقولهم  
 من العود والمادة لان المادة وانما عالج في العود متفصل في كل  
 كل من حيث ان لهما لا يكون الالكان للحدوث في جميع الالكان  
 في الحد المكان والالكان لحدوث في حد هو محال ولم يجر الى الحيز العاطف  
 قوله ولقول من راس ان لهما من امساع الالكان لحدوث في حيزه من حيث  
 ولقول من راس ان لهما من امساع الالكان لحدوث في حيزه من حيث  
 من غير ذلك من كونه لانهما لحدوث في حيزه من حيث واديه

بهذا الكلام بان معنى هذا الحيز هو ان يحصل الحيز في حيزه واحدة  
 وكما سئل واحد منها الاخر لكانه والالكان على هذا المتفصل في الاحكام  
 وانما يخص هذا الكلام بالكلية فلا ادري ما فائدة قوله فاما ان  
 يكون امساع الالكان واديس من الحيزين وكقولهم العود والمادة او  
 او كقولهم لكل واحد منهما مع كل واحد منهما واعلم ان المعنى من امساع الالكان  
 هو ان كل واحد منهما في حيزه حاربان متفصل للمادة واحدة  
 المتفصل لانهما لا يكون من المادتين من الحيزين وانما ان يكون من الحيزين  
 وانما الالكان من العود والمادة وانما ان يكون واحد منهما مع كل واحد  
 قوله لانهما مانع من المادتين لانهما لهما فاما ان كانا لهما فاما ان  
 مانع من الحيزين فان كان لاجل مانع من الحيزين فذلك محال لانه فاما ان  
 لو حصل واحد متصل هو انما لفعل قوله لا يمتنع بهذا الكلام هو ان  
 الالكان لهما من الحيزين لاجل المادتين ومنه نظرا له وكما سئل بهذا ان  
 لا متفصل لانهما لانهما لهما فاما ان كانا لهما فاما ان كانا لهما فاما ان  
 ويسئل الى غير النباه قوله وانما المعنى من امساع الالكان الذي معنى  
 من الذي معنى العود وهو وجوب الالكان والعود ما فاما ان كانا لهما  
 الالكان معنى السلب لا المعنى وهو لكل واحد منهما من الحيزين لانهما لهما  
 لحدوث في حيزه من حيث واديه وانما المعنى من امساع الالكان الذي معنى  
 العود لانهما لهما لحدوث في حيزه من حيث واديه وانما المعنى من امساع الالكان الذي معنى  
 الالكان لهما لحدوث في حيزه من حيث واديه وانما المعنى من امساع الالكان الذي معنى  
 الالكان لهما لحدوث في حيزه من حيث واديه وانما المعنى من امساع الالكان الذي معنى

وانما



بعد حصول في الحية هو الابداع والمادة الجسمانية لا المادة البسيطة  
 حدها مقدار ووضوح وحرها من لم لا يكون ان يكون ذلك لاصل القوة  
 الجسمانية حصول الصورة ليست بها في حدودها من وجه لان الجسم الواحد  
 يحل في محل حركته كغيره من مكانه فيحصل حركته من جهة الصورة  
 الجسمانية **قال الشيخ** والآن السجدة الى قوله **المعبر** هذه حجة اخرى على ان  
 يكون ان يكون المكان بعد ابعده الجسم ولغيره ان يكون ان يكون  
 المحرقات اذ حل بعد الجسم المعبر منه فاما ان معنى السجدة ان معنى السجدة المكان  
 وبعد المعبر وان لا سجد ولا واحد منهما واما ان معنى السجدة ان يكون  
 والافاسم كلما ظهر من قولك ان يكون المكان بعد افعاله ان لا يكون  
 معنى السجدة ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون واحد منهما على الآخر  
 والافاسم ان يكون واحد منهما من لوجود من احد هما ان يكون  
 يكون مجموع السجدة اعظم من حدود واحد منهما ان كان السجدة ان  
 مساو من في المادة والمادة جسمية يمتنع ان يقع منها الا سجد ان لا يكون  
 ان يقع بالمادة والمادة ولا يكونا منها ولا يقع الصفا العوارض  
 لان كل ما تعرض عارضا لاحد هما فهو عارض للآخر فان قيل انهما  
 متساويان يكون احدهما حالا والآخر محلا فيحصل جسمية لا يكون احدهما  
 بالآخر والآخر بالآخر في العكس واما محلا لا يكون احدهما  
 لان المحذور لا يكون ممكنا في المحذور ولا ممكنا له في الصفا لم  
 ح ان يكون حصول المعبر في المكان موقفا بعدهما وذلك محال  
 واما فاعلم ان لا يكون ان يكون احدهما دون الآخر كما ذكرنا ان المحذور  
 لا يكون ممكنا في الوجود ولا الوجود ممكنا في المحذور والصفا

فصل

حصول الجسم المكان لا يوجد عدم المكان وعدم المعبر **قال الشيخ**  
 الى قوله لا يكون **المعبر** هذه حجة اخرى على ان يكون ان يكون  
 ان لو كان مكان الجسم هو محلا لا سجد الى ان يكون ان يكون  
 محال فاعلم ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون  
 بعدة بعد المحذور واما ان لا بد من محذور او لا محذور ان لا بد من  
 على الابداع منسج والمانى الصالح لانه اما ان يكون ان يكون  
 ان لا يكون على الصفة الاولى محال واما ان يكون ان يكون ان يكون  
 محال لما سجد ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون  
 لا يكون من جهة ان يكون الجسم حاصل في المكان الذي هو محلا  
 كما يصح من جهة ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون  
 المحذور فذلك انما سجد الى السجدة المحذور على ان يكون ان يكون  
**قال الشيخ** واخول الى قوله العلم الاول **المعبر** هذه حجة اخرى على ان  
 الابداع المحذور عن المادة سواء كان محلا او محذور او غير ذلك ان هذه  
 الابداع انما فاعلم ان لا يكون ان يكون ان يكون ان يكون ان يكون  
 احدهما ان الابداع لو كان غير متساوية لا سجد ان يكون ان يكون  
 لكن ان كان السجدة ظاهرة الوجود وقصص الابداع العبر المتساوية  
 محال فاعلم ان الابداع لو كان غير متساوية لا سجد ان يكون ان يكون  
 السجدة لانه لو كان ذلك لا يمكن ان تعرض خطا غير متساوية وان  
 ان تعرض كره حرج من مكرها خطا متساوية هو ان ذلك لا يخط المتساوية  
 وكذا وجسدان تعرض من مكرها خطا متساوية على وجه متساوية خط  
 المتساوية مساوية ذلك الخط العبر المتساوية احد ان كان هو ان لا

العبر

سواريا

سواريا



وحيث لا بد وان تحدث في ذلك الخط العر المسامي فخط بي اول  
 المساميه فالمساميه حاصله مع القطع التي فيها مثل المساميه ومجا  
 صلبه من ان يحصل في ذلك الخط القطع بي اول القطع المسامي  
 وان لا يحصل في ذلك محال وهذا المحال انما يلزم من فرض تلك المساميه  
 محتمل مساميه فاذن فرض المساميه والخط العر المسامي محال فان لم  
 فليكن ان المساميه مع القطع العرفه فانه يحصل من المساميه عن الموارد ان  
 المساميه الذي يحصل المساميه مع المساميه ولا يمكن ان المساميه  
 يحصل الا بعد حصول المساميه فليكن المساميه مساميه مساميه  
 ان كان مساميه مساميه التي فيها وانها اذ كان الخط المسامي  
 الخارج عن مركز الكره موازاً لخط العر المسامي واذ  
 اسد ارت الكره وال ذلك الخط عن الموارد الى المساميه لم لا يزال  
 الكره تسد برور في تلك المساميه مع القطع الى اخرى الى ان يصير ذلك الخط  
 قائماً على الخط الذي هو غير مساميه وانما ان وفليكن ذلك  
 مصداقاً للمعالي الاول ان لنا ان يصل من كل القطع من خط مساميه  
 واذ كان كذلك فليكن القطع من مساميه في الخط العر المسامي لا يمكن  
 ان يصل بينهما وبين مركز الكره خط مساميه واذ عرف هذا فليكن  
 ان ذلك الخط المسامي واذ ان المساميه فاذ ان المساميه فاذ ان  
 القطع المطبق على الخط الواصل من تلك المساميه وبين مركز الكره  
 ويكون المطبق على الخط الواصل من تلك المساميه وبين مركز الكره  
 مثل المساميه على الخط الواصل من المساميه المساميه وبين مركز الكره  
 وذلك فيشكل حتى ان تحدث ما ذكرناه محسوساً وذلك يدل على ان المساميه

مع القطع العرفه ان يكون مساميه على المساميه مع القطع المسامي  
 بدو الخط الوصل على ان لا يسميه لا لانه وبيان ذلك هو ان خط  
 المساميه في محور العالم فليكن مركز الكره الذي ذكرناه وهو مركز العالم  
 حتى من مركزها خط مواز الى ذلك المحور فاذ ان الكره حتى صارت  
 هذا الخط المسامي مساميه لطف به الخط الذي يرت راوه بسبب هذا  
 الخط عن الموارد الى المساميه وتلك الراوه فليكن المساميه في مركز الخط  
 الخارج على راوه احسن منها يكون خط المساميه مساميه مساميه  
 محور العالم وتلك الراوه انما هي المساميه في مركز الخط الخارج على راوه  
 احسن منها يكون خط المساميه فليكن المساميه على هذا اذا كانت الراوه  
 فليكن المساميه الى مساميه بل من ان يكون ذلك السد انما لا يسميه لوجوه  
 هو ان هذه الكره التي فرضنا انما هي مساميه ان لو كان خارج العالم  
 فاذ ان خط راوه اذ لم يكن مساميه السد كان فرض هذه الكره غير ممكن  
 وانما ان السد لا يكون كذا فانه اذا كانت لا لانه غير مساميه انما  
 فرض الخط العر مسامي فيها وبينها وبين مركز الكره وبينها وبينها  
 ان لا يكون ان يكون الا بعد مساميه لان كل مصدر مساميه فليكن ذلك  
 فاذ ان تلك المساميه في ذلك الشكل ان يكون لها منها اولها يكون  
 مصفوي داهما اولها داهما اولها انما تصفوي داهما ان يكون  
 لها منها ولما تصفوي داهما لانه حشيد حتى ان يكون شكل حرايه ساونا  
 شكل الشكل في ذلك محال محال ان يكون لها منها ولما تصفوي داهما لانه  
 في محور فرض حله من ذلك الشكل واذ ان خط راوه في ذلك الشكل فاما  
 حتى لا يشكل فاما ان يبقى ملا شكل وهو في كل من السد فليكن



ولما ان مندل شكل اخرج اما ان يكون له مادة واما ان لا يكون له  
 ان يكون له مادة والا لكان جسمه وقد حصل له طار او بعد جرح  
 المادة هذا خلف ومحال ان يكون له مادة والا لكان له مقدار الحسائي  
 وحده فاما الحاصل والموصول والتمدد والعطف وقد حصل له محال  
**السج** ولخرج الال الى قوله في المكان **الحسائي** لما خرج من ابطال المذهب  
 العائده في المكان بالمراسل عا ديسا تلك المذاهب وصرح  
 وذكر بعده ما هو المذهب الحق في المكان وذلك هو السطح الباطن  
 من الجسم الخاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم الخاوي الحاصل  
 في السهارة واللاهتاء وهو مسطح السطح الاول في سائر ما ياتي في الاعا  
 والاعتل والمطلوب **قال** **السج** في السهارة الى قوله **سائر** **هذا**  
 هو الخاوي الاخرى على انه لا يجوز ان يكون له الاحكام والاول لا يرد الظا  
 غير مساهمة ولا يرد ما هو اهلها لو كانت غير مساهمة فاما ان يكون غير  
 مساهمة جميع الجوانب فاما ان يكون غير مساهمة اما على انه لا يجوز  
 ان يكون غير مساهمة من جانب لا يخرج مكر ان يحصل منه مقدار شئ واحد  
 وما خذ ذلك المقدار مع ذلك حمله وندون ذلك المسح حمله اخرى  
 ثم يطبق من الطرفين المساهمين واما ان يحصل له مقدار لا يتعد  
 لا الى بهانه وان لا يحصل له مقدار الاول محال والا لكان له الزيادة  
 والناقص مساو ومن وهو محال وانما في انصاف محال الا ان يصدق  
 الناقص مساو والزيادة او عليه مقدار مساوي والمساوي مع  
 المساوي يكون مساويا فاذ هذه الانفاذ يكون مساوية مع اما  
 فرضنا غير مساهمة هذا محال وهذا الطريق حسن انه لا يجوز ان يكون

مساهمة جميع الجوانب وكما ان هذا الطرفان يوجب ما ياتي في الاعا  
 فكل تلك الصانحة ما ياتي في الاعتلال والمطلوب وهي الامور لها سبب  
 بالطبع وهو ان يكون الحاصل من مطلقه قال من لا ذكره من غير سبب  
 الماطعة فانه غير مساهمة فكل من ان هذا ليس بحري فيه وكله  
 الحركات الخاصة والارضية الخاصة فانه غير مساهمة عند حصول  
 المدعي ان كل كره بجميع احواله ويكون لها سبب في الطبع كذا الاعتل  
 والمطلوب واما الذي فيه سبب في الوصف وكما لم يرد فاما اذا  
 الاخر لا يوجد مع كل كره في الخاص او في المسح كذا زمان والحركة  
 فلا يتصور ان يكون مساهما كما به واما اذا وجدت الاخرى فاما  
 لا يكون مساهما سبب بالطبع والاما الوصف فحينئذ لا يكون مساهما احتمال  
 المطلق في مثل هذه الصورة لا يكون احتمال الزيادة والنقصان  
 سويا للمساوي فان قلنا لك من سأل فانه لهذا العدد والاك  
 ذكره لخواصها حصول العائده فيه هو انما يطبق السطح الاول في الخطة  
 التي فرضنا ثابته على السطح الاول في الخطة التي فرضنا ثابته حال  
 ان لا يطبق السطح الثاني منها على السطح الثاني من الخطة الخاصة لانه لما  
 انما الاول بالاول وجهان معان الثاني بالثاني حتى يكون السطح  
 كسبه من ان لا يحدوا حاصلا او اذ كان للتركيب لك لزم انهما  
 الناقصة الى الانقضاء والعدم وذلك يوجب كونها مساهمة  
 بعد زيادة الخطة في الحد الذي له سبب في الوصف اما الحد  
 الذي له سبب في الطبع فكل ذلك انما لان المطلوب الاخر من  
 الخطة الزائدة معان المطلوب الاخر من الخطة الخاصة الثاني



[illegible]

الخارج



العدل في القول بحسب وجود ما مع وجود المخلول ولا حرم لو حصل علما  
ومخلول لا لا بهانه لها كان الفعل موجودا وفعده واحده فكان صحيح  
الحكم عليها لما رادوه والعصيان مظهر العرق والرجح الى مرجح  
الطاهر الكتاب قوله انه لا سالي ان يكون حكم متصل بوجود الدابة  
او صحيح عمر مساه واعلم ان من الناس من قال ان الاحكام عمر مساه  
واما المستعملون والوان كانوا اسكروا ذلك لكنهم يشعرون حياء  
عمر مساه به سموها ما خلا وهذا الرثا من مطلق لا سيما في الاحكام  
والا تعاد الخرد سو كان حلا او ادلم كمر قوله ولا انصاعه وله ترتيب  
الدابة موجودا عمر مساه واعني تفسير الدابة ان يكون لخصه  
انهم ما يطبق من بعض في دانه المرومه انه لا يكمل الا لا سالي انصاعه في العقل  
والمخلولات قوله وتفسيره ان لا سالي ان يوجد مقدار ووضوح وان  
انه اسد اعدك الرثا وفره اول في الا تعاد وهو المصدر الذي  
له وضع واحترز هذا القدر على كتاب الماصه والمده الماضيه للنحو  
الناظر وهذا الرثا من ظاهر قوله وهذا سالي الرثا على ان العدد  
المبرر لدابة الموجود بالفعل مساه المرومه ما سالي هذا الرثا  
كما سالي الا ساه على الاحكام والمصادر فكذلك بعضه على العقل والمعاد  
قوله وان لا سالي بهذا الوجه هو الذي ادوا وجهه فخص انه يحمل  
رناوه وبعضها واحكام يلزم ذلك محال المرومه ما ذكرنا ان محو  
احكام الرناوه والعصيان لا لوجوب للناسي على لوجوب ذلك الكتاب  
فما يحمل الا ليطابق واما حكمه الا ليطابق لما له من سبب الطابق فحاله  
وجوده على فرناوه قوله واما اذا كان ساهرا لا سالي وليست معا







dr

۱۰۰

لكن العود اليها مساوية وعودها اليها لان العود والعود  
 في احدهما لكن لان العود يختلف بالزيادة والنقصان بالانقضاء والى  
 سده ظهور الفعل عنها او الى غير عده ما ظهر عنها او الى سده ظهور  
 ومن يده الانعسار اما الفرق بين انعسار السده والعود هو  
 انهما ان كل ما كان رايده انك السده بانقضاء السده لان كل  
 موه حركت السده حركتها فعلاهما سمي انقضاء للمحرك اليها  
 الموجود او المعروض وكذلك عده حركتها الكروياها ان الذي  
 يعاود من العود بحسب المده زمانا لا يعاود بحسب السده فالانقضاء  
 الفصل في الجواز الفصل الزيادة والنقصان بحسب السده وبكيفية  
 العود بالانقضاء الزمانى بحسب المده اما الفرق بين انعسار المده والعود  
 فلان انعسار المده هو في سائر سائر واحد وانعسار العده ليس  
 سائر سائر واحد واما الفرق بين انعسار العده ونقصان سائر سائر  
 واما الفرق بين انعسار السده والعود فظاهر واغرب هذا القول  
 لا يجوز وجود موه عود مساوية بحسب السده لانه ان يكون بحسب المده  
 ثماني في السده واما ان لا يكون فان كانت ثمانية في السده فهي ثمانية  
 السده ولم تكن مساوية السده كانت واما السده اخرى فلا يكون  
 تلك المده عود مساوية السده وقد وصفا عود مساوية السده بهذا  
 القول معقول الى قوله على ثمانية **القول العوض** من هذا الفصل  
 اساسا ان سداد الحركة لا يحفظ للزمان ليس موه حاله في جسم وسائر  
 وهو ان كل موه حاله في جسم هي سحره لا سائر ان الجسم قابل للحركة  
 مع اما ان يكون جرد العود فورا على الفعل واما ان لا يكون ومع ان



لا يكون لان كل واحد من تلك الاجزاء اذ لم يكن له قوه على الفعل فخذنا  
اما ان محركاتها على ما كانت عليه واما ان هي على ما كانت وبسبب الاعداد  
والسائر في ذلك لان تلك المحركات على قوه الفعل والاول  
ان يكون القوى الاخر الحاصل عند اجتماع تلك الامور فلا يكون تلك  
الامور ما هي القوه بل يكون ما هو للقوه والقوه هي التي هي  
للمحرك وكلاهما في اجزاء القوه لا في اجزاء ما وتساويان في ذلك  
يكون موقفا على الفعل في ذلك اما ان القوى على القوى عليه فخذنا  
ان القوى على الصغف داخل من القوى عليه فخذنا ومحال ان القوى  
على ما القوى عليه الكل لا ينفك كونه محركات مساويا للفعل الكلي فخذنا  
بالتقوى اذ على كل واحد من الصغف في ذلك اذ من مساوي اجزاء القوه وكما  
حركتها جميعها مع وقت معين حركات فاما ان يكون حركه القوه  
مساوية او غير مساوية ومحال ان يكون غير مساوية لان حركه كل القوه  
او من حركه حركه القوه مساوية وحركه كل القوه صغف حركه  
حركه القوه وضعف المساوي مساوية حركه كل القوه الحمايه على ان  
يكون مساوية وهو المطلوب فان مثل الامور التي القوى عليها  
القوه وكما غير موجوده وما لا يكون موجودا لا يمكن الحكم عليه  
بالزمانه والقصص لا سيما على الصغف لانكم بهذا فغتم بينه  
منه استلزاما ولا يار ما يصح ان يكون هذا الكلام نفس على وجود  
الامور التي القوى القوه عليها بل على ان حركه القوه تسجي من داه  
ان يكون له قوه على فعل وكل القوه ايضا كذلك والذي تسجله  
العص من الذي تسجله الكل واحدا في كل واحد منهما حاصل

وحركه حركه القوه

الفعل في الحال وان لم يكن مستحقا له والكل حاصل لان كونه القوه  
قوه على الفعل هو حاصل بالفعل سواء وجهه المقوى عليه ولم يكون  
اما وجهه القوه قوه على غير مساوي حال الاحتقان لا حال حصول  
المستحقين واذا كان الاحتقان الحاصل للحرارة الاحتقان في الحال  
للكل وجب ان يكون احتقان لكل مساويا وهذا يخرج الجوانب  
سكنا وحواس دورات العاكس معلقه بالزمانه والقصص وان  
دورات الحر كرم دورات رجل في نفسه ذلك مساوي لحرارة كرم في الحر  
وان لم يلزم ذلك فلا يلزم به مساوي مع كل القوه وحرارة لما ذكرنا  
الاحتقان حرارة القوه كونه احتقان لكل القوه يجب  
حصوله مساوي احتقانها وليس ساويا الكلام على تعاوت كل  
والطول على تعاوت احتقانها واما في المعادلات فلا يمكن ان يقال  
ان دورات الحر كرم دورات رجل لما مساوي الحدوم لا يمكن الحكم  
عليه بالزمانه والقصص فلا يمكن ان يقال ان قوه بعضها على الفعل  
الكرم قوه الاجزاء ليس على مساوية حركه القوه حتى يلزم ذلك في غير  
فان مثل هذا القسم على ان المساوية للحرارة قوه فائدة العاكس ما ذكرنا  
لا ينبغي ذلك **قال الشيخ** وكذلك الى قوله والاصحف **المقصود**  
من هذا الكلام هو ان مساوي القوه الحمايه لا القوى على المساوي  
لكنه القوه ولا يصحف هو ان تلك القوه لا تكون اما ان يكون كل واحد  
مساويا للفعل الا في والاصص واما ان يكون كل واحد منها للفعل  
ذلك فان كان كل القوه القوى على غير مساوية لا الفعل لان  
والاصص بعض تلك القوه لان اما ان القوى على مساوي القوى عليه

نظ  
مساوي ان تلك القوه الحمايه  
اما ان تلك القوه الحمايه  
حاصره واما الحركه  
حاصره قوه حركه  
قوه حركه حركه







راسه الى اسفل واد كان الحاس الذي يظهر منه فود ان كان هو البس في  
 الذي بقا في السهل فلو فرض عكس ذلك فلا سلك به سبل ان الفرض ان  
 ان اردنا الحقوق فاعلى السهل ونا اسفل على الارض فلا سلك به لا سبل  
 ما الفرض لا بد واجه ما لقطع واد اعرف به حصول الجباب المحسوس  
 ما لقطع لا يقع في خلافه في العاد وهو منه ولا جسم غير مساهم في  
 ملت لانه من اسبابها اما الاول وهو ان الجباب المحسوس لا يقع في  
 الجباب مساهمه وجوده احد فاما ان الجباب لا وجود له ونا سلك  
 الجباب مساهمه الاجزاء فلا يمكن ان يقع فيها الخرد والاطراف المحسوسه  
 ما لقطع واما الثاني وهو انها لا يقع في السهل المعروف فلو جوده اما  
 او لا فلا به لا وجود للسجل الجرد واما فاما فلا اجزاء السجل مساهمه في  
 المساهمه واما الثالث وهو انه لا يقع في جسم غير مساهم لوجوده او لا  
 فلا به نسب مساهمه في الاجسام واما ما سفلان الجربه مساهمه في الجسم  
 للممكن كالحصول منها وذلك بوجوب مساهمه **السجل** واد الى جوده  
 بالسجل **السجل** المقصود به الفصل بين ان الجباب لا سبله واللا  
 والمركب والعبر ذلك بغير مساهمه في المقصود الاول في ان الجباب جوده  
 اما او لا فلا ان الجسم مساهم لانا لا سبله والجسم المعروف لا يمكن ان  
 الجسم البها واما فاما فلا ان بعضها مساهمه في الجسم والتميز في الجسم  
 الصنف محال المقصود المساهمه ايها مساهمه فلما ذكرنا ونا سفلان اما  
 اما ان يكون مساهمه واما ان لا يكون ومحال ان يكون مساهمه والا فلا  
 كلها جسم بل يكون الجربه واد المقصود فاد الجربه ولا سبله واد  
 سحرى ولما سفلان الجربه فاد الجربه كونه مساهمه لانا لا سبله

غير مساهمه فاما ان فرض وجوبها في جلا غير مساهم او في جسم غير مساهم واللا  
 محال لما سفلان الصفا فلان اجزاء الجباب مساهمه في الجسم ان فرض فيه  
 ما لقطع وكذلك القول في الجسم غير المساهم فانه ايضا محال لما سفلان  
 الا ان مساهمه الصفا فلان الاجسام مساهمه في طبعها الجسميه  
 ان يكون بعض الاجسام محسوسا يكون جوده واللا يكون سفلان عكس ذلك  
**السجل** واد الى جوده والمركب **السجل** لما سفلان الجباب جوده واد  
 جوده الجرد واد في الجسم المساهم فاما ان يقع في جسم واحد  
 واما ان يقع في اجسام كثر فاد وجوب في جسم واحد فاما ان يقع في  
 سفلان واما ان يقع في جسم لا يكون ان الجسم الجباب في سفلان واما ان  
 اما كثر واما سفلان فاد كان كثر ما سفلان ان الجسم جوده ونا سفلان  
 لان ذلك يكون سفلان الصفا فلان كان سفلان لم يكن بعض الجرد واد  
 ان يكون جوده واللا سفلان من العكس وكذلك القول في الجسم واللا  
 الجرد ان يكون سفلان لان الجربه سفلان كثر ان يكون سفلان على مساهمه  
 فوجد ان يكون سفلان الطبع كثر فاد كان سفلان كان ذلك سفلان  
 فاد واد الى ذلك خارج ان كان لوجود الى سفلان الطبع جوده  
 وذلك فاما كثر سفلان المقصود الذي لا بد له جوده كثر سفلان  
 الجباب فاما لوجود كثر سفلان كثر سفلان جوده الى جوده فاد  
 سفلان جوده واد الجرد واد حلف فاد ذلك السفلان لا يكون سفلان  
 ان كان سفلان كثر واما فاما ان الجباب المحسوسه لا يكون سفلان  
 سفلان محال سفلان السفلان ونا سفلان السفلان واد سفلان الى سفلان  
 فاد سفلان سفلان مساهمه فلا سفلان بها الجباب المحسوسه لا سفلان



قبل لم لا يكون الحد الواحد على السطح كما لو الحد الواحد على الخط والواحد  
 على الخط كما لو الواحد على السطح مستو لا ساكن له لا يقع السطح على الخط  
 الذي هو واحد في مثل العلو والسطح جدا ان فرضت هذه الحدود على  
 سطح الواصل وان فرضت في عمقه هو ما ظل نفس ما ذكر وان فرضت في  
 واخر في عمقه هذا ما يقع اذا كان ذلك الجسم مسددا مسددا احدى  
 الجسم وهو عاين العرب على المحيط واخر في عمقه هذا ما يقع اذا كان ذلك  
 الجسم مسددا مسددا احدى الجسم وهو عاين العرب على المحيط واخرى  
 مكرره الذي هو عاين السطح **قال** **السيد** واما في قوله الى المحيط  
 فذكر ان كذا الجباب المسماة بالحد اما ان يحصل كذا وهذا اما ان  
 ما كثر جسم واحد اما الجسم الاول فله صفة مساه واما الجسم الثاني  
 وهو ان يكون الحد كذا كثر جسم فاما ان يكون الاكثر من جسم واما ان  
 يكون فان كان اكثر من جسم فاما ان تلك الاحسام متعدي في النوع واما ان  
 متعدي في النوع والجسم الاول محال لان الحد والواقع هما كذا  
 النوع فامسح ان يكون على الجباب المتعدي في النوع واما اذا كانت متعدي  
 في النوع فكانت كذا هذا الصالح لا يخرج من ان يكون عدد الجباب  
 تحت عدد تلك الاحسام واما ان لم يكن اكثر من جسم فلما ج اما ان  
 يكونا متحدين في النوع واما ان يكونا متعديين في النوع الاول في عام واما  
 الجسم الثاني فاما ان يكونا متعديين في النوع الاول في عام واما  
 ان يكون لهما ولا اختلاف في النوع ومحال ان يكونا لاختلاف  
 من غير اختلاف في النوع لان احدى الجسمين او الجسمين الاخرى في  
 على عدد محدود ولا كثر واما عن حد فلو كان السطح على الجباب

السيد

الطبعين دون الوضوح وحيث ان يكون الجسمان متعادين كذا كان  
 وصح احداهما بالآخر وتعد مسددا كذا الجسم مسطح بالفعال الجسمين  
 الامر كذلك بل وانما يصح احدى الجسمين لعصب الاخرى في حد واحد  
 ولم يسل الواصل في ان يكون في حمله السطح وضع محدود ولقد صدر عن احوال  
 لان اما ان يكون احداهما محيطا والاخر محيطا واما ان لا يكون كذلك بل يكون  
 احداهما حاديا والاخر الجسم الثاني ج لان ذلك الجسم لا يكون اما ان  
 يطلب ذلك طاب لعنه او يطلب اني جانب يكون بعده من الاخر ذلك  
 السيد فان كان طاب لاله لعنه وحيث ان يكون ذلك طاب متعديا على  
 من ان لا يست يد الجسم الاول كان تحت هذا الجسم كان تحت  
 ذلك الجسم وحيث ان يكون حال ذلك طاب كذا طاب الاول فلا يكون  
 طاب مسددا مسددا مسددا مسددا مسددا واما ان كان طاب اني  
 يكون بعده من الاخر ذلك السيد وهذا الصفي ان يكون السيد المساوي  
 من كل الجوانب مسددا والاحمال المحيط لما سنا انه لا متحد داخل واحد من  
 ذلك الجسم غير محيط فظهر ان اختصاصه بذلك النوع ليس له ان  
 خارج وانه خارج المحار من ذلك النوع فاذن ذلك النوع متميز  
 حصول هذا الجسم من هذا كذا هذا الجسم مسددا مسددا مسددا مسددا  
 خلف من ان لا يكون احد الجباب الا على سطح المحيط والمحيط ان محيط  
 ومعه كان السيد الطرفين لان الاطراف من كذا السيد عاين السيد  
 مسددا عاين العرب من غير حاد في جسم **قال** **السيد** وكذا في قوله  
 السيد هذا من خارج هذا الباب وهو ان الجسم المحيط ولا يقع عليه  
 المسدود وساه ان الاحسام المستقيمة اذ لا تساه في حادها من انما



يحصل كذا في الجواهر والاشياء بحسب قدرتها على التماسك فكلما كانت  
 على الاجسام المستقيمة الحركة لان الجسم على الجسم مستقيم فكلما  
 احدى الجسمين الطبع غاصي القرب منه وانما غاصي القرب منه فكلما  
**السبح** والاكابر الى قوله عظم **السبح** فذكر ان الاشياء مستقيمة الى  
 منديل بالعرض وهو جهتي المحيط والمركب لغايتي القرب من المحيط هو القرب  
 وعاء النور من هو السطح وبما واصل في الاجسام ما طبع وسائر الجواهر  
 غير وانما في الاجسام من ما هي حيوانات وما في الكلام طاهر **السبح**  
 السطح النامية الى قوله عن سائر **السبح** من سائر السطح الاول الى  
 ان ان يكون مركب وانما ان يكون مستطوي يعني ما لم يكن ما يكون حصة  
 من اجسام محسوسة المستقيمة والمستطوية لا يكون كذا كذا السطح في اجسام  
 الجسم المركب والمستطوي وانما الجسم المركب مستطوي وانما السطح المستطوي  
 عليه وهو المركب لان كل مركب فانه يمكن ان يمتد الى السطح والاكابر  
 مركب من اجزاء لا يمتد بها الا مرة واحدة بل مرارا لا يمتد بها مرة واحدة  
 فكلما مر مر مر مر السطح لا يمتد فكلما السطح لا يمتد **السبح** والاكابر  
 الى قوله اجسام **السبح** فذكر ان المكان هو السطح الجاهل في الجسم  
 الجسم السطح المحي به على هذا الاكابر لكل جسم مكان لان الاجسام مستقيمة  
 فكلما اجسام اجسامها امكن وهي التي هي خط اجسام اجرام كل جسم طوله  
 من جسم وهو ما من اجسام في جهات ما لا توصف **السبح** والاكابر  
 الى قوله واحد لعنه **السبح** العوض من هذا الفصل ما ان كل جسم مكان  
 طبعها والمراد من طبعها المكان والجهة بها واحدة والمراد من قولنا  
 لا يمتد يعني جوارحه طبعه لوجه حصوله في جسم واحد وادناه مر

لا يمتد والوجه والاشياء والاشياء طول الكلام في هذا الفصل والمقصود  
 منه ما ذكره في ما ساء كذا في صور ذلك ثم نصير كلامه بهذا المقول للكل  
 على ان لكل جسم حرا ومكانا طبعها هو اما او وصفا الجسم فالتا من كل  
 ما خارج طوله عند فاحس ان يكون له جسم من مكان جس وهذا معلوم  
 بالضرورة ولا بد ذلك من سائر ذلك السطح طبعه المستقيمة وانما  
 عمدة كذا السطح لا يمتد لان اذن العوارض المعروفة كلها عند فادن  
 السطح من طبعه المستقيمة وهو المطلوب لان اجرام من وجوده احد  
 كما ان ذلك الجسم حصصا حصول في ذلك الجسم حصصا فكل ذلك السطح  
 المستقيمة طبعه في ذلك السطح فان السطح حصول في طبعه طبعه  
 ذلك السطح من ذلك الجسم الى طبعه اخرى ولزم السطح وانما ان السطح  
 المستقيمة من الماء مستقيمة كذا من اجزاء كذا من الماء مستقيمة  
 طبعه مستقيمة حصوله من وطول من الاول ان الاجزاء السطح على  
 السطح من اجزاء هذه المادة لقول هذه السطح فان قيل لم لا يكون  
 ان السطح الاجزاء السطح على حصول هذا الجسم في هذا السطح الاجزاء  
 السطح على هذا الجسم العوارض المعروفة وكذا في صغار والاشياء  
 المعروفة فاحس ان يكون حصول في هذا السطح مستقيمة الاجزاء  
 وانما اجسام السطح المستقيمة من الماء مستقيمة من اجزاء كذا من الماء  
 ذلك انما كان حصول كل جسم المائي ذلك السطح ولزم ان السطح المستقيمة  
 فكلما ان لكل جسم حرا ومكانا طبعها فذكر ان المراد منه قوله لا يمتد  
 ان ما يكون لكل مكان طبعها او يكون لكل مكان لا يمتد طبعها او يكون  
 كل مكان طبعها ولا يمتد طبعها اعلم انه من سائر ما في امانه







كذا فان قيل ما ذكرتم معقوض بالارض فاسهل من سكتها كذا قلنا  
 لا سلم اليه سبب كره والدليل على كونه كره هو ان ادوا وادوا اول  
 التسلل المتسرف هو آخره لخصه في العرب ولو لم يكن الارض كره الا ان كره  
 ولا لئال النحر كسار لو افرج على طاهر ما كره كونه كره لا لئال لئال  
 كالحق فان لو افرج على طاهر كره العظمه ذلك لا كره جاعل كونه  
 كرهه وانما قلنا انما اعلم منها حركه خارجي فقط ما فيها من السكون  
 سكتها على ذلك لا لاسلام فحصل الجواب بهذا السبب فان قيل  
 الكره المحرجه لما معقوض محير ومفقوضا على كونه كره في الموارد  
 في المساهه فان ساهه محير كل كره اعظم من ساهه معقوضه والناسي  
 محير كل كره موصوف بالحب ومفقوضا موصوف بالحقير وذلك ان  
 مختلفان متضادان المتساويان كل فاد ما من مفسوسا ومفسوسا  
 على سبيل الوجوب وهذه احوال مختلفه مع ان السطح السطح ايضا  
 فلما بدد الاحوال لا يرمي لعل السطح السطح لا يها الى السطح  
 الكره لرب ذلك فلك الاحوال لا يها ايضا فادها فان قيل لو كان  
 سكت السطح هو الكره لكان سكت الكره هو الكره لان الكره لا يها  
 الا لاساط المحيطة فاذا كانت طبعه كل واحده منها مفسوسه لئله  
 السكت لم يكن ساهه ما لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 فليعلم ان كونه سكت الكره لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 احراره لم يكن كره وانما قلنا ان الكره كره يحصل في سكتا عريه  
 القوا سكر الحار حبه منها من السكون فقط ذلك السكتا لئال  
 المسلك لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال

والاسطح

المركب ان كونه مركبه من سطح واحد او لا اول فاما ان يكون  
 مساو من واما ان يكون احدهما اعلى فان كانا متساوين فاما ان  
 يكون كل واحد منهما ما لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 مما لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 والارض من فاد لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 يكون لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 الاول فاد لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 كره لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 ان كان المتساويان لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 العرب من احارها وبعدها لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 وبعدها ما من فقط ذلك لا لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 الخالف وان كره من لئال فاد لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 مساو لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 انما كونه من لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 واما ان يكون من لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 حصل المركب في جز العنصر الوسيط وكذا المتساوي لئال لئال لئال  
 ولا لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 في السكت لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 مساو من لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 فاما ان لا يكون الا في لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال  
 فاما ان لا يكون الا في لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال لئال

دفا











الحمد لله

ان هذا القول ان حدث في ذلك اثر من اطر مسكن منه ولم يحرك عنه لانه مكان  
 الطسحي والحدث خارج ذلك كان محال لانه اصل الخارج منه  
 في اطره الخارج منه احدث حصوله في ذلك اثر من المكان كذا ما نحن فيه ان كان  
 في الجسم الواحد للحيات وانه لا يعارض مكانه الطسحي في وجوده بل هو الجسم  
 الاول المثل في قوله ساكن في بد الطسحي معناه ان وجوده احصا صير  
 اطره المحيطة به اطره المكان الطسحي محال الذي يحركه من الاثر المحرك  
 منه مساو له في الطسحي فلو ان بعض جزاءه ولك الاصل في كل جزء ولك  
 ولك محال قوله في القسم الثاني كذا في قوله حتى يعود البداسا لفظان  
 الثاني ومرتبه اوله وعلى ان كان الى قوله فليس من المحال ان لا يكون على  
 هذا الوضع معناه اما اول فرضا احصا صير هذا الوضع المعين لعله  
 خارج عارضه كان هذا الوضع ممكنا وكل ممكن فانه يجوز ان يعود لاول  
 بقى لانه ان يقول في اطره هذا هو اطره السطح المسطح الثاني  
 منه مثلا مستدرك **الاجابه** فيقول على الاشكاله **الاجابه** لغيره ان  
 هو ان حال هذا الجسم في الحركة كمثل جسم قابل للحركة معناه ان كل  
 جزء من اجزائه متصل جوهره ان الحركة ليعول الحركة انما مستدرك  
 ولكم في الاجزاء غير قابل للحركة المستقيمة فان هو قابل للحركة المستقيمة وح  
 ان متصل جوهره لالحركة المستقيمة اما ان كان المتصل من الاول بعد ما  
 شغل وانما انما المتصل من الثاني هو ان كل جسم لا متصل حادثة لا متصل الحركة  
 عنه حتى خارج ذلك ملك الحركة اما ان بعض في زمان اوله في زمان  
 باطلان متصل كون اطره المتصل فانه لا يمكن ان يكون متصل في خارج اما ان كان  
 الاول ان كل جسم كائنه متصل الى جسم محركه لا متصل على خلاف ذلك الجسم كونه







[illegible]

البصر والاعلم ان يكون حاصله مع المفعول قول وادام موقوف  
 فلم يحدث مثل اخرى فانما يكون موصلة معطى معناه ان المسئل الموصلة للموصول  
 مادام موجودا يكون الموصول حاصله والجماع كما قوله وادام اسباب  
 حركة اخرى معناه ان الجماع او ارجع عن ذلك الحد فلا بد ان يحدث مثل  
 اخرى يكون هو عليه ليرد الى الموصول لان المسئل الواحد لا يكون عليه للموصول  
 الى حد ولو ارجعه وادام حدث مثل اخرى وحيث ان ماضى المسئل الاول صورة  
 قوله والمسئل منه عليه يحدث في ان فاعله اذ منه ان المسئل في الوجود لا رافعي  
 الوجود لان الاتصال الى الوجود لا رافعي الوجود وليس ان حدوث  
 المسئل الثاني هو الثالث الذي صار المسئل الاول منه موصلا بالمفعول لا رافعي  
 المصطلح في الجملة الواحد في الان الواحد مثلا في جنس مخلصين  
 قوله وانما كان متصفا به ان كان سكونا وان كان لا رافعي فسلطه انما  
 وهذا محال هذا هو **السبب** من الاحكام الى قوله في العدد **السبب**  
 البحت خلق ما لاحكام العنصر فالانس ان يذكر في المسائل التي سبقت  
 فلا ادري لم ذكره هنا ومع ذلك نحن نقسمه لاداعي والكموم والساد  
 اما الادعاء وهو ان يكون للمشي وجوده غير محتمل من غير موسط وادام  
 والوردة وذلك مثل العنصر والنفوس والاحكام الحكمية واما  
 الكموم والساد فاعلم ان الحكم او ارا سبعة صور وحدث في صورة  
 اخرى فالاول سمي صاد المار الى والما في يسمى كوما صاد مثل المار وادام  
 صاد في صورة فالما صد وحدث في صورة **السبب** وادام  
 كمن في قوله اداعي **السبب** لا ادري ما المقصود به هذا الكلام بل هو ك  
 سره الى اخرى **السبب** والعهود المحركة الى قوله هو **السبب** بدو المسئلة



متنوك في هذا الموضع من المتن ان يدرك في المعاد التي فيها الحس  
 النقص ومع هذا فلهذا ان القوة الحسية لا تعوى على افعال غير  
 مساوية **قال الشيخ** واما الاحكام التي قوله ما سئل **الشيخ** اقول المقصود  
 بهذا الكلام بيان ان الاستطاعات ما هي وهي ان يحصل بها  
 الكلام اولاً ثم يتفصل بغير الحفظ الكتاب فيقول نحن كذا احكام التي في  
 عالم الكون والعاد في عالم الارواح والاحكام وكذا يحصل في عالم الكون  
 بسهولة وتصل في عالم الكون كذا كذا في قوله يحصل في عالم الكون  
 ملطف متعدي وتصل في عالم الكون كذا كذا في قوله الملطف المتعدي  
 الحرارة والجامع المتعدي هو البرودة وما يوجب في قول الارواح  
 والاحكام المتعدي هو الرطوبة وما يوجب في قولها العصوره وهي  
 بدهم الكسفات الاحكام والاعمال التي الى بدهم فاما  
 القوى اربع الحرارة والبرودة وبها فاعلم ان الرطوبة والسوية  
 وبها متعديان وكذا في تركب السائط واعادة المراح ان يكون كل  
 واحد منها فاعلم ان القوة فاعلم ان القوة متعدي ليعمل بها لان  
 الفاعل لا يحصل الا بالفاعل والمتعدي والفاعل لا يحصل الا بالفاعل  
 المراح فاذن لا بد ان يكون في كل سائط فاعلم ان القوة متعدي بها  
 لصوره يتحرك القوى في احكام اربع اذ الفاعل ان لا يحصل  
 جسم واحد في كل المتعديان ووجه الخصه هو ان الجسم فاعلم ان القوى  
 فاعلم ان القوة متعدي بها فاعلم ان القوة متعدي بها فاعلم ان القوة متعدي بها  
 يكون بارد رطبا واما ان يكون بارداً واما ساوياً والاول هو البارد والاول  
 هو الهواء والسائل هو الماء والرابع هو الارض وليرجع الى السطح

الكتاب قوله واحكام التي يكون منها الكسفات المراد فاعلم ان القوة متعدي بها  
 المتعدي بالاحكام التي قوله فاعلم ان القوة متعدي بها فاعلم ان القوة متعدي بها  
 هو ان الاحكام التي يكون منها الكسفات الموجودة في هذا العالم اذ احكام  
 المتعدي بالاحكام التي يحصل فيها واحد من احكام حصول ذلك ما ان  
 يكون يحصل في كذا واما ان يكون لا موزعاً فيه وهو يتولى بها يحصل  
 في نقص وسهل يحصل بها عن بعض القسم الاول باطل والآخر في كل من  
 اذ احكام يحصل فيها واحدة من احكام الكسفات الاول باطل الثاني  
 الطعن هو القسم الثاني وهو انما يكون القوى فاعلم ان القوة متعدي بها  
 وسهل يحصل بها يحصل عن بعض لان حصول الواحد المراد لانه  
 مما الفعل لا افعال فاعلم ان القوة متعدي بها فاعلم ان القوة متعدي بها  
 فاعلم ان الاحكام السطحية التي يكون منها الكسفات هي الاحكام التي هي  
 بدهم فاعلم ان الاحكام السطحية التي يكون منها الكسفات هي الاحكام التي هي  
 من ان الاحكام الحصرية السطحية في السطوح الموجهة للكسفات الملموسة  
 ولا سكر في سائر الكسفات ثم بدهم الكسفات اما ان يكون بعض القوى  
 المقصود لانه الاحكام واما ان يكون لا موزعاً فيه وهو يتولى بها يحصل  
 قوله فاعلم ان القوى التي تمارسها في قوله من الكسفات الملموسة هي افعال  
 قوله وجميع الكسفات الملموسة التي قوله من الكسفات الملموسة هي افعال  
 الملموسة هي التي يحصل على الفعل والفاعل يحصل في كل الحرارة والبرودة  
 والرطوبة والسوية لان ما سواها مما من الكسفات الملموسة راجع الى  
 بدهم الاربع لا ما على هذه احكام الكسفات لانه راجع الى الارض  
 سائل الدرع والنفاسه وما منها الكسفات الحاصلة في السائط مثل















التي هي الهواء والارض والماء فوق الارض لان الهواء مناسب للارض  
كسنة الخارجه والارض كسنة الرطوبه فقولوا كيف لا يكون الهواء قد دك  
حد الرطب فقولوا نعم ان النار بالنسبه ما طهره جعل الرطوبه ان كانت  
عن رطوبه فقولوا لا السكال العريه على النار لان النار بالنسبه لا الرطوبه  
ان كانت عباره عن رطوبه فقولوا لا السكال العريه فلا يمكن ان يقال ان  
ما ليسه لان الرطوبه ان كانت عباره عن هذا كما ان السوسه عباره عن  
فوق السكال العريه ولا السكال النار السطه اللطيفه العاصيه واللفظ  
الذي لا السكال العريه وان كانت الرطوبه عباره عن رطوبه لان النار  
ما لم يكن السوسه عباره عن عريه النار لان النار السطه العاصيه  
رطوبه لان النار السوسه لفظ مسمى على عريه النار السكال  
العريه وعلى عريه النار السكال ان النار السطه العاصيه  
الاولى لكونها السطه الاولى لكونها السطه الثاني ولانها  
حره اشد من سائر النار التي فوقها الرطوبه اشد من حره النار  
او رطوبه من سائر النار التي فوقها الرطوبه اشد من حره النار  
هي التي لا يمكن عن عريه النار السطه العاصيه لان النار السطه  
وهو ان النار السطه العاصيه هي التي لا يمكن عن عريه النار  
السطه العاصيه هي التي لا يمكن عن عريه النار السطه العاصيه  
والسلي انما يكون السطه العاصيه او النار السطه العاصيه  
او النار السطه العاصيه او النار السطه العاصيه  
التي هي الارض والماء والهواء والنار وسائر السطه العاصيه  
فولوا ومعلوم ان لا يوجد احكام السطه العاصيه الطالعه والارض

من هذه السطه العاصيه ان الاحكام المركبه من هذه الارض والماء  
الارض من هذه السطه العاصيه ان الاحكام المركبه من هذه الارض والماء  
من هذه السطه العاصيه ان الاحكام المركبه من هذه الارض والماء  
فولوا نعم ان النار بالنسبه ما طهره جعل الرطوبه ان كانت  
عن رطوبه فقولوا لا السكال العريه على النار لان النار بالنسبه لا الرطوبه  
ان كانت عباره عن رطوبه فقولوا لا السكال العريه فلا يمكن ان يقال ان  
ما ليسه لان الرطوبه ان كانت عباره عن هذا كما ان السوسه عباره عن  
فوق السكال العريه ولا السكال النار السطه اللطيفه العاصيه واللفظ  
الذي لا السكال العريه وان كانت الرطوبه عباره عن رطوبه لان النار  
ما لم يكن السوسه عباره عن عريه النار لان النار السطه العاصيه  
الاولى لكونها السطه الاولى لكونها السطه الثاني ولانها  
حره اشد من سائر النار التي فوقها الرطوبه اشد من حره النار  
او رطوبه من سائر النار التي فوقها الرطوبه اشد من حره النار  
هي التي لا يمكن عن عريه النار السطه العاصيه لان النار السطه  
وهو ان النار السطه العاصيه هي التي لا يمكن عن عريه النار  
السطه العاصيه هي التي لا يمكن عن عريه النار السطه العاصيه  
والسلي انما يكون السطه العاصيه او النار السطه العاصيه  
او النار السطه العاصيه او النار السطه العاصيه  
التي هي الارض والماء والهواء والنار وسائر السطه العاصيه  
فولوا ومعلوم ان لا يوجد احكام السطه العاصيه الطالعه والارض



٧١

الى قول الميرك **في الكلام** سؤال وجواب اما السؤال فهو ان  
 ان يقول لم لا يكون ان يكون جسم حال للكون والعدم ولا يكون  
 للمركب وجوابه هو ان هذا الجسم او اطلق صورة فلان وان لم يكن صورة  
 اخرى لان المسوى لا يتكلم عن الصورة لا يكون ملائمة للصورة الاولى  
 فادرك ان جسم معال له في الكيفية فلا يمكن ان يحصل منها فعل او  
 يحدث جسم مركب فلا معنى لكونه اسطفا للمركب سوى ان يحصل من جمل  
 مع جسم مضاف فوجه مركب **في الكلام** وليس الى قوله نامل **المقصود**  
 من هذا الكلام لم يطهر في قصري **في الكلام** لوجه اني قول ظاهر  
 وناظر **المذهب** الحق هو ان هذه العناصر لا يمكن ان يكون لها  
 صورة بار او العار وصورة اذ الالسن لصيرتها او العاكس ومالك  
 مبررهما لا السجل في كنهها بل للمادة اما السجل لان اطاره البارز  
 عليه مبرج او لاها يكون كما منه فوجه رواج السجل الظاهر بل  
 اما المذهب الاول فانظر لوجه احدى ان الجسم قد يحسن ما لم يكن موجود  
 ما رعله مبرج او لاها انه اذا كانت حركتها فاماها فاماها من غير  
 ما مبرج او لاها على ان الارض ليس من غير وجودها مبرج او لاها  
 قبل لم لا يكون ان فعال ان ما اررر مبرج او لاها وعلب في المحرك او  
 العاكس في قول لو كان كذلك لوجد ان سر دما العصلب عند البارز  
 الاخر بالفضل البارز وجوده في الاخر وليس الامر كذلك لانها  
 لسان ظاهرا وناظر **في الكلام** واما الكون الى قول مبرج او لاها  
 الظاهر لمدى الاول سر في ابطال المذهب الثاني وهو ان اطاره كان  
 كانت صيرت الى الظاهر من الجسم والبرهان المذكور هو ان النار لو كانت

كانت في الباطن لم تطهر الى الظاهر لوجه ان كنهها لم يكن في الظاهر  
 وصيرت وحيث كانت في الباطن لم يكن لها كنه في الظاهر لان كنهها  
 مساو لظاهرها **في الكلام** واما في اخرى **في الكلام** لوجه ان  
 ان كان في الكيفية في الاحمال وان كان في الصورة في ذلك كونه  
 فالساد هو ان الصورة والكون هو حصول صورة اخرى ومالك  
 مع الكون والساد وليس على هذا المذهب نوعان من النار  
 احدهما اول عطفه والثاني اعتباره منه والمذكور هما الاعتبار  
 الحسنة لعدم بيان ذلك في الماء والارض في قول الميرك بل على ان الماء  
 مطلقا هو ان يرى الماء ممتد في اقل اقل الكسرة في الماء  
 النار انما هي صلبة واما الغالب الارض فاقال ان اقل من حديد من  
 حاد وكونه في اجساد اجسامه حركته قبل بدلت ان من الماء والارض  
 ما لم يكن كونه في اجساد اجسامه حركته قبل بدلت ان من الماء والارض  
 صيرت مبرج او لاها الى قول عبد المحر **في الكلام** لوجه ان  
 البرهان على ان النار هي المادة والارض هي المبرج في اقامه البرهان على ان  
 النار هي المبرج في اقامه البرهان على ان النار هي المبرج في اقامه البرهان  
 في اقل اقل من حديد من حاد وكونه في اجساد اجسامه حركته قبل بدلت ان من الماء والارض  
 انما هو كونه في اجساد اجسامه حركته قبل بدلت ان من الماء والارض  
 الوتر في عظمه والارض في ذلك ووجه ليس كونه من كانه في عظمه  
 فضايل ساق كونه فاهن ليس في ذلك الا ان النار في اقل اقل  
 الا ان اطاره مبرج او لاها مبرج او لاها مبرج او لاها مبرج او لاها  
 المالك حاصلا في سر النار والاما وفعال ان ما كان حاصلا في كمال الاول















باري وجوه هو اسي وكلس ولولا ان الملك انما هو مركب من اجزاء مختلفة  
 لما كان كذلك لان الاتحاد المساس به في الطيف لا يعقل انما هو  
 فيها لا تعقل وانما هما ان هذه الصورة لا الفصل لا سوادا  
 وهذه الكسفات فاما للسود والاصفر لانهما لم يصب  
 عن حد الضوء فوجد ان يكون هذه الصورة **عنه** **الاصفر** **المطال**  
 موافق للمركبات **الاصفر** لا في عينها من الحلة بالاحرام السطحة من في المنا  
 المستعمل بالاحرام الملك عن تلك الساطة **عنه** **الاصفر** **الاحرام**  
 عما ان لا يوجد كلها من الضوء فالضوء يكون فيها لا محالة اختلف في  
 ان يكون النار اسفلها في موضعها في الارض اما النار طال ما كان الضاء  
 في حيزها تسجل اليها لغيرها على الاحالة واما الارض طال لغيرها في  
 ما تحيط بها في كل ما منها ما سرقا لظلمة من عسى ان يكون ما عليها من  
 من المراكب من الساطة ولكن ذلك دون ساطة النار لان  
 القوى العاكسة المسجلة في الارض حارة وذلك مما يجب فيه احالة ذلك  
 قال الارض لا تقوى على احالة كل ما كان عليها من الجوهر القوي الى الارض  
 فوه النار على احالة ما كان عليها من سواد ان يكون الحار طيف الطيف  
 السفلي في الارض القوية الى الساطة والطيف الناعم الطيف الطيف  
 الناعم اعصماها وبعضها طيف حقيقه الشمس وهو المسمى  
 بالنار والبرق الهواء الحار الى الابد وطيف الشمس احد اقسامها  
 كره الارض من سماع الشمس المسجل في الارض المسجلة في الارض واما  
 بعد عنه فسبب على طيفه المسجلة التي في جوهر النارية وهي المروية  
 يكون على احوال ومواضع العباد والحيات ابروهم فرق ما بين

الشمس

الشمس طيف الهواء الذي هو اقرب الى الساطة ثم طيف الهواء الذي  
 وذلك لان الهواء اسفل السطح وحركه واسه كسب بالبار وهو  
 الحار ان لم يرد في الوسط من ان كان لم يرد في الوسط وطيف الهواء  
 الا ان في السطح لا يكون في الوسط ولا كسر ان لم يرد في الوسط  
 كما سكر كرهه في فوق هذا كله الطيف النارية **الشمس** **المقصود** **منه** **هذا**  
 ان طيف النار اعراضه في الارض ان هذه الحارة الارض في موضعها على  
 من فيها في كره الارض لا تجد من انوارها كواكب حارة تصعد الحارة او  
 ارضها في الساطة والماء والالهوه وسعد ان يكون النار اسفلها في حيزها  
 الارض احوالها طال الا ان كرهه والاحالة لا فصل بينهما وسعد من وضعها  
 النار ان قوة النار كسبها نار او احوال الارض في حال لغيرها في حيزها  
 كسبها ما سرقا لظلمة من عسى ان يكون في الارض القوية من كره الارض  
 عرض ذلك فيقول الارض تلك طيفه في كرهه الى كرهه في الساطة  
 والنار طيفه في الساطة والنار طيفه في الساطة وبعضها طيف حقيقه الشمس  
 وهو المسمى بالنار والبرق الهواء الحار الى الابد وطيف الشمس احد اقسامها  
 كره الارض من سماع الشمس المسجل في الارض المسجلة في الارض واما  
 بعد عنه فسبب على طيفه المسجلة التي في جوهر النارية وهي المروية  
 يكون على احوال ومواضع العباد والحيات ابروهم فرق ما بين







فونا وانما ان لا يكون فان لم يكن فونا تكلف ذلك الخارج من كمال التردد وجميع  
 الحاطة الخارجة عن جميع حواس السحاب والتمساح هو المظهر والدمية والوال  
 انما يكون من مسائل هذه العقوم وان كان التردد من اجزاء ان يصير  
 فيكون واخر الخارج من جميع حواسها وصيرورتها جبات كبر او تصير ورعا  
 كذلك فان كان الاول نزل على وان كان الثاني نزل براد وان تلك الاكراه  
 ان لم يلح الى القطر النازدة فاما ان سجد شيئا فاما طرا فهو الضباب واما اذا  
 كانت الاكراه العاكسة الارض فليس قطرها فاد اصرها براد السيل  
 وكسها وعطفا كحسبها من برولا لصلها لا تحسب من برولا لا اعتد  
 سعي لحد من فان لم يتجه كان طرا وان الجهر كان صعيقا وانما ان يكون السحاب  
 من كمالها هو ان سجد براد الواد **قال الشيخ** ثم رجع الى قوله  
 وسئل العرس من هذا الكلام سال كسره تولد امور لطيف على طاهر  
 وفوق صور السرايا واصواته على مثل النمل ونوس فيرج ويكوي  
 اما النمل **قال الشيخ** والنمل الى قوله دائرة **المفسر** النمل دائرة حول العلم  
 وهي اما كدب سبب العكس للصواعق عن العمام المظف بالعلم الى  
 العلم وكنت ان يكون ذلك العمام على من السطاح ان يكون مضمنا  
 لتعكس الصواعق عندها ان يكون اجزاء صغرى غير مضمونة  
 لول العلم ولا يودي سكره ان المراد اذ اكان في عاء الصواعق  
 ولم يود السكل فلهذا السبب الاجزاء التي لا تقابل العلم يودي لول  
 لودي سكره وانما ان يكون تلك الاجزاء على لول السحاب لاسيما لول  
 محله الا لول لادب لول محله لول السحاب لول لول لول لول لول  
 المرى لولنا حالها وانما ان لا يكون ذلك الاجزاء محله الوضوح لول

الظن

المظبوط التي من الصواعق العمام كلها مساوية والتي تكس من براد المظبوط  
 الى السككها مساوية لانه اذا كان العمام بهذا الوصف وكان العلم في  
 الصواعق كدب عند ذلك محوطا في كل واحد منها مساوية لاصلا  
 والروايات من احد هما الصواعق من الاجزاء الصواعق العمام ويكون  
 العمام مساوية لانه اذا كان الصواعق حارها عن الصواعق لاسيما  
 لم يمسها فخرج من لفظ الصواعق الى العمام ثم ان كل واحد من  
 الى السككها كدب عند ذلك مضاف كسرها مساوية فاعده كلها واحدة وهي  
 المظبوط المسحور الذي يصورناه حارها عن الصواعق لاسيما العمام  
 العلم الصواعق الى العمام والتي في العمام الى العمام ولعنها المحقق اذا كان  
 كذلك كان لفظ المظبوط من المسكبات التي عند العمام يكون اذ اقامها  
 السكك يكون بالنمل دائرة وليرجع الى صريح المسك حولها وانما كدب عن  
 العكس للصواعق عن الرش المراد من الرش العلم الرش الرش المظف  
 كدب لاسيما العمام لول الروايات مساوية لول المراد منها انما كدب بالنمل  
 دائرة ومعناه اذا كانت السكك من الراي ومن كل واحد من تلك الاجزاء  
 اعني اجزاء العلم المتوسط من الراي ومن العلم ومن المرى واحدة  
 ان يكون الروايات التي كدب مخطوط سويعه حارها عن الصواعق لاسيما  
 الى السكك في السج رونا مساوية من جميع الجهات فيكون مثل هذا السكل  
 المرسم من رونا السج مسددا **قال الشيخ** واما القوس التي حول العلم  
 هي من كمال السكك الاول في قوس فيج اد او حذ في حذ في حذ في حذ  
 اجزاء فانه معا صاعده وحصل وران حسم كسب اما حصل او سخط  
 ثم كانت السكك في الحذ من الاجزاء من القوس وقربا منه فادا او لول



على الشمس نظري ذلك الهواء ليس فكل واحد من اجزاء ذلك الهواء التي  
 حصل ويكون كل واحد منهما في وضعها بحيث تحس شعاع الشمس على  
 الشمس وكل واحد من تلك الاجزاء في غاية الصغر فلا يودي الشكل الى  
 الصور ويكون ذلك من كونها في الهواء وهو الهواء الذي يحس شعاع  
 من اسفاره هذا الهواء وهو ان الاجزاء التي تحس شعاعها  
 الصور من تحتها انما لو جعلنا الشمس مركز دائرة كان السطح الذي  
 في تلك الدائرة فوق الارض من على تلك الاجزاء ان كان الشمس على  
 الارض وهو المحرر فيكون جميع سطح الارض في السطح المستوي من شعاع  
 الشمس نصف دائرة وكلما كان الارض في اكثر من النصف **اصح** **قال**  
 والسبح الى مولد الخار **الشمس** اعلم ان للرياح اسما فاما الاكبري سبها هو  
 صعود الريح الى القطب المسمى بالرياح المارة من الهواء فاما اذا وصلت  
 اليها رطب وكسفت فترت من موج الهواء من رطبها فيري الرياح ومما  
 ان تلك الريح اذا وصلت الى تلك القطب لم يرد على الارض وان تصاعد  
 عنها الى القطب العالي من الهواء المحرك كحركة العلك وحسب القوى  
 على الصعود لان الحركة الدورية الهواء التي لها رطبها من موج  
 فحينئذ ترجع وتحدث الرياح واما ريح السموم فلها اسباب اربعة  
 الاولى اذا احترق ونا بها ما دونه السبب اذا احترق ويرتد راد  
 ونا بها من رطبها لاراضي الخار التي فيها هو ام دون سموم واما  
 الاولى سبها هي اما ان يرفع سحاب الى اعلى بعد السطح واما اوجه  
 من رطبها في جهه الصعود فاقوى فيصل وصولها الى القطب المارة واما الا  
 لها من رطبها في الصعود واما للرياح فوه جوهها من رطبها

الخار

فان رطبها في بعض الجهات فيري الرياح ومن سبها ان العظم من رطبها  
 من الهواء من جهة الشمس فيحرك واداعرب به او رطبها على ما في  
 الكتاب **قال** **الشمس** واما الى قوله واما **الشمس** سبها من رطبها في الاول  
 في سبها من الماء الاخره التي تحت الارض او ان كانت كره فوه على  
 لهما الارض تحت سبها كل جزء منها حر من رطبها في الهواء وان كان  
 كره فوه كره لا يكون تحت سبها كل جزء منها حر من رطبها في الهواء  
 وان كانت كره فوه كره لا يكون فوه على لهما الارض فهو سبها البير  
 لهما كره من رطبها كره لا يكون فوه على سبها الارض فادان لهما  
 عن رطبها من رطبها تلك الاخره من رطبها عن رطبها في رطبها  
 اسفها لهما فادان رطبها من رطبها في رطبها واما رطبها في رطبها  
 في الرطب والبول تحت الارض او جهه كره الماده وكل وجه الارض  
 عديم المساحة فادان كره ذلك لدخان الى الخرج ولم يوجده لهما  
 وجه الارض فلا سبها في كره كره الارض من رطبها في رطبها  
 في الهواء والكسرة الى جهه سبها الارض واما ان فصلت عن تلك  
 الاوجه من رطبها واما رطبها اسباب اربعة واما رطبها في رطبها  
 الريح يدها السبب الاكبري واما رطبها اسباب اربعة واما رطبها في رطبها  
 التي سبها منها الهواء او الم سرد ولم يصر فوه كره وعلقت لم  
 سبها في رطبها سبها كره وجه الارض فادان رطبها في رطبها  
 كره كره الارض من رطبها في رطبها واما رطبها في رطبها  
 مسطحة فوه كره من رطبها في رطبها واما رطبها في رطبها  
 والرياح الى سبها الكتاب فوه واما رطبها في رطبها



ما ذكره من الارض في اصل الارض اذ كانت العجوة كبرية  
 موزعة على سطح الارض تحت جميع كل جزء منها حتى لا يندس في احد  
 تلك الارض حتى يصيرها قولة وعالم من جهة السجود الى قولة لزلزال الارض  
 عالم اذ ما ذكرنا ان من الارض هذه ليس سببا للزلزال كما ان الارض  
 قد نصير سببا لغير الارض كما في الارض قوله وربما حدثت  
 اعالي وهذه معناه ما ذكرنا ان قد يكون اعوار في باطن الارض فيقع  
 اعاليها فيها فيصطبغ الهواء المختلف فيها فيزلزل الارض قوله وربما  
 انبعث للزلزال عن قوتها في الارض وانما يكون في قوتها اسنى من  
 اصحح فيها كما لم يمانه فاصحح عن قوله وهذه الارض اذ  
 عنونا الى اخره معناه ان الهواء الكثرة اذا اجتمعت وسالت بها  
 فاما عند التحا رتصت الماء اليها مثل من جحش وعمره ثم يرفع بها  
 اكره ثم انها تعظم مطرا او ثجا او جبروا فاصحح بدل ان يرفع منها  
 التحا ر على سبيل الدور على ما ذكرنا في المصطفى **السج** وربما الى قوله  
 الموضع **السج** اعلم ان كلام السج في اقسام المتعادل عظام ولا  
 صريح في هذا الكتاب ان لعل لا ينعكس ان مادة المتعادل الارض  
 التي اجست في حال ولعبت هذه مادة في موضع واحد فالاجسام  
 اما ان يكون في قوتها التركيب واما ان لا يكون فان كانت قوتها التركيب  
 فاما ان يكون في قوتها فاما ان لا يكون والاول هو الاحاد السج  
 واما الثاني فتدبر الارض انما ان يكون له لواء لواء صلابة  
 والاول مثل الرين والاني في مثل القوت واما لواء ان لم يكن قوت  
 التركيب فاما ان يحمل في رطوبة واما ان لا يحمل والاول هو الاحاد

التي كالرياح والوساد والسم والطف والاني هو الاحاد  
 الاربعة كالرياح والسم والطف والاني هو الاحاد  
 الارض الى قوله التي لا يسطر عالم اذ منه هو القسم الذي يكون في  
 التركيب ولا يكون في قوتها فاما الاحاد السج فاما ان يكون قوتها  
 والكم فاما ان يكون قوتها فاما ان يكون قوتها فاما ان يكون قوتها  
 ليس فيها رطوبة وبه قوله وربما انبعثت كذلك على ظاهر الارض  
 لطفة الموضع معناه ان هذه الاحاد قد يحدث على ظاهر الارض  
 اذ ان كانت طسوة ذلك الموضع فاما ان يكون سبب الحادث في الرطوبة  
 ان ليس في مثل القوت الى الارض فاما ان يكون كبره لا ياطل  
 وهذا السج يحصل من قوتها السج والكم كبره في الرمان **السج**  
 والارض الى قوله ما را **السج** قد يفسر على الاحاد المتحصنة في الارض  
 المحذرة للزلزال ما يستعمل تحت سده حركتها وينبغي ان يكون هذا  
 الكلام مقصدا لكلام الذي ذكره في كبره الزلزال **السج** وربما  
 الى قوله للذوب **السج** الاحاد المتحصنة التي لا ذوب في كبره طسوة  
 كما لو اسق فاما ان يكون قوتها للذوب مع غارة رطوبتها وقد يكون  
 ما سببها كالمواضع وسائر الاحاد فاما ان يكون لعل الذوب لواء رطوبتها  
 ومنها **السج** والارض الى قوله **السج** برهان من كبره سبب  
 فالجواب هذا الكلام عرفت منها ومع ذلك فلا بد من تحققة حصول الموضع  
 ليس طسوة لواء والاكفان كل ما طسوة ليس كذلك لان لواءه لا  
 يكون فاما اذا انصاع لواء الما طسوة لواء طسوة لواء طسوة  
 اذ انصاع كبره سبب وارسلت في ما التحا ر في الما انصاع الى طسوة











الغوى السريفة أولى علم ان الامر كذلك فقول لا بد وان لم يطف  
 المخرج الفاعل للغوى السريفة لو اسقط مكره على اجزاء العاصم وتصفوا  
 العاصم في ذلك المخرج حتى يصل تلك الغوى **باب** ولان السائل في قول  
 المخرج **باب** المرسى الطبعي ان ذكره او لا رسم المرسى الساجد وما يترجم  
 الغوى بالما انما ساورا لعمارة بعض المصنوع والشيء اجد ذكره في  
 الساجد رسوم هذه الغوى وقد علمنا انما ومعار بعض المصنوع  
 انما منها مضمون لا يسكن ان امر الساجد يتم بما في حال المصنوع والسؤال  
 المسئل او لو وقف عليه رضى الغوى فقول لا بد انما في المصنوع انما في المصنوع  
 العاصم وهو محال لما تقدم واما ان يكون للمخرج وهو ايضا محال لما  
 فاداه في الغوى راحة علمنا وهي القوة العادة والقوة الدائمة والقوة  
 المؤبدة وبذلك على وجود العادة عند الساجد وعلى الدائمة بمقتضى القوة  
 المؤبدة المسئل واما بان ان هذه الغوى معارضة مما يصح السج على المصنوع  
 مع العادة في البتة لا في القوة العادة وليس لها القوة المؤبدة  
 وعلى انما في الدائمة في البتة لا في القوة الدائمة وليس لها مؤبدة  
 ان القوة العادة في الدائمة قد دل هذا الاعصار على معارضة هذه الغوى  
 ذكر رسوم هذه الغوى في هذا الموضع وذكرنا ايضا في ذلك ولما كان  
 ذكرنا مكره في اجزاء من جملة ذلك الموضع **باب** وعلى السائل في قوله  
 من الاول **باب** اذا ذكرنا العاصم وصرحت امره اجاب الى الاعتدال  
 من المصادق والسائل استدل بصلح جوابه واعلم ان هذا الكلام  
 مستبعد في الاول انه كلما كان الاعتدال في المخرج اكثر كان الاعتدال  
 لقول المصنف لغوى ومرة سوال هو ان المساحط الطبعي والسائل ان اسد

اعتدال الخلد لا سيما عند الكف لا سيما عند الساجد واكثر ما حراره وهو الرزق  
 والطب فلو كان كلما كان الاعتدال اكثر كان الاعتدال لا سيما في القول  
 اسد لوجب ان يكون المسطح الاول للمصنوع حله الساجد لا الرزق ولما كان  
 هذا الثاني كما وما وجد ان يكون المصنوع الصاكاد ما وجد في قول المصنوع  
 ان كلما كان الاعتدال اكثر كان الاعتدال لا سيما في القول السريفة في قوله ذلك لان  
 المصنوع من الساجد لا يعرف العصور وجد ان يصحوا انما في المصنوع في قوله  
 المخرج على الخط حراره العاصم وسأل من لم يعرف لهذا الكلام ان الساجد  
 على انما قوله لو كان كذلك لوجب ان يكون المسطح الاول للمصنوع الخلد  
 لا الرزق والطب فلما اول ما يسكن في الساجد الرزق والطب كيف يكون  
 الخلد اول مسطح للمصنوع ان المصنوع من الساجد لو اسقط على ما اول  
 عصبه في الساجد الثاني قوله سجد في القول السجل مسطح ان  
 معار للمخرج وبذلك على هو ان المخرج كمنه متوسط بين الحرارة والبرودة  
 سجد في السجل في الحرارة وسجد في السجل في البرودة ولا سجد في هذه القوة  
 ليس من جنس الحرارة والبرودة ومعظم ان الادراك والعودة على السجل  
 ليس من جنس الحرارة والبرودة حسب ان المصنوع غير المخرج **باب** السجل  
 والسجل في قوله الكلمة **باب** هذه التعريفات مستمرة في مود مسطح القوة  
 ولا بد من مرجعها اما العودة المستمرة فيها الكمال ولا سجد ان المصنوع كمال  
 لانه لم يصح ان المصنوع ان ما في حاله كمال السجل لا جرم سجد كمالها  
 الاول لقول السجل ان الكمال مساو له ومنه ان كماله الاول هو ما  
 في السجل في قوله كماله الثاني هو ما في السجل في قوله السجل في قوله  
 هو كماله الاول فاحذر من كماله الثاني انما في السجل في قوله السجل في قوله

لقول



لا تحسب  
أهل نفس  
أداراد رحى  
الذرى  
المجاذلى  
مدون  
الذرى

[illegible]



في الجبل الذي سكونه صورة مطلوبة او مهرب عنها حيث ان  
 سكونه على الحركة حياة ان الجبل اذا تحرك كونه السلي مطلوب ما او  
 مهربا عنه فانه يحصل منه ارادة ما عنه للغيره المتساوية للصنع على ذلك  
 الى طلب ذلك المطلوب او دفع ذلك المهرب وهذا الكلام ظاهر  
 من قوله ولما استحسن سبحانه لشيء قوه سبوانه وهي قوه سحب على كوكب  
 لغرب به من الامساك المحلله في صورته او ان يتوطلما للده وسحبته لشيء قوه  
 عصبه وهي قوه سحب على كوكب تدفع ما السلي المحلله في صورته او ان يتوطلما  
 والاول يسمى قوه سبوانه والاني يسمى قوه عصبه ولعمري ان السلي  
 عن كوكب لغوه الى الفعل لان الارادة الحارمة في سبوانه المتساوية لغوه  
 لا يحصل الفعل قوله واما لغوه الجبل على انما غلظ في قوه سحب في السلي  
 والعصا من سبوانه السلي لا يحصلات ويخرج الازوار والرباطات  
 الى جهة المبدأ او يربها او يمد طول العصب الازوار والرباطات الى مكان  
 جهة المبدأ او يحل الجبل لغوه الجبل في كوكب احكام روحه سبوانه في السلي  
 والحاج في سبوانه الا عصب الى حمله الا عصبه سبوانه اذا بط العصب  
 رباطا فوافر سبوانه الجبل في كوكب في الرطب ويزداد في كوكبه وذلك  
 على ما قلنا والعصب عصبه كوكبه من العصب ورجل سبوانه الجبل في كوكبه  
 سبوانه العصب سبوانه عصبه ورباطا والرباط العصب لغوه ورجل سبوانه  
 فشا كوكبه فخلق كوكبه الى العصب كوكبه الازوار على لونه المذكور  
 في الكسب والورج سبوانه سبوانه سبوانه العصب والرباط وذلك ان  
 كوكبه سبوانه العصب والرباط وذلك ان كوكبه سبوانه العصب والرباط  
 من العصب وسبوانه العصب سبوانه سبوانه سبوانه العصب الذي مراد كوكبه

لذلك لغوه العصب هو الوجود السلي واما العصب الى قوله العصب  
 المتعلق من سبوانه العصب الجبل كوكبه سبوانه سبوانه في سبوانه المذكر وهي  
 على سبوانه لاسيما انما ذكر كوكبه سبوانه وهي الجبل السلي الظاهره في كوكبه  
 في كوكبه لاسيما انما ذكر كوكبه سبوانه وهي الجبل السلي الظاهره في كوكبه  
 الكسب السلي سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 الظاهره في كوكبه لاسيما انما ذكر كوكبه سبوانه وهي الجبل السلي الظاهره في كوكبه  
 كوكبه كوكبه سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 في كوكبه سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 حرم العصب لولا ان سبوانه العصب الى الرطوبة الظاهرة لشيء ذلك الحزم الروح  
 الماصره وهذا الروح حامل لغوه الجبل الماصره وهي رطوبة سبوانه  
 السلي في وسطها العصب سبوانه سبوانه سبوانه سبوانه سبوانه سبوانه  
 سطوح في صور العصب سبوانه كوكبه العصب المذكر الماصره في كوكبه  
 السلي لاسيما انما ذكر كوكبه سبوانه وهي الجبل السلي الظاهره في كوكبه  
 السلي سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 كوكبه السلي سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 وهي كوكبه سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 السلي سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 وذلك كوكبه سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 كوكبه سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 كوكبه سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب  
 كوكبه سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب سبوانه العصب















ان يكون ذلك عرضا وقد ساء اسما على اسما لا يصلح الا على اسما  
 بوجه اخر منها وذلك لان اسمها ان يكونوا على اسما لا يصلح الا على اسما  
 ومنه على ان اسما على اسما لا يصلح الا على اسما لا يصلح الا على اسما  
 ولك على هذا السبيل لا يدرى ما يكون على اسما على اسما لا يصلح الا على اسما  
 ما نال لو كان لا على ذلك لوجه ان يكون على اسما لا يصلح الا على اسما  
 الا حاله والاسما على اسما لا يصلح الا على اسما لا يصلح الا على اسما  
 بوجه اخر على اسما لا يصلح الا على اسما لا يصلح الا على اسما لا يصلح الا على اسما  
 كذلك لكان الهواء المتوسط بين المرى والمرى اما ان يكون مودنا فحاصل  
 واما ان يكون حساسا والعصم الاول هو الذي يصلح الا على اسما لا يصلح الا على اسما  
 اكدود والعصم الثاني حاله الاول فلهذا يلزم ما ذكرنا وهو انه لا يصلح الا على اسما  
 لما طرون وحسن القوى لا يصار واما ما سألنا عنه فلهذا يلزم انه اذا كان  
 ربحا واضطر في الهواء ان يسوس تلك السفاعات ويصل بالاسماء  
 الصغار المتعاطلة للنور وكان كذلك يرى الانسان ما لا يتعاطى لا يصلح الا على اسما  
 به كما انه لما كان الضوب عباره عن تلك القوة التي عليها الهواء المتعاطل  
 الفرج لا حرم بغيره عن صور الرباع ويسمى من جهة الى جهة اخرى فلهذا  
 ليس الا بصار يخرج من اسما الى المحسوس هو ان نورد وسمى من المحسوس  
 لما ذكر المرء من على الطال الفول يخرج السماع صريح بان الطال الفول  
 ما لا يطبع **في** **الاسم** هو ان يكون له مظهر **في** **الاسم** بوجه اخر على ان الطال  
 ان الا بصار لاجل الطال الاسما في الخلد به وسالها هو ان لو  
 ان الا بصار لاجل الطال الاسما في الخلد به وسالها هو ان لو  
 العين على طبعها فوطوا بها وسكن ما كان كل واحد منها وجهه

وبان ذلك هو ان الطال في كون الخلد به صافه ان السجل الى الالوان  
 والخال في الخلد بها لو كانت مسددة حاله الى ما في المحسوس السمر  
 لكن لما عرفت فلهذا صار المتعاطل فيها للمحسوس معدا اكثر او اقل  
 العين في وسطها لا يمنع وصول المحسوس الى الرطوبة الخلد به ولم  
 يتقبل القوة لها من رطوبة صافه فلا يمنع الضوء والسطح الذي  
 يورده الهواء من القوة واصل العين حتى يصل الى الخلد **في** **الاسم** ولما  
 القوى الى قوله **في** **الاسم** لما فرغ من ما كان القوى المدرك في الظاهر على طال  
 الطال في سبيل من ما كان القوى المدرك في الناطق وهو الجوهر الحسن  
 المتعاطل في ما كان القوى المدرك في الناطق وهي الجوهر الحسن المتعاطل  
 فحصلت ما في حاله الاول في نشأته فحصل القوة المدرك في الناطق  
 اما ان يكون مدركا لعط واما ان يكون مدركا ومصرفا فمما والمدرك  
 معط واما ان يكون مدركا للصورة واما ان يكون مدركا للمعاني الخلد به وعلى  
 بالصورة الخلد به الحاصل عن صورته ربه وعمره وما المعنى الخلد به  
 ادراك ان بده السطح حيث وذلك الاخر عدو المدرك للصورة  
 الخلد به سمي حساسا كما وهو الذي يجمع في صور المحسوسات الظاهرة  
 والمدرك للمعاني الخلد به سمي وهاهنا لكل واحد من العدم حرام  
 فلهذا الحس المدرك في الحال وحرارة الوهم الحافظ منه قوى الوجود  
 واما القوة المدرك للصورة فهي التي من سائر ان تصرف في المدرك  
 الخلد به في الجوهر من ما كانت التفاصيل من ان يكون صورة الاسما  
 وصار ما حوت وكما هو من ان بده القوى تصرف طالع  
 سميت مقصورة وان تصرف طالع للوهم سميت حكمة مقصورة

نصفها



القوى التي هي في القوى من دراك الصور وادراك المعاني ويكون  
 في الكتاب على وجه لا يحتاج الى السمع السمع المتألف في سماع هذه القوى  
 المتفصل في كل القوى المدركة الحواس من قوة ملاحظة سائر الحواس  
 اعلم ان الحواس المدركة قوة تفصل جميع الحواس من مادة الحواس الظاهرة  
 اليها فحواسها وتلكها السطوح الاول من الدماء والسمع لم يذكر في كتابنا  
 هذه القوة في هذا الكتاب لكن ذكرنا في سائر كتبنا حواسها واما حواس  
 هو ان لم يكن قوة يدرك الملموس والمكان اما ان يحكم عليها  
 يدركها وليس ذلك فان الحواس في السمع لا تدرك الحواس المتفصلة في الحواس  
 صور هذه الحواس لانها ان يكون الحواس واما ان يكون قوة اخرى لانها  
 ان يكون ذلك هو الحواس لان الحواس لا تدرك الحواس يدركها وان  
 المدرك لها في اخرى حواسها وطايرها ليس هو الحواس الظاهرة  
 هي قوة اخرى هي حواس الحواس **قال الشيخ** ثم انما الى قوله حفظ  
 ثم بعد هذه القوة قوة حفظ الصورة المرسمة في الحواس المدركة وانما  
 انها ما لا تدرك الحواس لان الحواس المدركة هي قوة ملاحظة الصور الخيالية  
 قوة حفظها وقوة السمع عن الحفظ فان المألفه هذه القوة والسمع  
 قوة الحفظ وحفظ هذه القوة اخر السمع المصنوع من الدماء **قال الشيخ** ثم  
 العودة الى قوله حسب الاحصار **قال الشيخ** قولنا قوة اخرى من سائر الحواس  
 الصور الحواس بعضها بعض تفصل بعضها بعضا على الوجود  
 الذي هو في الخارج مثلا مركب حواسها صورها وصورها في حواسها  
 الاوسط من الدماء عند الدودة وسمع هذه الدودة في السمع  
 السمع ثم العودة الى قوله في السمع **قال الشيخ** هذا الكلام ظاهر في

قال الشيخ

عن السمع الا ان ههنا الحواس الاول ان الحواس هي هذه القوى ام  
 اخر من علمه هذه القوى ولم يحج السمع على سائر حواسها المدركة  
 والناس الى المدرك لهذه المدركات الحواس الاطوار ام المدرك لها في حواسها  
 محليها واحصا رسما واسا وما قدس المدرك واما المدرك لها في الحواس  
 ملاحظة وليس لعوده حواسا وادراك وانما المدرك لها في الحواس  
 من اعصار لا يدعها هذه القوى الحواس في قوله واما الدود فيضطر  
 ان يخلص في كل حيوان اقول للمال في هذا الكلام ان يدرك عند القوى  
 الظاهرة ملاحظة الحواس الدود ضروري للحواس فان يدرك الحواس من  
 ملاحظة وطول واما الحواس في الرطب محلي من سائر الحواس لم يمد  
 ما يحلل من سائر الحواس يدرك الى السمع ولا يمد الى الحواس سائر الحواس  
 اما الحواس بالاعتماد والاعتماد اما سم لعوده الدود حسبان الدود  
 ضروري للحواس واما الحواس ضروري فان لم يمد في كل حيوان حواسها  
 والروية لون او علمها او بعض حواسها فانها حواسها اول ادرك  
 لعوده الامساك في الحواس والروية واد على ما لا يمد حواسها من علم الحواس  
 ملاحظة حواسها الصار وحسب الحواس ضروري للحواس فانها حواسها  
 ضروري من **قال الشيخ** واما الحواس في قوله اصحابه **قال الشيخ** لما فرغ من  
 الحواس الحواس الحواس في بيان قوى الحواس الاساسية الحواس  
 الاطوار ثم ههنا مسلمان المسألة الاولى هي ان يسمي الحواس الاساسية  
 الحواس الحواس الحواس الحواس فانها فائدة حواسها هو اسم الحواس  
 معونة طاهر كلام السمع في كتاب الحواس يدرك على الحواس الحواس  
 رحمة الله عليه الى ان بعد فائدة معونة معونة سائر الحواس ام ادرك

في



سما فاما ان يكون يعرف غيره فاما في صفة بلطفه والعلية واما ان لا يكون  
 ذلك والى في حال الحيوان الحي فان يدرك امور كثيرة مما لا يمكنها ان يدركها  
 ولا يمكنها الصغر عنها والاول هو الانسان فانه اذا ادرك ما يمكنه  
 ان يعرف غيره احوال ذلك المدرك ثم ان طرف هذا الموضع كونه  
 السطوح والعمارة ومنها الانسان ومنها الكثرة فكيف يمكنها ان يكون  
 فلا حرم جعل السطوح بعمارة عن كون الانسان فادراكه على غيره فاما في  
 من الاحوال المحلولة والادراكات المتساوية فظهر ان هذا الاسم لم يعد لغيره  
 معبودا لمساوية الساتر في سرج القوة العلية علم النفس الباطن فظهر  
 احداهما علمية وما سما علمية ونطق على كل واحد منهما العقل لا سرك  
 فطال عقل على انا العود العلية فقال هي مبداء حركة كبد الانسان  
 الى الاحوال الخاصة ساورة على مصفى اراحتها اصطلاحا والمعنى  
 هذه القوى كخص فالرودة في الامور اخرى فاما سعي ان يفعل فتركها  
 سعي ونصر وكثرة سعي ويكون حرا ومرا ويكون ذلك يعرف من الساتر  
 والماثل مسلما كان ومفعلا وعادة ان توقع راما في امر جرت في  
 الامور المتكلمة لان الواجب والممسخ لا يرد في كسبه كما دلتها  
 وكذا كمالها في الحاضر لا يرد في كادها في الردي في كسبه كادها في  
 المتكلمة والمستفيدة او احكمت هذه العود مع حكمها حركة القوة لاجل  
 الى ترك كماله ويكون هذه القوة متممها القوة المدركة للكلية فيها  
 ما حاد المصداق لكبرى في مبروى ويصح في الحركات **قال السج** واما اعيا  
 الى قوله السطوح **قال السج** انا القوة الحيوانية الروعة فظهر فيها وهذا  
 من القوة العلية بها خاصة بالانسان يكون بها سعة العقل والاحوال

اما العقل

اما العقل في حال حصول الانسان في علم ان غيره علم منه انه اقدم على سعيه  
 وهو تارة سعي ادراكه للانسان الدار و تارة سعي الصبح وهذه من جوانب  
 النفس الباطنة لكي يحصل به الاصل كمالها سار كماله القوة السريعة الخواصة  
 ومن الاحوال التي لها مسار كماله القوة الخواصة العلية والمسوطة العقل  
 والروية فيما سعي ان يفعل وفيما لا سعي ان لا يفعل كماله الاحكام  
 هذا اسمها والاصناف عاقلية والعقلية والصرف فيما كان لاصناف والعلية  
**قال السج** وهذه القوة الى قوله فصل في سعي ان يكون به هذه القوة  
 فاهية للقوى السطوح فطال بها كمالها سارة القوى السطوح والاسرار  
 فطالها من القوى السطوح لانه لو اسولت عليها القوة السطوح والاسرار  
 هي لما كان فطالها من اشياء ما ليس لان قصوره واداءه انه انصرف في  
 استقار السهوات والانداء الطامة وهذه عاده اليها من لصلها فطالها  
 العود العلية وما العاد لما كان الانسان كماله بالصباح من كمالها  
 فكيف عاده الابداء والصفى التبرع الى العصب والاسطام والاطمة  
 سعي ان يكون في هذه القوة من القوى السطوح كماله العبادات لما كان  
 ان يكون تلك القوى مفادة ويكون لان الانسان موصوفها حاد في  
 رودة فكيف للانسان صفات واحلاق حسنة **قال السج** وقد ذكرنا في قوله  
**اعلم ان الخلق حال النفس** بها فعل الانسان افعاله البارزة لا  
 اصنافا وحركات يصدر عن قوى النفس السطوح كمالها كماله العود  
 العلية للنفس عاقلية على القوى السطوح كمالها للاحلاق حسنة وهي كمال  
 هي لخالصها كمالها للاحلاق رودة وتمام الكلام في هذا الباب يطلب  
 من كماله للاحلاق **قال السج** واما العود الى قوله هذا العقل لما خرج من بيان



العود العلمية سيجري في سائر العود العلمية وفي المساهة بالفعال المنطوق وكذا  
 اللاتين ان تصح وكرنا على العود العلمية وهي قوة للنفس بها تدرك  
 الامور الكائنة المجردة عن المواد سواء كانت مجردة بذاتها او مجردة  
 انما **قال** وهذه العود الى قوله للوجود **قال** النفس من هذا الكلام  
 سائر مراتب النفس لما طوق في العود العلمية معقول العود العلمية لما الى  
 الصور الكائنة المجردة مست وذلك لان الشيء الذي من سائر ان يصل سائر  
 يكون بالعود فاما لا وقد يكون بالفعال فاما لا والعود لفعال علمية لود  
 موه مظهر هو لا به وهو لا يستلزم المطلق من غير فعل كعود الطفل  
 على الكساة وقوة مكلمة وهو يستلزم فعل بالعود الطفل ليعلم  
 سائر الحروف وقوة سمي مكلمة وهو لا يستلزم العلم ويكفي لانه لا  
 مني سائر فانه الى الكساة واذا عرفت هذا فالعود المنطوق يكون  
 سائر الى الصورة لانه لا يستلزم المطلق ويسمى عقل هو لا سائر اذا  
 حصل منها المعقولات الاولى التي يتوصل بها الى الحقيقة لا سائر  
 العلمية وصارت مجردة عن غير كبر مني سائر استحضرة سميت عقلا بالملل  
 وان كانت حاضرة عندنا بالفعال كما بها سائر سميت عقلا مسعدا  
 وسما سمي النوع الانساني ونسبه بالمداد الى الوجود وكذا في  
 الجردان العلمية وسعى ان يعلم ان الحجج لما الى الفعل في هذه المراتب  
 الفعل **قال** **قال** واعلم الى قوله **قال** النفس من هذا العقل  
 العود العلمية ولتخص هذا الكلام هو ان العمل بالنفس في الاستعداد  
 من الاوليات الى السطيات مراتب من سائر من سائر الاستعداد حتى  
 لا يحتاج في ان يحصل بالفعال الفعالي الى كبر مني من كبره ويعلم حتى

كما يعرف كل شيء من نفسه ومنهم من ليس له استعداد اصلا حتى لو اكتمل  
 عمره على مسلم لم يدركها واذا كانت هذه الدرجات معا وبه فلا استعداد  
 نفس بالعود في الدرجه العنصرية في العود وسائر الاستعداد لا وراك  
 المعقولات بحيث تعلم كل شيء من نفسه ومنهم من ليس له استعداد اصلا  
 لو اكتمل طول عمره على مسلم لم يدركها واذا كانت هذه الدرجات معا  
 فلا استعداد يكون نفس بالعود في الدرجه العنصرية في العود وسائر الاستعداد  
 لا وراك المعقولات بحيث تعلم كل شيء من نفسه لا تعلم كل شيء من سائر  
 حدود وسطى منه اما دونه في زمان واحد او اما دونه في ارضية حتى  
 العود العلمية التي ما سائر رجع القدس من نفس عليها جميع المعقولات  
 فما تعلم الذي يمكن العود العلمية بالدرجات منها العود وراها نفس بها  
 وعلى المسألة مروج القدس معقول كما كبرها المسألة بالمداد محسوسة وكما  
 مسبوقة من غير الصور المحسوسة فكيف في صورته رجع على الكلام لوجي في  
 سورة وعن الكلام لوجي في صورته وعن الكلام لوجي في صورته  
 وما هذا نفس الكلام هو ان الامور المعقولة الكسيرة اما كبرها  
 المداد لا وسط ثم ذلك الحد لا وسط اما ان يحصل بالحدس او بالتعليم  
 والتعليم لا به وان مني الى الحدس بالاحد وهو ان يعلم من طهار  
 النفس والاسفل الى غيرهما وهو من مبدء الانسان يكون احسن  
 من نفسه وسعد النفس في هذه من تعليم وهذا الحدس مما سائر  
 ما كبر والكشف انما كبر فلا ان نفس الناس يكون الكبر استحضار الحدس  
 واما الكشف فلا ان نفس الناس اسرع اسفالا من المداد الى الوجود  
**قال** **قال** واعلم الى قوله القوي **قال** ما صرح به من ان النفس



والطبيعة اذا كان من كنهية جده بعصا البعض واعلم ان هذه القوى لخصا  
تحدوه بعصاها مائة وعشرة اخرى بعصاها خمس وعصاها مائة  
والرس المجرد ومنها العقل المسفوف والعقل المسفوف والعقل المسفوف  
واذا وصفت على هذه القوى ويرى بعصاها على البعض عرف كنهية جده  
لخصا البعض وعرفه ذلك **قال الشيخ** ونسب الى قوله **العرض** من  
هذا الكلام ما كان كنهية مخرج المدرك من الشخص الى الجرد والخص  
ان يقول لا يمكن للمادة الاساسية من حيث هي الساتية فلهذا لا يمكن  
لخص الصورة من ان يسير فيها كنهية من اسما الى النوع ثم ان تلك الطبيعة  
لا تصح للموضوع ولا للكلمة لانهما لو كانت مخصصة للكلمة خاصة  
على الواحد ولو كانت مخصصة للموضوع لما صدقت على الكثرة ولما صدقت  
على الامر من علم انه لا يصح واحد اسمها ثم ان هذه الطبيعة اذا كانت  
في مادة فمستند لها وبها قدر الكيف والكم والاس والوضع وفي  
الامر غير عرفة عن طبيعتها عارضة لهما لا سيما لو كانت مخصصة لهما على  
قدرهما لوجبه جميع الكس في ذلك احد رتب الكيف والكم والاس  
والوضع ثم ان الجنس الظاهر واحد الطبيعة الاساسية مع هذه اللواتي  
العرضة ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة وادراك تلك النسبة  
ولذلك لا بد ان لا يمكن ان يستلزم تلك الصورة او عاين المادة  
فكذلك كما لم يصح الصورة من عاينها واما الخيال فانه هو الصورة  
المرئية عن المادة سواء اسد وذلك لانه ما جده عن المادة كنهية  
بحاج في وجوده الى وجوده فلهذا لا بد ان المادة وان عاين  
فان الصورة قد يكون ما في الخيال لانه لم يجرده عن لواحي المادة

اسمها

لانه لا يمكن ان يحل الاسان الا مع وضع وكيف ومقدار بعين الوقت  
فانه يصح فلهذا عاين هذه المنة في الجرد لانه ما في الخيال التي ليست في  
في ذاتها مادة وان عرض لها الكون في مادة لان الطبيعة والسر والمواقع  
والخالف قد يوجد في غير الجسم ولو كانت هذه الامور بالذات فادرسها  
وتوجد في غير الجسم الا انه مسح ذلك لان كنهية الصورة كنهية  
مقدار عرض لواحي المادة لانه ما جده حراية وكيفية مادة ومساكن  
الخيال واما القوة الخافضة فانها ما جده الصورة احد الجرد اعني المادى  
كل واحد اما ما هو موجود اذ امر عن المادة فالامر في طهر واما ما هو موجود  
في المادة فالعقل مخرج تلك الصورة عن ما فيها ولواحي ما فيها  
موجودا محكما وما جده احد الجرد احيى كونه اسما ليعلم ان كونه محولا  
على كنهية من هذه مراتب الجرد للقوى الخمسة والظاهرة والباطنة  
الى مخرج المس قول ونسب الى كونه كل ادراك اما هو واحد صورة المدرك  
تتبعه لا يخال فان كان المادى فهو احد صورته عن المادة كنهية اما لخال  
ان يقول لم يتم كرم السج فان الادراك هو احد صورة المدرك قول لا  
الاصناف الجدية مختلفة ومما فيها من طهر قول ولو كانت لا  
موجودة لرب لا حل اسمها اساسية لكانت لغير ومجاهد ان طبيعة الاساسية  
مخصصة للموضوع لما كان الاسان الواحد اقول فاذ ان احدى اللواتي  
التي بعرض للصورة الاساسية من جهة المادة هو الكثرة والاصناف  
ان الكثرة والاصناف والوحدة عارضة لهما من الاسان **قال الشيخ** وكل  
الى قوله **العرض** من هذا الكلام اسباب ان البعض لما طهر  
المدرك ان طهر ان واسطة حوى مخصوصه في الارب حاشا فقدمه سال المدرك







ما ال سوفت حصوله على فرض فارص اولاً سوفت ومحال ال لا سوفت لانه  
 فكيف يحصل المرخص مستمرا على الاحراز عارض منه قوله وانما  
 طار ذلك العارض لما ان يكون ساقطاً لغيره لانه معناه ان لم ينفذ  
 ذلك العارض على فرض فارص وانما ان يكون بالقياس الى ما هو مستقر في  
 الوجود وانما ان يكون بالقياس الى القعود الطائفة وانما ان يكون بالقياس  
 الى القعود الطائفة قوله ولا يجوز ان يكون ساقطاً في نفسه العارض الى ال  
 ليس كذلك معناه لا يجوز ان يكون الامسار حاصل ما عارض للتميز كما  
 وذلك العارض لما ان يكون لتمام هذه المزية وانما راعا ومحال ان يكون لتمام  
 لان ما هو لا يتم في كماله ان يكون لتمامه ساقطاً في الحقيقة قوله وانما  
 لا يجوز ان يكون هو في حقه محتمل في قوله وهو القعود الطائفة هذا  
 لان يكون الامسار حاصل بالقياس الى القعود الطائفة وانما ان يكون  
 القعود ان لم يكن محتمل احتمال حصول امسار احدهما على الاحراز عارض  
 لاحدهما فهو عارض للاخر قوله ولا يجوز ان يكون راعا الى قوله كما  
 ان لا يجوز ان يكون الامسار حاصل ما عارض لتمامه اذ اول ذلك الموضع  
 الامسار والامسار حاصل وانما قوله وهذا لا يجوز ان يكون لتمام  
 العارض جعل هذا الحال كما لا يجوز ان يكون في سائر المحصول الى قوله  
 فرض هذا كذا وذاك كذلك معناه ان لا يجوز ان يكون لتمام الامسار حصل  
 ما عارض لفرضه فرض اوله وان كان كذلك لا يرفع الامسار عن  
 ذلك لفرضه قوله وانما في النكاح منسأ من القعود به العقل وانما هذا  
 الكلام على سبيل سوجه على هذا المثال ولغيره هو ان ما ذكره كما  
 فكيف ان يحصل من هذا حكماً ويعرف به كونه ممسأ وساراً ومتمسأ بالمزج

الاول

الامس والمزج والامس والمزج المربع الكل امر بغير العقل به حد السهم  
 مع السامر وكما ذلك الامسار لفرضه حتى انه يمكنه بغير ذلك لفرضه وانما  
 الذي في المحل بالامسار هو حاصل باللفرض لان المزج المعين الذي على  
 الامس لا يمكن ان يكون عارضاً لغيره في الحال لغيره لغيره  
 قوله ولقول لا يجوز ان يكون ذلك معناه ان لا يجوز ان يكون الامسار  
 حاصل بالقياس الى القعود الذي احدهما جملة لانه كما يمكنه لتمام  
 وجوده في الخارج مع ان السعة الى عدم التصرف في حال قوله وانما  
 وضع لاصد المرخص بسعة الى جسم ولا يميز الاحراز بسعة معناه ان المحل المرخص  
 الحاصل لو كان واحداً لم يكن اسباب احدهما الى اصاد المرخص الخارج  
 اوله من اسبابه الى الاحراز لان ذلك وان يكون هذا الامسار بسبب  
 ان يكون محال احدهما محتمل لآخر واعلم ان هذا الكلام لانه عن  
 والمتمسأ وذكره **قال الشيخ** وما سبب الى قوله اصغر هذه حجة اخرى  
 على ان الادراك الجمالي لقوة حسانية وليخصها ان يقول انما يحصل القوة  
 الجمالية مع ساقطها في النوع مساوية في المقدار مع حصتها الصغرى  
 اكثر من ذلك لظهور انما ان يكون بالقياس الى ما خذوه من الصورة وانما  
 يكون بالقياس الى الصورة وانما ان يكون بالقياس الى الاول ومحال  
 لان المحصلات من لا يكون وجوده في الجمال والى الثاني محال الصالحات  
 مساوية في النوع معن الثابت وهو ان يكون الصورة مارة في حيز  
 اكثر مارة في حيز اصغر **قال الشيخ** والصالح الى قوله في التوضيح هذه  
 حجة لانه على ان ادراك المحصلات لقوة حسانية وليخصها ان يكون  
 ذلك في حيز ولو كان احراراً لاسم ان في التوضيح كان الاخر







لكم في قولنا انما هو كذا فيكون محال على ما ان والاصل ان يكون  
 يكون الصورة العقلية مركبة من مقومات لانه لما قلنا انك انما يكون  
 ما العقل يكون محال كل واحد منهما من الحس محال الاخر فليكن ان يكون للحس اجزا  
 غير متناهية العقل وذلك محال والصواب ان يكون اجزا متناهية ووجه  
 فلا يمكن ان يقع الفصل من جانب والحس من جانب اذا اعتبرنا العقل  
 ان يقع في كل جانب نصف حصر نصف يحصل فيكون ذلك انما هو الفصل  
 متناهية وهو اقل واما ان العقل الحس في كل الفصل والفصل في  
 مكان الحس فليكن ذلك ان يكون في صلب الوهم هو صلب الحس في كل  
 الصورة العقلية ويكون محالها وموافقا كسب ان اراد المراد من على  
 اذا او معناه من قسم على يد الوهم لزم المحال وصورة قوله والاصل  
 كل معقول كذا ان القسم الى معقول الاقول بدو اجزاء اخرى على ان لا يكون  
 كل صورة معقولة متعينة لان كل معقول مركب فلا بد ان ينهي الى اجزا  
 بسيطة والا لكان كل مركب مركبا من اجزاء لا نهاية لها مرة واحدة في  
 لا نهاية لها ومن ذلك فلا بد من البسط او لا بد من الكثرة من واحد والآخر  
 لا يركب منه وان العقل وحده لا يكون فاما العقل في قوله فاما  
 ليس يمكن الصورة المعقولة الى احدى الامور في ذكرها ان صرح بها  
 وهي انما هي الصورة المعقولة غير متعينة ومنها لا يمكن ان  
 الحس ومنها لا يمكن ان يكون طرفا منه غير متعينة من اجل محالها ليس  
 انما لا يمكن الحس لزم منه ان يكون لا يمكن في الحس لان الصورة الحس في الحس  
 لا بد وان يتعريفها بغيرها **قال السجستاني** ولما في قوله **الشيء** بدو  
 ما على ان الفصل الباطن لا يكون ان يكون حقا ولا فوه فاما كذا

ان يقول لا يمكن انما هو كذا معقول لا محذور عن المواد وهو ان  
 اعني انكم وانما من والوصف منه الصورة الحسنة عن  
 المادة وهو انما هو كذا اما ما للحس الى الشيء الى الشيء  
 المحذور عنه واما ما للحس الى الشيء المحذور الا ان  
 ان يكون ما للحس الى المحذور عنه لا ينافي الخارج  
 ليس كذلك فاذن كذا ما للحس الى الا حد  
 انما هو عن الوصف والاصل عند وجوده في العقل  
**قال السجستاني** والصواب ان يكون في حيزه **الشيء**  
 بدو حيزه اخرى على ان لا يكون ان يكون محال العلم بالاشياء  
 الا حد من قسمها ولقد طاب بدو الحيز لاجل ان  
 ومما انما لا فائدة منها ولا يحسن ان يقول  
 العلم بالموجودات الى الشيء لا الفصل القسم كذا ان لا  
 يكون فاما القسم فوجه ان يكون محال ذلك  
 لا الفصل القسم وكل جسم وكل عالم به فالقسم  
 موجب ان لا يكون محال ذلك العلم حسا ولا فاما  
 قسم هو ان يكون محذورا اما ان لا يكون كذا  
 يكون ذلك العلم مقصدا لانه لو انقسم كان  
 اما ان يكون كل جزءا من اجزائه علميا بذلك المعلوم  
 واما ان يكون علميا كذا من اجزائه لا يكون علميا ولا  
 ليس من اجزائه والاصل ان كل ما ناطق فاما مسح  
 كون ذلك العلم فاما القسم اما ان لا يكون



يكون حراً العلم علماً بذلك المعلوم فلا بد من العلم  
 يكون أطراً وماذا لك من جميع الوجود وهو  
 محال وأما أنه لا يجوز أن يكون حراً العلم علماً بذلك  
 المعلوم لأنه يلزم أن يكون المعلوم بنفسه  
 ورضاً عن نفسه وأما أنه لا يجوز أن لا يكون كل  
 واحد من أجزاء العلم علماً لكل المعلوم ولا شيء منه  
 فإذا اجمعت تلك الأجزاء حصل عند اجتماعها  
 أمر لا يدعى ملك إلا حراً ولم يحدث فإن لم يحدث  
 لم يكن ذلك علماً بذلك المعلوم ولا شيء من أجزاء  
 فلا يكون العلم شيئاً علماً به إذا حلف فإن حدث  
 راد فاما أن يفصل ذلك القسم وأما أن لا يفصل  
 فإن فصل عاد القسم الأول منه وإن لم يفصل هو  
 المطلوب وأما أنه متى كان العلم غير مقسم وجه  
 أن يكون محله الصاك ذلك لأنه إذا كان مقسماً  
 كان فيه أجزاء وأقسام فاما أن يكون ذلك العلم  
 حالاً ملك الأجزاء وأما أن يكون حالاً لكل  
 واحد من أجزائه وأما أن يكون حالاً لبعضها دون  
 البعض وأما أن لا يكون حالاً لكلها ولا شيء  
 منها والاول محال والآخر من حلول الغرض  
 الواحد في المحال الكثيرة والساكن في الصا  
 محال لما ذكره الثالث محال لأنه إذا لم يكن

ذلك العلم حالاً في كل ولا في شيء لم يكن حالاً منه  
 القسم به إذا ما اكتمل من بعض به الكلام وربما  
 يكون عند عمرى وجوده قوله وفيه هذا من  
 أن الصورة العقلية الواحدة لا يجوز أن  
 المنطبق في المادة الجسمانية إلى قول حرمها  
 أن هذا الرئاس كما يدل على أن محله الصورة  
 العقلية الواحدة لا يجوز أن يكون مقسماً  
 سحر ما في الجهات يدل على أن محله الصورة المطلقة  
 في المادة ولا يكون إلا مقسماً سحر ما  
 يكون لكل جزء منها إلى حرم ذلك  
**والسابع** والنص إلى قوله **القسم** به  
 حجة أخرى على أن المعقولات الواحدة لا كل  
 المقسم كغيره هي جزء على الوحدة الحاصلة  
 المقسم إلى الأجزاء هو لغيره أن الشيء  
 المركب من الأجزاء لا بد وأن يحصل لها وحدة  
 بأمته وهي مما لا يقسم فالعلم بها لا يقسم  
 فلا محال المقسم وكل جسم مقسم فادل محال ذلك  
 العلم ليس جسم ولا فاقم **قال السج** والنص  
 إلى قوله **القسم** به حجة أخرى على أن  
 القوّة العامة غير جسمانية ولا بعضها أن القوّة  
 العامة لقوى على أن تحصل معقولات عمر ست



ولا سئى من القوى الحساسة كذلك  
 فالقوة العاقلة غير حساسة اما سال المصنف  
 الاول فان القوة العاقلة هي القوى  
 ادراك مرآت الاعداد والاسكال  
 البسي لا سيما لها واما سال المصنف الباس  
 بعد سنن **قال الشيخ** ولقول الى قوله الاله  
**المعبر** به حجة اخرى على ان القوة العاقلة  
 غير حادثة في الوجودات غير محسوسة اليها  
 وحب ان لا يدركها واما ولا لا يحس  
 ولا ادراكها كالحس يدركها واما  
 والحق وادراكها لذاتها والها  
 فادان هي غير محسوسة الى الاله حساسة  
 وادراكها كاسم في فعلها من  
 مادة وحب ان يكون في وجودها  
 الصانع من الوجود في وجوده  
 من الموحدة والحرى اذ كان  
 محسوسا الى سئى كان المركب  
 ايضا كذلك **قال الشيخ** والحق  
 الى قوله **المعبر** به حجة اخرى على ان القوة العاقلة

صحيح البصائر

العلمية ليست مطبوعة في الاله وملتصقة به واما ادراكها لا يحس لان كونها  
 من صورته اليها غير ادراك كونها كالحصول صورة اخرى وملك الاله مست  
 لما في الحقيقة من الاله في الوجود عندنا فان كان الحصول لنفس صورة البتة  
 فوجب ان يكون ملك القوة يدركها واما ان كان ادراكها لا يحس  
 صورة اخرى فغيره لما في الوجود فان كل ملك الصورة في ملك القوة  
 من غير ادراك الحس واما ان يكون ملك الحس فيكون الصورة حادثة في  
 العقلية وفي الحس الذي هو الاله فان كان الاول كانت القوة العاقلة  
 فاعلمت مجردة عن الاحساس هو المطلوب وان كانت ملك الحس  
 لزم اجتماع الصور من الاله في مادة واحدة وذلك محال وانما  
 فالعالم من اسناد حل في وجودها لا خلاف المواد والاحاطة  
 من الكل والجزء واما الجزء من المادة فعدم الجزئية عنها وهذا لا  
 مستلزم لوضع الى صرح المن قول وانما لا تخلو لان يكون علمها اليها  
 لوجود ذاتها هذا الحس كاسم لان العلم الصحيح هو ما ذكرناه هو العلم  
 الى ضمن قوله فان كان لوجود صورته اليها معناه ان ادراك القوة العاقلة  
 لانها ان كان الحصول صورته اليها عندنا فملك الصورة قد ذكرنا معناه  
 قوله ولا يجوز ان يكون لوجود صورة اخرى معقولة غير صورة اليها هذا  
 العلم عند العلم بما عدمه وبالمجمل ان الاله هو العلم كاسم فليس يطلب من  
 من غير **قال الشيخ** وهذا الى قوله لم يحصل **التشبيه** به اخرى على  
 ان القوة العاقلة قائمة بذاتها مجردة لا بها لو كانت حاسنة لما ادراكها  
 لها ولا اليها ولا ادراكها لكن هذا من اجل التمثل ودين في المثل  
 مساو **قال الشيخ** وانما هي الى **التشبيه** به اخرى على ان القوة العاقلة



عمر مطبوع في الله وتعرف ان القوى المدركة الحسنة لكل من اوداه العقل  
 والامور الغوية الساتمة الادراك بوجهها ودرها لحدتها كما لقوة الشدة  
 للنصر والحد القوى للسمع والقوى على ادراك الضعف عند ادراك  
 القوى والسبب في ذلك ان القوى الجمانية لكثرة مرادها الافعال الكثيرة  
 يحفل موادها وذلك بوجوب صعبها والقوة العقلية ليست كذلك فاما لا  
 تضعف لكثرة التعقيلات والقوى على ادراك الضعف عند القوى فالقوة  
 العقلية ليست عادية **قال الشيخ** فان عرض الى قوله الامر بالصحة **التفسير**  
 هذا جواب عن سؤال وهو ان يقال قد تعرض ايضا للقوة العقلية  
 كلال وملاحة بعض الادوات وما السبب في ذلك جوابه بوجهها  
 المجال والحقان فكثير الافعال يكونها قوة حسنة **قال الشيخ** وانما الى قوله  
 البديهة **التفسير** هذه حجة اخرى على هذا المطلوب وتعرف ان القوى  
 البديهة تصنف لغيرها السوء والوقت وذلك في صف الادراكات  
 يكون مراحه فاما في خمس وعشرين من الضعف فزاد والقوة العقلية  
 لقوى بعد ذلك لا كثر لا مملوكة بالقوة العقلية بدنية واجب وانما  
 ان الضعف في كل حال وانما في مجال فالتقدم صله قوله لكن تحت ذلك  
 الان احوال ومواقف عوان معانيس تحت ضعف القوة العقلية  
 الا في بعض الاحوال وعند مواعيد لبعضها فلو غلب ادراك القوة  
 البديهة بهذه هي صحة الثبوت **قال الشيخ** وانما الى قوله ولا فائدة **التفسير**  
 هذا الكلام سؤال وجواب وتعرف السؤال هو ان يقال ان السج ادراك  
 في السج خيرة بغير حفا وزول عقلية من عقول الله وذلك يدل على ان  
 القوة العقلية منه وحصل الجواب الذي ذكره الشيخ هو ان ذلك ليس

لان القوة العقلية بدنية بل ذلك لا يستغاليه بسا سدة البدن وسدة  
 الانبعاث ما صلاحه لان سدة انبعاثها ساسة البدن وبديهة شعاعهم  
 فعلها الخاص بها وبه سببها لبا القوة الطرية التي بها قوله قد تعرض عن  
 القول الذي ورث ان النفس ليست مطبوعة في البدن ولا فائدة لما وقع منه  
 التزم من صرح بالشيء الا ان هذه العبارة محلها لان فاعلم النفس البدن  
 هو الاطمان فيه والعبارة التي ان يقال على هذه التزم ان النفس  
 ليست حلة البدن ولا عضو اعني اعضائه ولا فائدة **قال الشيخ** فحيث  
 الى قوله محققة **التفسير** ريد ان من كونه على النفس بالبدن واعلم  
 انما على ان على النفس بالبدن ليس على الطباع وان بها على  
 به وح ان يكون العقل على الحس والعقل الحس لا لبا من وبد  
 فانها كره معارضة البدن بل من صحها مع حلول الصحة وذلك حاد  
 لما الى ساسة البدن وبديهة **قال الشيخ** ثم يقول ان قوله والتقدير  
**التفسير** ريد ان يذكر شيئا آخر يتعلق النفس بالبدن وتعرفه لاسيما  
 ان النفس في ادراكها حاله عن المعلوم والا حلالا لما صله واذا  
 كما ان ذلك وجب ان على النفس الاتبعها على الكسب ملكا كما لا  
 على هذا يتعلق النفس بالبدن كعقل الصانع بالالات التي يحتاج اليها  
 في تحصل الاعمال المتعلقة قوله ان القوى الجمانية بعين النفس الناطقة  
 في استبانة معناه فلا يهرق منها ان يعود عليها الحس الخرسات مع  
 ان النفس الناطقة تسبح في الحواس لان النفس الناطقة لا تدرك الحواس  
 المحسوسة بدانها وانما تدركها بواسطة الحواس الناطقة فالحس ليس  
 عليها هذه الحواس حيث لها احوار لبعدها عنها تعرض عن



من المحسوسات المعاني الكلمة المعروفة المحررة عن المادة لواجباً وتبين  
 من الذات والعرض وتمام القدرة المستكن الذي هو الحس وتمام المميز  
 الذي هو العقل فثبت للحس من ذلك ما ذكر في المحذور وذلك باعتبار  
 استعمال الحس والخيال وتمامها انما اذا حصلت هذه الكلمات فوقع ان  
 نسبة بعضها الى البعض لا بالاجابات والامان سلباً بل بالنسبة للمواقع  
 من الموضوع والمجول ان كانت من ذاتها في النفس الاولى ولم يكن من  
 ذاتها في النفس المتحركة الى واسطة والى الحس لعين النفس الناطقة  
 على يحصل المقدمات السحرية كذكر في المطبق وتمامها العبادات السحرية  
 ولا شك انها حاصل واسطة حس السمع واعلم ان قوله في سحر المتكلم  
 السحر هو ان كذا الحس محمول لا لازم الحكم بموضوعه لا لازم الاتكاف  
 والسلب او مضافه لمشكل لان الحس كلف بذكر العدم في ذلك  
 ولم يخص مفهوم هذا الكلام هو ان تعال المقدمات السحرية هو ان  
 بالحس محمول لا لازم موضوعاً وانما في اكثر الاما واللازم بعدا وانما هو  
 في اكثر الاما لا التعان بل بالضرورة محصل له اعطاه مستقلاً والحس  
 وما سلك كما ذكر قوله فالنفس الانسانية بسعين بالنسبة لحصل هذه الكما  
 المتصور والصدق في هذه الكلام نتيجة لما قدم **قال الشيخ** ثم اذا حصلت  
 الى قوله من فعلها **النفس** هذا الكلام مشكل لا اشد رتبة ثم ان  
 السج لما ثبت ان النفس الناطقة جوهر مجرد عن المادة قائم بنفسه  
 سبام احكامها الحكم الاول انها غير موجودة قبل البدن **قال الشيخ**  
 ويقول الى قوله باجوابها **النفس** هذا هو الوجه على ان النفس حادثة  
 مع حدوث البدن ولم يخصها بولان لو كانت النفس ان طعم موجودة

قبل البدن فكان اما ان يكون كثره واما ان يكون واحدة والنسبة الى  
 فمطل القول يكونها موجودة قبل البدن اما السطر فمستدلاً بها واما  
 انها تسجل ان يكون كثره فلان كل واحدة منها لا بد ان تمر من الاخر وكذا  
 الما ينشأ واما من اجل فيها او مام خارج عنها ولتقسم الاول والى ان  
 لان النفس السيرة متحد بالوجود ولتقسم الثاني ان يصح لان ذلك الخارج  
 انما يكون للاركانا به واما ان يكون عارضا ومحال ان يكون لا يلائم  
 النوعية وما في الوجود ومحال ان يكون عارضا لان الاحاطة بالوجود  
 لا بد ان يكون باخلاف المواد ومادة النفس البدن ومثل البدن لا بد  
 فيستع ان يكون كثره بالعدم ولا محال ان يكون واحدة لانها بالعدم  
 بالبدن فاما ان سعي واحدة كما كانت واما ان تنقسم ومعضل  
 ان سعي واحدة لما علم ان كل بدن فله نفس خاصة ومحال ان  
 ومعضل لان ذلك في جوهر الجسم واما ان النفس لسر جسم وتمام  
 كسرها وان النفس ان لم تكن موجودة قبل البدن فاولى موجودة  
 مع النفس هذا النفس هذا البدن قوله ويكون البدن لما دلت ملكتها  
 وانها معناه ان تعلق النفس بالبدن تعلق التذمر والتفريق وكان  
 البدن ملكة قوله ويكون في جوهر النفس الناطقة مع بدنه وذلك  
 البدن كسعي وجوده من المادة الاولى برع طبعه الى الاستعمال به واما  
 والابا تمام باجوابه معناه اننا علم ان النفس كسب هذا البدن وكثره  
 معارضة وان كان غير مطبوعه منه وسبب ذلك معية عن التفريق  
 الاجسام الا بواسطة قوله فلا بد ان يكونا من جنس واحد فان مدله  
 استعملها كسعيها من الالهيات ما سعين به شخصاً معناه ان النفس اذا



اذا صار موجودا صارت متضمنة لغيرها بهات نفسي احصاها  
 ذلك البدن وقد ذكرنا ان الله تعالى يحصل انما لا يولد واما بعد مفارقة  
 البدن فان النفس قد وجد كل واحد الى آخره لا يعلم ان هذا جواب عن  
 سوال توجه على الحق المذكورة وتقرر السوال هو ان كمال ما ذكره  
 ان لا يكون النفس باقية بعد هذا البدن لا سيما لو لمست فانها ان يكون اذ  
 او كره والسمان باطلان من غير ما ذكره فمطلوب منها ما هو ان اياها ما  
 بعد الموت ويكون كره واستاذ كل واحدة منها من الاخر فاصل باحلاف  
 مولودا وحلاف ارسها وحلاف اياها التي حصلت بها كمال هذا الحلاف  
 احوال الحكم الثاني انه لا يوجب الموت النفس **قال الشيخ** ونقول ان ذلك ولا  
 سئل **الشيخ** بهذه حجة على ان النفس لا تسكن على البدن ولا تنفصل عنه  
 انه قد ثبت ان النفس كبح حدها مع حدود البدن فلو وجب مصادها  
 عند فساد البدن لزم اما ان يكون لها تعلق بالآخر او يكون لها تعلق  
 فقط والاولى من مصاد البدن مصاد النفس فان كان لها تعلق بالآخر  
 وان يكون مصادا وذلك المعنى اما ان يكون في المادية والاكثاف النفس  
 والبدن مضافا من كليهما حوزة من هذا الحلاف وان كانت المعنى لا في  
 المادية بل في امر عرضي فعدم البدن موجب عدم المعنى المالا وجب  
 عدم النفس وان كان لا حدها تعلق بالآخر فقط فظاهر اما ان يكون  
 المتقدم في الوجود هو النفس او البدن فان كان المتقدم في الوجود  
 وهو النفس فذلك لعدم اياها الزمان او بالذات وبالطل ان يكون  
 بالزمان لما قد ثبت ان النفس لا توجد فصل البدن وبالطل ان  
 يكون بالذات لان كل موجود يكون وجوده معلول بشئ فعدمه معلول

عدم ذلك الشئ اذ لو انعدم ذلك المعلوم مع بقا العلم لم يكن ملك العلم  
 كاشفة الخاتمة ذلك المعلوم فلا يكون العلم عليه ما به بل جزو العلم بهذا  
 خلف فمستل البدن لو كان معلول النفس لاسمع ان يستمد من البدن  
 الاسباب مصاد النفس كنه لاسباب اسباب اخر مثل سوال المراح وسواء كره  
 او تقرر الاصل ان مطلق ان يكون النفس على البدن وبالطل ان يكون  
 البدن على النفس لانه ثبت ان العلة اربع فلو كان البدن على النفس فاما  
 ان يكون على فاعله او صور او مادة او كماله وبحال ان يكون على فاعله  
 لانه ان كان يكون على فاعله او صور او مادة او كماله وبحال ان يكون على فاعله  
 كل جسم كذلك وانما بحال ان يكون الصورة المادية اما لتصل بمساركة  
 الوصف وتتمثل ان يوجد مالا وصورة او انما يكون الصورة المادية  
 فاما ما فيها فمستل ان يكون الوجود والذات الثابتة بينهما وبحال ان يكون  
 على فاعله لانه لا يثبت ان النفس غير مطعنة في الجسم وبحال ان يكون على  
 صورة او كماله فان لا والاول ان يكون لا مصادا كنه فاذ لم يكن من  
 النفس والنفس تعلق واحب السوء فلا يلزم فيه عدم احداهما عدم  
 فهذا المختص به الحق اما قوله نعم البدن والمراح على بالعرض للنفس  
 فانه اذا وجدت مادة بدن صحيح ان يكون الله النفس وممكنه لا يعلم ان  
 ابد اجواب عن سوال وتقرر السوال هو انكم جعلتم البدن على كونه النفس  
 وقد علم ان البدن ليس على النفس مصادا فمستل ونعم الجواب هو اما  
 عما ان على النفس جوهر متعلق بموجود متميزة عن النفس وسال النفس  
 ما دونه فمذا الجوهر المتعلق بذاته صدر عن النفس بعد ان كان عرضا مصاد  
 فانه وان يكون لا اجل ان سر الحصول قد حدث في ذلك الوصف







وقد وضعنا الى قوله كلاما طويلا **التفسير** لما اثبت ان النفس ان الله  
 فانه بعد ما ادرك ان شئ منها لا يتفعل ولا يتعلل بغيره  
 من آفروان الساج محال ويخلص هذه الحجة بان محال على انها لا  
 تفعل ولا تتعلل ما وجد ان هذه هي الحجة المحررة وان صدور الحجة عنها  
 موقوف على شرط حادث وذلك هو البدن فان النفس بعد ذلك  
 عن غيرها هو البدن الذي هو الجسم فاما ما ذكره في قوله البدن وجد البدن  
 وجب وجود نفس من ذلك المعادون وتعلل به في قوله نفس مستقلة  
 لزم اجماع النفس على من واحد وذلك محال لان كل واحد منهما  
 واحدة هذا يلخص كلامه **قال الشيخ** ويقول ان النفس الى قوله القوى كلها  
**التفسير** العوض من هذا الكلام ان النفس انما هي واحدة وهي  
 هذه القوى وهي مروجها لانها واحدة فظاهره على كل حال يعلم  
 بالضرورة ان النفس واحدة وانما يتناسى في هذه القوى وهي مروجها  
 فظاهره لا يسكن ان النفس افعال مختلفة تلك الافعال المختلفة مسندة الى  
 قوى مختلفة وكل قوة هي مروجها هي لا تصدر عن الفعل خاص فالعوض  
 لا يتفعل من الامور المذمومة ولا يستحوذ من الامور المودة والمذمومة لا يمارس  
 بها ما ينما من القوى واذا عرفت ذلك فعول ان هذه القوى هي  
 بعضها لبعض عن الفعل لانها متكررا احصل الجني واذا استبين ان  
 العوض وكذلك السهو فلو كان هذه القوى مادية مختلفة وانما لا يناد  
 الى هذا مسرعة من الكل لما كان الامر كذلك لان حصل كل واحد  
 منها او لم يتفصل بالاجزى وليس فيها مصاد مسرعة كل يكون لكل واحد  
 منها مصاد خاص والى مخصوصه لما حصلت منها المداخلة والمداخلة واذا

مس وجود من مسرعة فعول ذلك المسرعة اما ان يكون حيا او حيا اوليا  
 حيا ثانيا وذلك هو النفس والبرج الى شرح النفس ان يقول ولقول ان النفس  
 واحدة ولها قوى كثيرة فذلك هو المطلوب والمفهوم كالمعنى هذا  
 قاطبا فان النفس ملة نفسا ملة وحواصة وطبقة ولكل واحد مصاد  
 متفصل عن الاخر وله ولكان قوى النفس لا تجمع عند ذات واحدة  
 معناه لو لم يكن لهذه القوى مصاد واحد بل يكون لكل واحد مصاد  
 على حدة معي حتى يكون النفس مصاد على حدة وللنفس على حدة فكانت  
 او اورد على من قال ان يرد ذلك كرسى على العقب او السهو واما  
 ان لا يراو على هذا ولا على ذلك والاول محال ولا لا كان هذا الحسن  
 والعوض كالمسبوقة واحدة ملة تصدر عن القوة الواحدة افعال مختلفة  
 الا حيز من غير مصاد مختلفة ويكون الاحساس او العصب  
 في قوة واحدة فلا يكون قد عرفنا في قوله بل لما كانت هذه  
 لتفعل بعضها وبروابة بعضها على بعض معناه ان هذه القوى  
 تسبح الاستعمال بعضها عن الاستعمال بالاجر هذا بل على النفس  
 لكل واحد اصل ومصاد على حدة فاما على بعضها مصاد واحد هو مجمع  
 هذا القوى وكما لو كان البدن ملة كسب على احد بها مطلق الا في قوله  
 لان كل قوة بفعالها خاص بالنفس الذي هو ملة فوه له معناه ان كل  
 قوة من هذه القوى فعل خاص لا يحصل الا بالاعقب بالاعقب  
 لا الحسن والحسن ما هي قوة الحسن لا بعض هذه القوى ملة الا فاعمال ملة  
 لها مصاد واحد هو النفس انما هي قوله وايضا فانه يقول لما احسا  
 فذلك عينا ويكون هذا كلاما حيا فيكون سوا هذا هو الذي



وعصه هذا محض اخرى على ان مداه هذه القوى هي واحدة وتفرق بان  
 قولنا لما احسننا كذا عصاره هذا الذي احسن هو الذي عصبنا فالقوة  
 بها هي واحدة وانما ان يكون مدى الانسان اوله فان كان مدى  
 الانسان فاما ان يكون قلة اعصابه وانما ان يكون بعض اعصابه  
 ان يكون حمله اعصابه لان بعض الاعصاب كالمد والجل ولا مدخل له  
 في هذا ولا يجوز ان يكون بعض اعصابه لانه لا يجوز ان يكون عصاره  
 من اعصابه هذا احسن وهذا عصب سمي واحد اى ان الذي تودى الحس محسوس  
 هو الذي عصب ثم قال هذا السمي اما ان كان حسا وانما ان كان نفسا  
 فان كان حسا فاما ان يكون له ذلك بما هو جسم وانما ان يكون له  
 وقوة بالصلح لاجتماع مدى الامر من هذه القوة ليست طبيعة  
 هي اذن نفس لم قال يكون ما كحده الجمع هو النفس واعلم ان  
 ذرع هذه القوى على اعضاء البدن وقال ان كل هذه القوى هي  
 الاعضاء صرح بها ما بها مجموعة النفس فلا ادري كيف يكون  
 ذلك **قال** ونحن ان يكوننا لقله هو انك لا تعلم **النفس** ان المثل  
 من هذا الكلام انما ان المعلق الاول للنفس هو العلق وتقرره  
 انه قد حس ان النفس واحدة وانما سئلته بالمدى علق المتدبر والشرع  
 واول عصبه لمدى البدن هو العلق على ما عرف بالسرعة فوج  
 اذن ان يكون المعلق الاول للنفس العلق لان العصب يحصل ان حمله  
 تعلق قوة نفسانية لسانه قوله وان يكون اول ما علق بالبدن لا  
 هذا المعلق قوة كنه معناه ان المعلق الاول بالنفس

النفس بل قوة محدودة وعنى به القوة الحسية فانها من الفيلسوف  
 عني بالفيلسوف ارسطو الى السس وانما هي الفاعل المطلق في هذه المسئلة  
**قال** وهذا الذي ان قوله بالاحرى **النفس** هذه سببه من جعل  
 النفس كسيرة وتفرقا هو انما كذا الساب وله النفس الشائبة دون الحس  
 والمحوان وله النفس السانية والحساسة دون الناطقة وهذا يدل على انها  
 امور معارضة ولا تعلق لواحدة منها بالاحرى لانها لو كانت واحدة  
 لا مسخ فصولها من حيثها لاعتد حصول كلها ولما لم يعارضا وسبعا  
 وكل واحدة منها على الاحرى ثم وجدنا ثابته في الانسان على انها  
 نفوس معارضة معاكس مدى واحد **قال** **النفس** والذي كتب الى قوله  
**النفس** هذا هو الجواب عن هذه السببه فوالا الاحكام الغضبية منها  
 صفة المتضايف وقول الجوده معناه ان الاحكام الغضبية لم يرتفع لم  
 لمتروح ولم يكثر فيها لم العمل الجوده قوله وكلما عصب في هزم طرفا  
 معناه ان الاحكام الغضبية كلها كانت العدم المتضاد واقر الى ان  
 كانت اصل لقوة الجوده لانها حسنة جعلت سببه للاجرام السماوية  
 ووردوا فيها الى الاعمال فوالا العلق العاقل لا يمكن ان يكون له  
 سبها الى الاعمال صادقا فلا يجوز سببه لوجود الجواهر المعارضة كمثل  
 الجواهر السماوية والصلته به فورد يكون حسنة ما كان كنه قتل وجو  
 كنه صفة ومن هذا الجوهر معناه ما كان كنه متصل وجود هذا  
 الجوهر الستة بالجواهر الخافق من العاقل وقوة الجوده كنه فيه  
 ومنه الجوهر المعارضة قوله وما الى هذا في الطبقات اعلم ان المعصوم  
 من هذا الساسات امر على بعض وانما العرض منه بهم الكلام والجواب



ان النفس ان لمعه من نورها بالهذه النفس السابعة والحواس كلها مركبة  
 في الميزان والاحساس والحركة بالارادة والحركة اسرار الحواس والاشياء  
 في اللازم هذا المثال لما ذكرنا تصاح هذا الكلام ونعمه لا اسلم  
**قال الشيخ** قد قدح لنا الى قوله سبحانه **والنفس الغرضية** هذا الكلام  
 اسباب الفعل الذي يخرج النفس من القوة الى الفعل في العقول  
 والمقصود منه وجهان احدهما انه قد ثبت ان النفس حادثة مع حدود  
 البدن وكل حادث فلا بد له من مورد وهذا سر من ذلك المورد ان يكون  
 حتما او حتما سائلا او حتما شاملا ان يكون حتما ولا يمكن كل جسم ان يكون  
 ومحال ان يكون حتما لا ان الشئ انما يفعل بمساركة الجسم ولما بطل ذلك  
 السمان سبب ان المورد في وجود النفس وجودا واجبا ان النفس  
 الناطقة حاله عن المعارف والمعلوم في ابدانها فاما اذا حصلت  
 فيها هذه المعارف والمعلوم بعد ان لم يكن حاصلا فلا بد له من مورد  
 يخرجها من القوة الى الفعل لان كل ما خرج من القوة الى الفعل فلا بد له من  
 سبب يخرج به الى الفعل وذلك الفعل هو لقاده صور المعقولات في ذلك  
 السبب بحسب ان يكون عقلا بفعل لا بالقوة او لو كان بالقوة لاحتج الى  
 مخرج اخر ولزم لنا التسلسل ولا يهمل الى مخرج هو فعل الفعل لا  
 قوة فيه وذلك السبب لا يجوز ان يكون حتما لان الجسم مركب من مادة و  
 صورة والمادة اعم من القوة وقد قلنا ان ذلك السبب كما ان يكون  
 بالفعل وكما ان يعلم ان الجسم وماده لا يمكن ان يوجد سائلا لان الجسم  
 مركب من مادة وصورة فلو ان الجسم لا يشاركه المادة والمادة بدم  
 والعدم لا يكون موثرا له فان المورث في وجود النفس وفي وجودها

الى الفعل في القوة السطرية لا يجوز ان يكون حتما ولا حتما فادون هو خير  
 محذور وهو الفعل والاشياء في العالمات العقلية والحواس المتعقلة و  
 الرجوع الى مخرج النفس قوله وقد صح ان وجود النفس مع البدن  
 انما هو ان النفس الناطقة حادثة فلا بد له من مورد وذلك المورد لا يجوز  
 ان يكون حتما ولا فاما الجسم بل هو مورد محذور فيقول ان القوة السطرية  
 فيها انما يخرج من القوة الى الفعل معناه ان النفس الناطقة في اول الامر  
 خالصة عن المعقولات انما بالقوة فلا بد لها من مخرج من القوة الى الفعل  
 ولا بد وان يكون ذلك المخرج عن صور المعقولات حتى ينص عليه  
 النفس كما سنذكر **قال الشيخ** ولما هذا السبب الى قوله **فعل الفعل** **النفس**  
 كذا ان يعلم ان الغرض من ذكر المثال ليس اسباب الفعل الفعل لان  
 ذلك يكون من باب السبب الذي يستعمله لا يطلب العلم والشيء انما ذكر  
 زاده لا تصاح الكلام فقال كما ان الجسم هو السبب لا عظم في العالم الجسماني  
 وسبب حصول الاثار والاصوات عليها على محسوسات هذا العالم الحيواني  
 الا انصار الظاهر على ادراكها كذا في العالم العقل هو سبب ذلك  
 العالم نسبة النفس الى هذا العالم فادون وقع اصواتا على المدرك  
 العقلية وعلى القوى المدركة للمعقولات وبسبب القوة العقلية واسطة تلك  
 الاصول العقلية على ادراك العقلية فكذلك شعرا في صور الامر وقد  
 علم الطعاب بعون الله وحسن بوضعه في اسم الله الرحمن الرحيم  
**قال الشيخ** المعاد الاول من الباب الى قوله سائر العلوم **النفس**  
 المعنوية وبما ان موضوع العلم الالهي قد عرفنا انقسام العلوم الى  
 السبب اعم من الطبيعة والاراضى والالهي وعرف ان كل واحد من العلوم



الطبيعي والواجب بحسب حال بعض الموجودات فالعلم بالاطرح بحسب احوال  
الموجود حيث هو موجود ومدل عليه وجهان ان يحسب مطابق هذا  
العلم لاحوال التي هي الموجود بذاته كما سبق على ان موضوعه هو الموجود  
حيث هو موجود ان هذا العلم ليس قد علم امر حتى سبق موضوعه بل  
مصادي العلم بالامر سبغ هذا العلم وحسب ان يكون موضوع هذا العلم  
مصادي له ولا يسمى من الموجود حيث انه وجود فوجب ان يكون موضوع  
هذا العلم الموجود حيث انه وجود فان حصل لم يسمى هذا العلم بالعلم بالامر  
نفس لان العلم بالامر العالي مطابق هذا العلم ولهذا المصباح كون  
الا لاه موضوعا لهذا العلم يسمى هذا العلم بالعلم بالامر يسمى بالامر  
اسم في ابوابه **قال السج** ولما كان في قوله ولو احبنا **التفسير** معنى هذا  
الكلام هو ان من جملة ما ينظر في هذا العلم هو الواحد والواحد من حيث انه  
في الكثرة ولو احبنا قوله ولما كان كل ما يصح عليه قولنا انه موجود ومعناه  
ان الواحد مساو الموجود وكل ما يصح عليه انه موجود ومعناه انه  
حيث ان حتى ان الكثرة من حيث هي هي العرص لما وحده فغال هذا كثر  
واحدة فان حصل الكثرة من حيث هو كثر موجود ولا يسمى من الكثر من حيث  
هو كثر بواحد فلس كل موجود بواحد حصل الوحدة عارضة للملك الكثر  
لانها عرفت لما عرفت الكثر حصل ان الواحد عارضة للكثرة والعرض  
عارضة للحكم وشي اخر **قال السج** ولو اوحى لشي الى قوله واسان **التفسير**  
لما ذكر ان العلم الالهي يحسب علم لواح الموجود حيث انه وجود اذ ان  
شرح اللوح التي الذي يلحق لشي لذاته وقد نشر هذا في المنطق وهو الذي  
يلحق لشي لا لامر ولا لا مواضع بل يلحق لما هو هو مثل المذكورة

والاثر والحرية باختبار فانها يلحق الحواس لذاته والحر والملك  
والحر والملك والسكون بل لذاته بل لامر اعني منه هو الجس والحس  
والمنطق يلحق لاه حواس واما وانسان واعلم ان هذا الكلام منه  
احتمال والصواب ان لعالم ان المنطق الحواس لامر احسن وهو  
الانسان **قال السج** ومن هذا اللوح اوحى الى قوله اعراض **التفسير**  
فقال ان يقول الفاعلة في هذا القسم هي ايضا فلان الفاعل  
ليس خارج عنه والنفصل كما ان يكون كذا في الشيء وبالحديث  
فيطلب شرح هذا الكلام من غير **قال السج** والعقول التي قوله حالات  
**التفسير** هذا الكلام حتى يكتفي ذكر هذا في المنطق **قال السج** وانقسام الى قول  
والواحد **التفسير** معناه كما ان الموجود وانقسام الى شيئا فيقوم  
مقام لاناوع ويساير تقوم مقام الاشياء **قال السج** ولاناوع الى قول  
بالعدد **التفسير** اعلم ان الواحد ما انقسام الواحد للحس والواحد لال  
والواحد في السمع والواحد في الاربطة والواحد بالحس والواحد في  
والواحد لاضافه في الوجود بال موضوع **قال السج** ولو احده الى قوله والواحد  
**التفسير** لما ذكر ما يحرك مجرى الانواع ذكر ما يلحق الواحد وهي هذه  
الامور التي كرا وسال من حيثها ان ساء السبع **قال السج** ولاناوع  
الى قوله والذات **التفسير** لما كان الكثر لعالم الواحد فان الواحد ايضا  
ان لعالم الانواع الواحد والواحد ايضا لعالم لواح الواحد في  
الحس السام عن هذه الامور ان شاء الله تعالى **قال السج** فقول  
الى قوله توسط شي **التفسير** لما كان موضوع هذا العلم الموجود وسبغ  
في الحس من ما يسميه ومعه انه ان سبغ ان الموجود وعني عن العرف  
وان الصورة مدبر لا يوصف على صور من اخر سبغ به العلم يمكن



بقية على بقية بنيت واجتج قلته بانه مد الكل من فلا سرج له قوله  
 على صورة تقوم في النفس بلا توسط شي معناه ان ما هو الوجود  
 بصورة اول ولا بد من عرض هذا المعنى الاول ان الوجود  
 الكل من ما ان الوجود المطلق هو الوجود الخاص فالوجود  
 الخاص هو وقت كنهه على كنه الوجود المطلق فكل من هذا العالم  
 انما هو وان الوجود اول الصورة هو ان كل احد يعلم بالمدى  
 ولما كان الوجود جزئيا وجوده كان الوجود واول ان يكون  
 بهما **قال الشيخ** وهو يعلم ان قوله عن **التفسير** اول للوجود بالمدى  
 الاول بالمدى الاول يتقسم الى الواجب لذاته والى الممكن لذاته  
 والواجب لذاته هو الذي لا وجود له فانه لا يمكن لذاته هو الذي  
 له وجوده في غيره والحجاب له انه لا يمتد منه الى غيره اما الممكن لذاته  
 فانه يتقسم الى جوهر وعرض **قال الشيخ** واذا اردنا ان قوله عن  
 لما تم الوجود الى الجوهر والعرض اراوا ان كنه الجوهر والعرض  
 كلاهما هو ان يقول كونه اسى على كونه على وجهين احدهما ان لا يكون  
 كل واحد منهما سائعا في الآخر فكلون الوجود في الحائط فانهما وان  
 بالمدى كل واحد منهما سائعا في الآخر فكلون الوجود في الحائط فانهما وان  
 يكون كل واحد منهما سائعا في الآخر فكلون الوجود في الحائط فانهما وان  
 احدهما سائعا في الآخر فكلون الوجود في الحائط فانهما وان  
 وحده يسمى الذات او المصنوع محلا ولا خلاف في ان كنه  
 على الحال في قوله فانه يسمى المحل باوه وهو في الحال صورة الجوهر  
 هو الوجود لان موضوع والعرض هو الوجود في موضوع **قال الشيخ**  
 فيكون ان قوله من بعد **التفسير** قد يكون السبب جوهر ومع ذلك

ان كل ثابا الصورة جوهر ومع ذلك فهي محل وهو السبب  
 مانه ان ثابا الصورة جوهر ومع ذلك فهي محل وهو السبب  
 لما هو الجوهر اراوا ان يسمى الجوهر الى الجوهر الحس اما وجه هذا  
 التسمي هو ان السبب وجوده هو كونه اما ان لا يكون وجوده في محل  
 واما ان يكون وجوده في محل لا يستلزم ذلك المحل في قوله فان لم يكن  
 وجوده في محل فاما ان يكون هو دار محلا لكونه في اخره واما ان  
 لم يكن فان كان محلا لكونه في اخره فاما ان يكون في ركب ويكون  
 سببا واما ان لا يكون فان لم يكن وجوده في محل ولم يكن في  
 داره محلا سائعا فاما ان يكون له فلا بد من كنه في المحل يسمى بالتحريك  
 او لم يكن فالتسمي الجوهر الى فليس له احد بالمدى وجوده في كل موضع  
 به ذلك المحل وهو الصورة اما طبعه واما حسه والى الذي يستلزم  
 ان محله يكون هو في ذاته محلا معهما وهو الجسم والى الذي يستلزم  
 ان محله يكون هو في ذاته محلا لا مركب ولا انقسامه وهو السبب  
 والى الرابع الذي ليس وجوده في محل وليس هو في ذاته محلا ولا علة  
 في المحل بالتحريك وهو العنصر والى اس الذي ليس محلا ولا هو في ذاته  
 محلا ولكن له علة تصرف في المحل بالتحريك وهو العنصر والى الخامس  
 الذي ليس محلا ولا هو في ذاته محلا ولكن له علة تصرف في المحل  
 بالتحريك وهو النفس قوله واما اذا كان السبب محلا هو موضوع فاما  
 سببه صا فاما مع احكامه عن هذا الموضوع وتذكرنا ان  
 في موضوع **قال الشيخ** واما ان قوله للطبقات **التفسير** المدعى ان  
 السبب الاول غير خالص عن الصورة الجسمية واعلم ان هذه المسئلة



لما رجع اشياء الهوى واذا كان كذلك وحسب ان لا يعلم ثابها على  
 اسباب الهوى فلا يرى لم فصل كذا **قال الشيخ** ويرد بهذا قوله  
 عرض **المقصود** من الكلام محال احد ما من كفتق ما به الجسم  
 المسهور ان الجسم هو الطول العرض والقياس وهذا طبل لان الجسم  
 حيا مانه هذه الابعاد المسند له ليس بجو ان يكون في تلك الجسم  
 او حطوطه للعقل لانه مكنه لعقل الجسم الذي يوكفه من غير قطع فيه بال  
 والخطوط والسطح قطع والما السطح فانه يرد الى حصة الجسم  
 حيث هو جسم مساهم والساخر عزرا حيل في حصة الجسم لانه يصح ان  
 لعقل ما به الجسم بدون ان يعقل كونه متساويا على الجسم انما هو جسم  
 لانه كمن يصح ان تعرف من الابعاد على روافا فانه لا يمكن ان  
 يكون فوقه فالتدنى تعرض اول الطول العالم عليه هو العرض  
 والعام علمهما في الحد المشترك هو العمق وهذا المعنى صورة الجسم  
 انما في الفرق بين الابعاد المحدودة والصورة الجسم الابعاد المتحددة  
 التي كل الصورة الجسم فمما ياب اكملت هي الصورة الجسم  
 ما ذكره في هذا المطلوب هو ان الجسم الواحد قد يتوارى عليه المعاد والمجد  
 مع مقدار جسمه المخصوص فاما اذا اخذنا قطعه سمعنا تسلكها ما كان  
 محتملة صاره لتصور قوله اريد من غير ما به بالعكس فان جسمه  
 مع اختلاف معاديره والكم مغايرة لغيرها في فالجسم مغايرة المعاد  
 قوله ليس كما ان يكون المعاد منه فيه معصية اطراف معصود غير  
 اللهم الا ان يعرض مع شرط اريد على الجسم مثل كرك او ما به متغا  
 ان الكثرة عالم تعرض محرکه فلا يوجد فيها خط واما المخصوص

والمنطق

والمنطقه فيها الغرض عن الحركة قوله واما الابعاد المحدودة التي مع  
 به فلسف صورة ليعتاد ان الابعاد الخالية في الجسم مغايرة للصورة  
 الجسمية قوله بل هي مبادي الكثر وهو لواحي لا مقومات معناه ان  
 الابعاد من باب الكثر وهي غير داخل في حصة الجسم بل هي من الواحي قوله  
 والمصورة جسمانه لا يردل عنه وله مع ذلك الاعداد محدودا بنهاية وكما  
 منه ما ذكره او هو ان الصورة الجسمية مغايرة لهذه الابعاد لان الصورة  
 الجسمية ما فيه مع دل هذه الاعداد وغيره فقول كثره انما هي بعض الام  
 معناه ان ما يكون هذه الاعداد لانه لعقل الاحكام كالعقل فانه  
 القدر والشكل لا عار فانه واما الكلام ليس به رادده فانه **قال الشيخ**  
 يقول ان قوله عرض **التفسير** المقصود من هذا الفصل اشياء  
 للصورة الجسمية وتعرف بان الصورة الجسمية اما ان يكون نفس الاتصال  
 ان يكون طبيعة يميزها الاتصال واما كان فاساس سول للصورة الجسم  
 ما تبا اما اذا كان نفس الاتصال فلا يميز الجسم متصلا من تفصل  
 ان يكون منها سابقا لهما ثم ذلك اما ان يكون الاتصال واما ان  
 يكون سببا معار لهما والبعوة كهما ومحال ان يكون العقل الاتصال  
 نفس الاتصال لان العقل ليس كما ان يوجد مع المقبول والاتصال  
 محال ان يكون العقل الاتصال نفس الاتصال لان العقل ليس  
 كجسم ان يوجد مع المقبول والاتصال محال ان يوجد مع الاتصال  
 فاذن هو شي غير الاتصال وهو ايضا فاعل الاتصال والاتصال  
 واما اذا كانت الصورة الجسمية امر مزمع للاتصال فالامر منه كذا  
 مست ان ههنا سائر الصور الجسمية فاعل لها وذلك هو الهوى



فان قيل ما ذكرتم لا يدل الا على سوب مادة الجسم العامل للانفصال واما  
 الجسم الذي لا يعلى لا انفصال كالمثلث مثلا في الذي يدل على سوب  
 مادة له فيقول الصورة الجسمية صفة متحدة في كل الاجسام فاذا كان  
 بعضها تاما مادو كان الامر في جميعها كذلك لانهما ان احاطت لهما  
 ال مادة ووجب الاصلاح في الجمع وان لم يحج الى مادة وجب الاتفاق  
 في الكل ورتب الى شرح المسئلة ان الالقاء والصورة الجسمية لا  
 لها من موضوع او سوب لكونه معناه ان الالقاء متفرقة الى موضوع  
 كل فنه والصورة الجسمية محمولة الى سوب كل منها وذهب الى الموضوع  
 والبولي والالقاء والصورة الجسمية والفرق بينهما واعلم ان ذكر الالقاء  
 وقع مبنيا على الالقاء فنه قوله الالقاء والبولي من مقول الكليم فانهما  
 هذا الكلام لا يعدم فلا يند في ذكره قوله واما الصورة الجسمية فلانها  
 اما ان يكون نفس هذا هو المقصود وهو ان سوب للصورة الجسمية  
 وقد خصاه قوله وهو الذي ليس بالمتحد والصورة الجسمية مصغر ذلك  
 المكمل جسيما واما قوله واما قصوره فانه صورة جسم لا كلف فلما  
 يجوز ان يكون بعضها تاما في سوبها والجواب عن السؤال الذي ذكرناه  
 فلا يعدم **قال السج** ونقول ان اوله لا يغير **التفسير** العرض من هذا  
 الكلام اثبات البولي يستحيل فلو ما عن الصورة الجسمية وقد ذكرنا  
 هذا المطلوب تحت الجواب الاول هو انه لو قلت البولي عن الصورة  
 الجسمية بعد ان كان موجودا بالفعل واما ان يكون لها موضع  
 واما ان لا يكون والتمسك بمسألة تمسك فلو ما عن الصورة الجسمية  
 واما فلان القسم الاول يمتنع لانها لو كانت داب وضع تاما

يشتمل والالقاء لا يمتنع ومحال ان ينتظم لانها لو كانت ذات مقدار  
 فيكون جسيما وقد فرضنا لها سوب كذلك هذا خلاف ما يجب ان لا يمتنع  
 الالقاء جسيما يكون بطلان ذلك واما وضع فممكن ان ينتهي اليها  
 فخطان وج لا يكونان ان يكون ملك السوط تحت من السطرين اللين  
 اما طرفا الخط ولان لا تحت فان تحت منها هذا التفتت النقط هذا  
 عطف وان لم تحت بعد ذلك السطرين في ملك السوط وهي منفردة  
 محاذة فاما ايضا منفردة وان كان الخطان بها سوب فلهما سوبان غيرهما  
 والكل من فلهما كالكل من الاول وبعضه في ملك الالقاء لا يند في الخط  
 المسائل بطلان ما سب ان البولي لو كانت عالية عن الصورة الجسمية  
 ان يكون داب وضع ويكون الالقاء سارة واما فلان لا يمكن ان يكون  
 داب وضع لانها لو كانت كذلك فادافرض ان المعدل حل بها فاما ان  
 كل منها وضع واما ان كل منها على اتصال وديع ومع ان كل دفعه  
 المتعارفين صا دابا حب الصا الف الالقاء محال صا دابا في حيز  
 يكون ذلك الجوهر محلا وادافرض من غير محله اختلف ومحال الصا ان  
 كل فيها المعدل على السطاط وديع لان كل ما سب ان لا يمتنع فلهما  
 وكل ما رجات فهو داب وضع فنه الجوهر جسيما يكون داب وضع داب  
 فرض غرضي وضع هذا خلاف ولما بطل التمسك بعين ان البولي لا  
 تعري من الصورة الجسمية **قال السج** واما فلانها ان اولها الجسمية **التفسير**  
 هذا هو الجواب عن المسئلة التي استحال تعري المادة عن الصورة الجسمية  
 لو كانت البولي لها وجود خاص معلوم غرضي كم ولا يند في اعتبار  
 ذاتها ثم عرض لها الكليم وميرتها ذات الجواب بالعرض فيكون ما هو  
 معلوم بانه لا يند في العرض لان سطل عنه ما معلوم به بالنقل



لورد وعارض عليه يكون ح للمادة صورة عارضة بها يكون وجود  
 بالقوة والفعل وصورة اخرى بها يكون خروا عنه بالفعل  
 يكون من الامر من شئ مشترك هو العاقل للامر من شئ بان يصير  
 مرة لشيء حور ان يصير مرة في قولان يصير مرة في قولان يصير  
 الان هذا الجوهر وصاحب بالفعل اثنين ثم صار شيا واحدا  
 بان جعلنا صورة الاسباط طالح اما انما هو واحد لكل واحد منهما موجود بها  
 لا واحدة ان الواحد اعمدها معدوم والاخر موجود فالمعدوم يمنع ان  
 متحد بالموجود وان عدا جميعا حدثت سالت بها غير محسوس بل  
 فاسدس وسمها ومن الثالثة مادة مسكرة وكلاما في نفس المادة لاني  
 سمى في مادة فالمادة الجسم للامر في الصورة الجسم هذا المختص بهذا  
 الكلام ونرجع الى سرج المن وانما قائلها لا يحل ان يكون وجود  
 وجوده فاعل يكون وايضا فاعله شئ ولما ان يكونها وجوده خاص بمعدوم لم  
 يقبل العلم ان هذا الاسم غير محصور ومع ذلك ففي هذا الكلام خلل  
 لان السؤل اذا كانت قابلية اما ان يشترط من قولك فيكون وجود  
 الخاص المقوم فذوات كم وخدمات كم معناه ان السؤل اذا  
 كان موجودا فالعقل الصورة كان حالة الصانع المعدور لا يكون  
 لها اجزاء بالعقد قوله فيكون المعدور الجسمان من هذا صوابها كذا  
 لها اجزاء بالعقد قوله وقد يعجب جوهر ان يفسرها فذوات خسر  
 نفسها معناه ان السؤل لا يكون في ثلاثة امثلة او لاني في قوله  
 مسكوبا هو معدوم بالاجزاء ليعرض ان يطل عنه ما معدوم بالفعل  
 لورد وعارض عليه اعلم ان هذا الكلام متصل بقوله ان عرض  
 لها المعدور وصير ذوات اجزاء بالعقد يكون ما هو معدوم ما لا يخلو

مطل

مطل عن ما معدوم بالفعل قوله فلنفرض الان هذا الجوهر قد صار  
 بالفعل اسن وكل واحد منهما بالعدد والمادة اما اذا فرضنا هذا  
 الجوهر الذي يصير مرة وغير مقسمه صار بالفعل اسن واحد منهما  
 بالعدد والمادة اما اذا فرضنا هذا الجوهر الذي يصير مرة وقد  
 عارض الصورة الجسم فاما ان يكون كل ذلك الجوهر ساد او خروا  
 اما ان يكون محال له والاول محال والآخر ان يكون اسن مع غير  
 كونه مع غيره ومحال ان يكون محال له لان ذلك الاختلاف اما ان  
 يكون بالاسم او لوازمها وبعبارةها وقال ان يكون بالاسم ولو انما  
 لان الطيف واحد ومحال ان يكون الاختلاف بالعوارض هو ان يكون  
 احدهما كلا والاخر جزرا وان المادة اصل ايضا بالصورة الجسمية  
 كانت موصوفة بالتقدير مسمى كانت موصوفة بالتقدير كما سب الجسمية صله  
 فالما واصل حصول الصورة الجسمية كات موصوفها بالصورة الجسمية  
 على **الاسم** ولان هذا الطيف **النفسي** هذه تحذف عن العلم السؤل  
 لا السؤل عن الصورة الجسمية والمختص بها ان السؤل لا مقدار لها في نفسها  
 ومع كون جميع المعادير بالاسم السؤل على السؤل فادخل الصورة  
 منها وصارت ذات مقدار معين فاحصها بذلك المقدار لا يد لها  
 موصوفها على ذلك وذلك الموصوفها اما الفاعل واما امرنا على الماد  
 ومع ان يكون الموصوفها لذلك المقدار المعين هو العاقل لانه اذا لم يكن  
 في المادة السؤل لذلك كان محصورا بذلك المقدار رجحتم غير مرجح  
 وانه محال وان كان الامر من المادة سؤل على المقدار كما سب السؤل  
 موصوفها بالصورة وهو المطلوب **قال السج** وانما ثلاثة الى قوله وهذا  
 من **الاسم** هذه تحذف على انه لا يجوز لغير السؤل من الصورة الجسمية



ويعبر عنها انها صفة من الصورة الجبرية فاذا طغت فيها الصورة الجبرية  
 ان يحصل في جميع الاسرار وهو محال اولا يحصل في خبره محال  
 الصفا والاما حكمه وانما ان يحصل في خبره محال وان يكون محصا  
 بمعنى بعضه ذلك **قال الشيخ** وايضا فانه ان قوله لها عديم  
 المعصوم ومن هذا الكلام انساب الصور النوعية وتخصها بالجميع لا  
 كقولها ان يكون فاما للتشكل والتفصيل وانما ان يكون فاما انما  
 والقسم الاول هو العنك وانما ان يكون فاما انما وذلك انما ان  
 بسهولة او عسر وانما كان فهو على احد الصور المذكورة في الطبعات  
 قوله فاذن المادة الجبرية لا يوجد عارضا الصورة لما فرغ من ذكر البراهين  
 وذكر السيرة وحيث ان المادة لا تعارض الصورة وانها لا تقوم بالنفعل اليها  
**قال الشيخ** فاما الصورة انما ان قوله انما **الشيخ** عادة السج في سائر الكتب  
 عارضا ما كان من بعد اساسا مسلحا حلوا الهول من الصورة اسلح  
 حلوا الصورة الصفا عن الهول اذ انما لما كان يمكن ان تعرف هذا من لال  
 اسلح حلوا الهول عن الصورة الجبرية لا حرم لم يذكر هذا المطلوب من  
 واعلم ان المقصود من هذا الكلام انساب عدم الصورة على الهول  
 وهوان الصورة من انفسها لا تعارض المادة انما الصورة لا فاك  
 وانما تعارضها الى تعارض من صور العناصر من الصورة لعدم على المادة  
 لوجها والمقصود من هذا الكلام انساب هذا المطلوب وسان ذلك  
 وهوان المادة معصية الى الصورة لانها اذا ردت المادة لم يسلها  
 يوجد له من ان المادة لا تعارض عن الصورة فاذن الصورة على  
 الهول سانه عليها علمها انما على مطلق الهول وانما ان يكون الى  
 او واسطة لعدم اخر نعم الهول بها مطلقا او يكون سرية لعدم باجاء عنها

نقوم الهول ومحال ان يكون الصورة عللا مطلقا لوجود الهول لا الات  
 ولا مطلقا مطلقا اما الصور التي تعارض المادة فلان الهول موجود  
 فان هذه الصورة مسدلة متعززة والمتعززة لا يكون على الثاني انما طغت  
 ان الهول مستمرة بانه لا لها لوعدم لا تعزب الى الهول اخرى فترجم  
 التسلسل وانما الصور التي تعارض الهول لا تعارضها انما طغت لوكا  
 على الهول مطلقا لكان سانه عليها مطلقا لكان الاساس الر  
 ان على ما به الصورة ولوجودها سانه ايضا عليها ليس كذلك اذا  
 المشي والسجل في الامور التي لا يوجد الصورة الجبرية لانها ومعها  
 والهول سانه ولما نطل كون الصورة على مطلق الهول ولا واسطة  
 ولا واسطة من انها يكون سرية لعدم نعم انما المادة ولترجع الى  
 شرح المس من الصور انما صورة لا تعارض المادة وانما صور عارضا  
 المادة ولا تعارض المادة عن صلتها انما انما انما هو اسلح معاه ما ذكرنا  
 ان الصور يعم الى انما تعارض المادة كصور الاطلاق والى عارضا  
 كصور العارضا وكذا الصور التي تعارضها الى عارضا فان عارضا فيها  
 لتعزها تعزب تلك الصورة معاه انما ان الهول لا تقوم الا  
 بالصور فاذن ان الصور عارضا فوامت الصورة لتعزها  
 صورة اخرى فاما قوله فكون الصورة مبرجة واسطة لم المادة والمستقر  
 معناه ان العز او اسلح المادة تعزب الصورة كات الصورة  
 من المادة والمستقر قوله والواسطة في العموم ولا عموم وانما نعم  
 برعم معناه ان الواسطة تعزب ولا نعم تعزب برعم فواذ في العلة العز  
 من المسجلة الباعني ان الصورة على برعم معناه المادة وولان كات



تقوم بالعلة المستتعة معناه ان كانت المادة تقوم بالعلة المستتعة  
 بواسطة الصورة متصفاً بوجود الصورة او لانه العلة المستتعة ان لم  
 وجودها من العلة على نفسها لم يخذل المادة بها كان معها على المادة  
 اظهر قوله واما الصورة التي لا تعاقب فلا يصل للمادة عليها ان  
 والمادة من الصورة التي تعاقب المادة مع المادة سواء كان  
 السات والادري ما العرض في هذا قوله ثم المادة انما حصصها بالعلة  
 افاذها اياها معناه ان احصاها تلك الصورة تلك المادة لانه  
 تلك الصورة قوله ولو كان لها تلك الصورة لداها تلك كل مادة  
 كذلك معناه ان تلك الصورة لو حصصها حصصها تلك المادة  
 نفسها لا لا خارج فكان كل جسم كذلك لكنه ليس كل جسم كذلك قوله  
 تلك العلة انما نسبتها بها معناه ان العلة المحددة للصورة ثم المادة تلك  
 الصورة قوله ولو لا هذه الصورة لكانت اما ان تلك المادة موجودة  
 اخرى او لعدم سبب احصاها فاده الصورة التي لا تعاقبها لانه لا  
 تلك الصورة لكانت المادة تكون فاده بصورة اخرى او صار بمعد  
 وكلا الامر من نفسان قوله فاذن معناه ان هذه الصورة نسبتها بها كان  
 كانت معناه ان العلة المحددة للصورة تعرف ما وها تلك الصورة  
 سبب المادة بالصورة المتعارفة ان على قوله فاذن الصورة اقدم من  
 هذا معناه ان **قال الشيخ** ولا يجوز ان قوله بالمعقول **التفسير** هذا الكلام  
 يصلح هو بالسؤال معناه انك ان تقول ان لم لا يكون ان يكون الصورة  
 ما بعده واما يخرج الى الفعل بواسطة المادة والحوادث من حيث احدا  
 ان المادة هي التي يصح عنها ان العقل لها ان نسبتها بها بالصورة

يخرج الى الفعل بواسطة المادة بواسطة الصورة لان المفهوم للمادة هو  
 العقل على تحت واما سببها ان الصورة التي لا تعاقب السؤل لا يكون ان  
 السؤل على انما لم يثبت اها على السؤل والمعلول لا يكون على لعله  
**قال الشيخ** ولا سبب ان قوله يسمى هذا **التفسير** المقصود من هذا الكلام  
 ملك ان كل واحد من السؤل والصورة لا يكون ان يكون على وجود الاخر لانه  
 لم يثبت من الدور وهو محال **قال الشيخ** وسبب ذلك ان قوله بالمعقول **التفسير**  
 العرض من هذا الكلام سبب الفرق من الذي هو مفهوم من سبب ذلك  
 لا تعاقب والصورة لا تعاقب السؤل لان السؤل على وجوده لا يكون  
 في السؤل على وجوده فان المعلول لا تعاقب السؤل لان السؤل  
 على انما في تقوم الصورة امر من انما معناه في تقوم السؤل امر طاق  
 الصورة قوله وسبب ان كل صورة في مادة محبة لعله هذا الكلام  
 من فلا فاده في مادة **قال الشيخ** فصل فالاولى ان يكون الوجود  
 العقل المقصود من هذا الكلام سبب ان الوجود معقول على ما يحتمل  
 الجسم لانه معقول على ما يحتمل سبب ان ذلك هو ان الجواهر  
 اولى بالوجود من العرض والجواهر التي ليست احكام اول الجواهر الوجود  
 سوى السؤل والجواهر التي ليست احكام من السؤل والصورة والجواهر  
 المعاقب قوله لا تعاقب وجوده لان الجسم والحوادث معلولة معناه ان  
 لا نفس وجود المعقولات لان الجسم والحوادث معلولة على سبب ذلك الام  
 لا يكون جسم ولا كان يسمى على نفسه فاذن لا بد من جهر متعارف يكون  
 على المعقولات وهذا الكلام لا يثبت هذا الموضع قوله فاول الموجود  
 ان يستحق الوجود الجهر المتعارف السبب الصحيح ان يقال اول الوجود



في استحقاق الوجود والواجب لانه في الجواهر المتعارضة في الصورة ثم  
 ثم السؤل قوله في وان كانت سببا للحجم فانها ليست بسبب لظفر  
 الوجود بهذا الكلام جوابا عن سؤال وذلك ان يقول السؤل السبب  
 للحجم والسبب الاول في استحقاق الوجود في السبب فالسؤل اقول بالوجود  
 في الحجم جوابا ان السؤل السبب فاعل للجسم بل هو قابل فقط للجسم  
 السؤل وزادوه وجود الصورة التي هي اكل منها قوله في العرض معام  
 العرض اولي بالوجود ثم لا عرض من في الوجود **قال الشيخ** واما ما اورد  
 الي قوله زاده عليه **الفسر** بعضهم يورثون ان المعولات في المصطلح  
 وبعضهم يورثونه في الالحاق ووجه ايراد في المصطلح هو ان المقصود  
 معرفة مركب علوم او طوبى لتوصل بها الى علوم او طوبى غير معلوم  
 ولا شك ان معرفة المركب موقوفة على معرفة المعولات وبنسبة  
 الابداء يذكر المعولات ثم يذكر الاول وهو المركب الحركي ثم يذكر  
 الثاني وهو المركب السكوني ووجه ايراده في الاظهر هو انه يحكى عنه  
 الجعاقون الكتاب والالهى موضع النكت عن الكتاب والسبح اوردوا  
 سائدا في هذا الكتاب في المصطلح وذكر شيا اخر ههنا قوله شيا  
 في المصطلحات يمنع لا يكمل هذا الموضوع زاده عليه الخ في مذهبنا في  
 هذا الكتاب ليس كذلك لانه لم يذكر الاسماء في **قال الشيخ** واكمل الى  
 حتى في **الفسر** ههنا مكان الاول في نعمتكم انكم قد ذكرنا في المصطلح انكم  
 ما لانه يحل المسألة واه بالطقس والتفاوت ولده هو اما مفصل في ذلك  
 يمكن ان يوضح في اخره طمان على حد من كى يكون ههنا لا خادع  
 عداه للوجود والافراد هو اما ان يكون قار اكاد وان لا يكون

والقول هو المعدل وهو اما مفصل العربة امدا وواحد حسب وهو الخط  
 ولان يكون في حيزين فقط وهو السطح واما ان يحصل في ثلث جهات  
 وهو الحجم والعلم واما مفصل وهو ان يكون ان يفرق في اوجه اسلاك  
 على حد مستركة وهو العدد فان الجنة ادا قسمت الى اثنين وثلث  
 هذا مستركا فان ثلث واحد من تلك الثلث يكون ذلك الواحد مستركا  
 بين الاثنين اربعة وان احدث واحد احادها ثمانية صار الحيز الى ثلث  
 فيكون هذه احوالها المعداد طاعت ان معارف الحجم والى الجسم  
 مفصل غير مركب في احوال اخرى مما سبه والدليل على وجود السطح ما سبه  
 كما يابى الجسم لانه لو لا سوب ما يلا سبال ان يعمل السطح فان  
 مثل المساهي عارض من عوارض السطح والعارض عن جسمي تحت  
 ان يكون مساحا عنه فلهما هي مساح عن السطح والمساح لا يكون في السطح  
 للمعتمد فيقول يجوز ان يكون المساهر مساحا عن السطح وان كان سوب  
 للحجم مع ما على سوب السطح فان الى الاوسط قد يكون معلولا للأكبر  
 وان كان على سوبه للاصغر واذا سب السطح من الخط لان السطح اذا  
 قطع حصل الخط وطم الخط سوب الخط لان الخط اذا قطع حصل  
 السطح **قال الشيخ** ومنه خبر انكم الى قوله معول الكلف **الفسر** موضوع علم  
 الهندسة المعداد الذي هو كلف المصطلح وموضوع الحساب العدد الذي  
 هو كلف المصطلح وموضوع العلم الطسق الجسم من جهة ما يحرك كونه  
 وموضوع علم الاخلاق نوع من انواع المال والكلية في كلف **قال الشيخ**  
 وما كان الى قوله كلف **الفسر** اسوف الجواهر واعلاما في الفصل لانه  
 فاعلم بذاته لا اسماء فيه ولا مركب مورق في غير سبب الاله في فصل  
 التعمق لا سباله ولا يحتاج الى اسماء من غير في الكسب كما له



من جمع كماله لا يمكنه ان يتصل به بالفعل ثم النفوس فانها سلمت في القول  
 انما هو محض على الاجسام فهي موزعة وسائرة والعقل موزع  
 من غير الجسم فانه معصية في واديه بالقوة كمن من السولى والصورة لا تؤثر  
 في من الاله من حيث هو حكمه وان ارادنا ان نرى معنى راد على الجسم في  
 عن غير محتاج الى امر خارج وانه حتى يحصل له كماله كماله في نفسه  
 له بالعقل على القوة وانما يتصل بالفعل لا يتصل به غيره فهو كماله  
 والعقل واحد في الجوهر السولى لانه لا وجود له في واديه الا بالقوة والشر  
 الاعراض الاعراض القارة المسماة الوجودية الاعراض الاعراض القارة  
 التي لا يوجد وسطا العار الذات واحسن الاعراض كماله في حده الوجود  
 القارة القارة التي لا يوجد وسطا الاعراض الاعراض القارة مثل الزمان  
 فانه قد يسان الزمان بمقدار حركة الجسم من حيث لهما سعي الى  
 سعيهم وما قال **الشيخ** ولا شك ان قوله او غير من **العصر** العرض  
 من هذا الكلام انما هو عرض هذه المعولات اما الاضافة والوضع  
 والعقل والالفعال والحد والسنه الى الزمان والكون في المكان  
 فالرسل على عرضها انما هو في موضوع وتوسع وجودها دون  
 الموضوع وذلك هو العرض اما الحكم والمحصل منه قد ذكرنا انما هو  
 لانه نظري وروى الجسم ان كماله والارادة في انما هي انما هي غايته  
 للحركة والمكان ايضا سطح لما هي ولما هي ان السطح عرض من  
 ان المكان ايضا عرض واما الحكم والمحصل وهو العدة والقول  
 شئت عرضة سعي على الواحد فان كان الواحد هو كماله كان العدد  
 المركب منه لا محالة جوهرا وان كان عرضا كان العدد ايضا عرضا  
**قال الشيخ** وعمل العدد في قوله وسرك منها **العصر** هذا الكلام

على كسبين احدهما البحث عن كون الواحد ازيد او على لما بيته وثانها  
 ما كان كونه عرضا اما الاول سببه من وجهين احدهما ان الواحد يطلق  
 على لما هيات المخلقة كالاسنان والفرس والعقل والنفوس فلو كان  
 الواحد عرضا لما به لا مسح ذلك وانما هي انما هي انما هي  
 وانه الواحد مع السك فيهما واحد لانه لا يكون الواحد الواحد  
 نفسا لما به وجوه لا معقولا لما به ذلك فليكن الواحد ازيد  
 على لما بيته وانما الثاني فلان وحدة الجوهر سببه لوجود العرض  
 في مفهوم كونه وحدة ذلك المعنوم ان كان حيزا استحال حصوله في الجوهر  
 لان الجوهر لا يصدق على العرض وان كان عرضا لم يمسح حصوله في الجوهر  
 لان العرض لا يصدق على الجوهر فلو لم يكن الواحد عرضا فثبت  
 ان الواحد عرض واحد او اذ كانت الواحد عرضا كان العدد والذات  
 من الوحدات او ان يكون عرضا وارجح الى شرح المتن قوله والعلة  
 يقال للصورة المارة التي في النفس معناه ان العدد يطلق على  
 الماسة في النفس وحكمها حكم العقول لانه ليس كمالا من عرضا او لم يكن  
 بوجهه يقال للعدد الذي في الاشياء المجتمعة التي كل واحد منها واحد  
 فليكن في الواحد عدد ومعناه الوليدة يطلق على الاسباء المجتمعة  
 على الكل ولديتها واحد ونال الجميع منها عدد قوله ليس الواحد  
 من الاعراض لانها هي الاشياء معناه ان المنه من الواحد منها خارج  
 من لما هيات التي يطلق عليها انها واحد ولها ليس الواحد مقولا لما  
 سببه الاسباء اقول لما كان الواحد من نفسه ان يكون معقولا وان لم يكن  
 عارضا لاجرم قال ليس الواحد مقولا لما به الاشياء قوله بل يكون



الماء سببا اما اسنانا وفسا او عطلا او نعاما يكون ذلك موضوعا  
 بانه واحد موجود في الدليل على الواحد به ليت نفس مضمون  
 الماهية وقد وردنا قوله لم يكون ذلك موضوعا بانه واحد موجود  
 هذا ايضا يدل على ان الواحد خارج عن الماهية كما ورد في البصيرة  
 خارجة على الموضوعات حاله في قوله ولذلك ليس من فلك ما يمتد  
 من الاسماء وبذلك الواحد حتى لو ثبت ان يصح لك انه واحد  
 حجة اخرى على ان الواحد ليس بنفس الماهية ولا مقولا لها لانا اذا  
 قلنا ما به شئ وما به الواحد لم يكن ان يكون عليها كونه واحد  
 فلو كان الواحد بنفس ما به الشئ او مقولا لها لكان ذلك قوله فالا  
 ليست ذات شي منها ولا معونه لانه مل معونه لانه هذا هو  
 ما ذكره الدلائل قوله وكذلك المادة تعرض لها الوحدة فكذلك  
 عارضة لها معناه ان الماهية قد تعرض لها الوحدة فانه واكثره ان  
 وهذا يدل على معارفها الماهية قول فلو كانت وحدة الوحدة طسعة  
 لكان لا توصف بها الا الجوهر وليس كذلك ان كان طسعا طسعة العرض  
 ان لا توصف بها معناه ان الوحدة توصف بها الجوهر وتوصف بها العرض  
 وهذا يدل على ان الوحدة عرض اولو كانت جوهر لا مع ان كل  
 على العرض انما اذا كانت عرضا فانه لا يمتنع ان توصف بها الجوهر  
 قوله فعداها هذه الوجود العلة الى اخره معناه يجب ما ذكرنا من  
 الوجود ان الوحدة عرض فاذا ثبت كون الواحد عرضا لزم كون العدد  
 عرضا لكونه مركبا من الاعداد **قال الشيخ** وليس كل ايضا اني قوله ان  
 اعراض **التفسير** المقصود من هذا الفصل بيان ان الكيفيات

المحسوسات اعراض للجوهر منهم من ينسب ان الكيفيات المحسوسة هي الالوان  
 والسواو والحرارة والبرودة والسبب بها جواهرها لظلال الاحسام وخص  
 هذا الدليل هو ان يقال بهذه الكيفيات ان كانت جواهرها ان يكون  
 جواهرها واما ان يكون جواهرها عرضا بانه فان كان جواهرها عرضا  
 فاما ان يكون تحت جميع من تركيبها احسام واما ان لا يجمع فان اجمع  
 من تركيبها احسام يكون فالا لانه لا يجمع من تركيبها ماله قد ورد لك ان  
 وان كان لا يجمع من تركيبها احسام فاما ان يكون تحت جميع ان يمارى  
 الجسم الذي هو في الواقع فان صح فاما ان يتصل من جسم الى جسم وتلك  
 الابواب واحد منها لزم انه اذا قصد السابغ في جسم ان يوجد في الاجسام  
 الماهية لوزن انشا ان لا يكون له قوام به وان جسمه وذلك بالعرض  
 فان لم يكن في جسم لزم ان يكون طول وعرض وحق هو لون ومعنا بانه  
 طول وعرض وهو ليس معنى انه لون وقد رول اللون ومعنى ذلك  
 الطول والعرض والعقوبة فان يكون فذلكا للون طول وعرض  
 وحق فخر هذا او يكون لم يكن الا بهذا فان كان اللون قد ارغف هذا  
 فعدو كل بعد في بعد فعدسا عارده وان كان اللون ليس له عرض  
 طسعة لذات اللون مقدار مل مقدرا على كل واحد وهذا لا يخلو وهذا  
 يظهر انها ليست حسانه وانما اشارة واما في الجسم فاما ان يعوم معناه  
 ان لا يعوم فان لم يكن كان عرضا وان قام معناه فان يكون محسوسا  
 واما ان لا يكون فان لم يكن محسوسا لم يكن ماضيا لان كلامنا في السبب  
 الذي هو سببه ان يجعل عرضا في العرض وان كان محسوسا وجب ان يكون  
 في جسم لانه لو وجد اللون في جهة ولا يكون هناك جسم لزم ان يكون ذلك



مخالفت ان هذه الكيفيات امور قائمة بالاجسام غير متوقفة لها وهي  
 الاغراض **قال الشيخ** في قسم الى قوله حركة الغاية **العلم** وكرهه الحكم  
 العلم الغاية ويخص كلامه بان العلة الغاية بها مائة لا يكون علم ما حصل  
 في النفس من الغايات اما ان يكون امورا حادثة سادى اليها الحركات او  
 ان لا يكون كذلك فان كان امورا حادثة فهي موجودة في الالفاظ  
 معلولة لجميع العلل فيكونها بمثابة علمه وجودها ويكون وجودها  
 معلولا لمعلولها بمثابة واما اذا لم يكن امورا حادثة لم يكن سائر العلل  
 معلولا لوجودها فان العلة الغاية واما علمها بما يتبين علمها بالعلل واما  
 كونها معلولة بوجودها فذلك ليس بواجب ان كان حادثة كانت  
 معلولة في وجودها لسائر العلل ولا فلا فادون علمها لسائر العلل  
 لذاتها واما معلوليتها لسائر العلل فليس لذاتها بل لحدوثها في  
 الشرح المختار قوله فلا فالعلم ما فوق حصول الوجود عن المعلول و  
 مبدء سائر في الوجود ان العلة الغاية يتأخر عن سائر العلل في  
 الوجود ويستند عليها في الشبهة التي هي في النهاية قوله والغاية  
 هي شئ فانها مبدء سائر العلل وهي علمه العلم في انها علم غايته  
 وبما هي موجودة في الالفاظ فلا يتأخر هذا كما ذكره ومعاذ ان العلم  
 الغاية مبدء بالعلم على سائر العلل بالفضل لانه ما لم يكن العلم  
 عرض في الفضل لا يتأخر عن سائر العلل في الالفاظ لانه ما لم يكن العلم  
 لا يحصل من العرض قوله واما لم يكن العلم الغاية علمها لغيرها العلم  
 الغاية كان العلم ما فوق سائر العلم في الالفاظ قد ذكرنا معاذ قوله  
 وليس ان يكون الحاصل عند التمرس هو ان العلم الاول والحركة

الاول في كل سبي مبدء العلم مبدء الفعل من العلم اما ان  
 يكون علم سبيل القصد والارادة واما ان يكون علم سبيل العلم  
 والقسم الاول لا بد وان يكون غايته فعله ما فوق علمه في الالفاظ ولا  
 العلم لانه وان يكون غايته فعله هو العلم والحركة وذلك سبيل العلم  
 والعقول **قال الشيخ** واما سائر العلل الى قوله **العلم** لعل ان يقول  
 العلم لعل اذا حصل الملاءمة بين العاقل والفاعل مع سائر الالفاظ  
 كما ان المعلول بهذا الكلام انما يتحقق عند تقدم سبيل العلم  
**قال الشيخ** ولعل اذا كان احسن من المركب والفاعل يعرف لان العاقل  
 الاول لا مبدء **العلم** قول كمال الحجة والبرهان في الحاشية الخطا  
**قال الشيخ** ولعل يكون ان قوله علمه **العلم** ذكره هنا فتمت للعلل  
 القسم الاول العلم اما ان يكون بالذات واما ان يكون بالعرض وذلك  
 علم وجهين لانه اما ان صار علمه يعني غير الذي وضع واما لانه يفعل  
 بالذات فعلا ثم يلزم من فعله فعل اخر والاسماء مذكورة في الكتاب  
 اثبات العلم اما ان يكون بالقوة واما ان يكون بالفعل اثبات العلم  
 يكون قسرا من لا واسطتها وبين المعلول واما ان يكون لجهة الرابع العلم  
 المأخوذة واما كنهه والحقس العلم اما ان يكون خاصة واما ان لا يكون  
 واسطه هذه الاسماء مذكورة في الكتاب **قال الشيخ** واعلم ان العلم الى قوله  
**العلم** الاجسام الطبيعية الى الاجسام المركبة من الهول والصورة  
 ولا يمكن ان لا واسطتها من الهول والصورة في حق الاجسام المركبة  
 منها اما الفاعل فهو واسطتها للتصور وحدثا واما هو علمه للتصور والمأخوذة  
 واما ان يقول الواحد لا يصدر عنه اما ان معاكفة يكون الفاعل



عليه قوله ولما العا... فاعلم ان العا...  
 حيزه **قال الشيخ** واعلم ان العا...  
 الكلام سان ان يامر العا...  
 دوام العا... لا يوجب في كون العا...  
 كلامه هو ان لا يرافقه احد...  
 الحاصل في المثال وما منها...  
 بالعدم فيقول العا... ان يورث...  
 العدم في محض ولا يراد...  
 بها محضاً وانما ان يورث...  
 محال لان كون هذا الوجود...  
 حصل فانه محال لانه ان...  
 لتسعي عن المورد وانما...  
 بالفاعل هو الوجود لما...  
 لا يختلف ما خلاص ذلك...  
 دوام العا... فاعلم ان...  
 ان يصرح لفظ الكتاب...  
 بعد عدم كون المعنوية...  
 العا... لانه امور...  
 الكتاب على مرسى العدم...  
 العا... في علة ال...  
 فيه احصر على ذكره...  
 فيكون هذا في الوجود...  
 فيكون هذا في الوجود...  
 فيكون هذا في الوجود...

لا لعل ان وجوده من عو...  
 ذلك من امر العا...  
 صرح بان عدم الحاد...  
 كما قولنا ان العا...  
 الاخر منه لم يصرح...  
 بعلمنا ان ذلك الوجود...  
 ذلك الفاعل...  
 ذلك ولا يستلزم...  
 الصريح الا بعد العدم...  
 لا يصح بعد العدم لان...  
 ليس من العا...  
 قولنا ان اذ عر...  
 ان العا...  
 يبرر ان الحاد...  
 الاتحاد والحوادث...  
 كمال ان عر...  
 من وان عر...  
 فهو الصا...  
 ان العدم...  
 لا يصرح فيها...  
 انها في باب العدم...  
 فيكون هذا في الوجود...  
 فيكون هذا في الوجود...  
 فيكون هذا في الوجود...



فيبدأ والعصر من آخر من حيث انه آخر وانما وح ان يكون من  
 اخر في اخر لان الشيء الواحد لو فعل في نفسه لكان ذلك الاول  
 فالاول في فعله هو مجموع وسعدر انما هو فانه يجمع ان يكون  
 الشيء من غير نفسه لانه لو كان من غير الشئ من نفسه لكان له  
 الصفة له ما دام وانه موجود اوله لكان كذلك لم يمتنع ان في الصفة  
 ان لا يدون يكون من غير التعريف غيره وانما قوله من حيث انه اخر فهو جواب  
 عن سؤال حال السهل ان الطب يعالج نفسه حال الطب يعالج نفسه  
 ويحل او يحل العلاج سده فاعالج النفس والعامل للعلاج  
**قال الشيخ** ومصدر التعريف ان قوله العقلية **الشيخ** الاول ان هو بهذا  
 الكلام الى ما بعد كذا القول **قال الشيخ** وقال ان قوله الضعيف  
**انفس** لفظ القوة لظن على امور اخر منها لا مكان فقال للثوب  
 الاسحق اسود القوة وسها لا لا فعل من العرس **قال الشيخ**  
 وجود المعقل ان قوله المحدث من **الشيخ** قد ذكر ان مصدر الفعل  
 يكون في المتفعل وانما ان يكون في الفعل ثم تسمى القوة المتفعل الى  
 اسام والعامل الى اسام وهو ظاهر **قال الشيخ** والقوة العقلية في قوله  
 ان مصدر **الشيخ** القوة العقلية او كانت محدودة كوسعي واحد كونه  
 النار على الاخر او لا في القوة المتفعل وجب منها الفعل في قوله  
 اما او كانت على اسما كثر فانه لا يحسن عنها الفعل لانها تسمى  
 على السوا الى عالم مع اسمها مرجح لا يحسن عنها الفعل **قال الشيخ** وقد عطل  
 ان قوله لا لا فعل **الشيخ** قد ذكر ان الشيء حال انما القوة والاعمال  
 فالقوة على الفعل ليس في القوة التي تسمى الفعل والعقل وذلك هو

احدا ان الفعل من موجوده عند الفعل والقوة العامة العقل  
 انما يكون موجوده مع عدم الفعل وانما ان القوة على الفعل لا  
 لا توصف بها الا المبدأ والحرك والقوة العامة للفعل بوصفها في  
 اكثر الامر المتفعل وبالنسبة الفعل الذي يراه القوة على الفعل شبيهة  
 اسمها او كون او حركة الى مبداء لا معقل بها والفعل باثبات القوة  
 العامة للمفعل بوصف به كل كونه الوجود وان كان الفعل او حالا  
 لا يبطا ولا لا فعل **قال الشيخ** وكل جسم الى قوله الطبع **الشيخ** قول القرض  
 من هذه المنفصل احاطة على ان باب الطبع فاعلم انه ذكر في اول الطبع  
 ان الطبع عبارة عن قوة بحيث حركة ما بين فته وسكونه وهذا المصدر  
 من جسم لا على سبيل العرس ولا على سبيل العرس فانه لا بد وان يكون القوة  
 موجودة في جسمه لم يتم ان يكون كون الاجسام مساكين في احازا  
 للقرينة لغوي بوجوده فيها صار ذلك الذي ذكر في اول الطبع  
 على سبيل الوضع والمصادرة مساهما بالتحقق والمخصص هذا الكلام  
 هو ان القول كل جسم موصوفه بفعل ليس بالعرض ولا بالغير ذلك لعدم  
 موجوده منه لما الذي بالارادة فالا حصار ذلك ظاهر ولما الذي  
 ليس بالاحصار فلا كملوا اما ان يصدر ذلك كجمله او لا من حال جه او لا من  
 ساس عنه لا يمكن ان يصدر ذلك كجمله ولا سائر الاجسام في ذلك كجمله  
 لا ان كونه في ذلك فاقول انما لا من حال جه او لا من ساس عنه فان كان كونه  
 فان فته هو المطلوب وان كان امر ساس عنه فلا كملوا ان يكون ذلك  
 حصارا في جسمه فان كان حصارا لفعل عنه يصدر عرض وهو عرض بالامر  
 ولا عرض هذا خلف وان كان غير جسم حصارا ذلكا الجسم عن ذلكا الخلق



اما ان يكون كونه جسا واما ان يكون لامر حال فيه واما ان يكون للمع  
 حال فيه واما ان يكون لامر حال في ذلك المعاري لاحاز ان يكون  
 ذلك كونه جسا لما ذكرنا فان ذلك لقوة في ذلك الجسم او لقوة  
 في المعاري فان كان لقوة في المعاري مصدر ذلك الفعل عنه  
 وذلك هو المطلوب وان كان لقوة في ذلك المعاري فلا يكون  
 على سبيل الاستحباب ذلك الامر لان الامر لا ينافي  
 لا يكون دائم ولا اكره ولا امور الطبعه دائم او اكره فان لم  
 ينافيه فان ذلك كخاصة في ذلك الجسم هي المسماة بالقوة جسد  
 هذه القوة على حسب الامكان وهذه القوة تصدر عنها الافعال الحسنة  
 كلها من الحركات الى امكنها الطبعه والمكالات الطبعه هي  
 الطبعه التي تصدر منها الافعال الحسنة من الحصول في امكنها الطبعه  
 والاسكال الطبعه **قال الشيخ** وهذا الى قوله الاكره **الشيخ** معناه  
 ان الاجسام اذا غلبت وطباعتها لم تكن سكالها الا لكونه لان الطبعه  
 لا يوجب اختلافها في هذه السطه والكره من الاسكال في روادا محله  
**قال الشيخ** لان من سائر الى قوله طاهر الوجود **الشيخ** لما كان سبب سادى  
 العلوم الحسية في هذا العلم وكان وجود الدائرة من مادي السندية فلا  
 حرم اخرج عليها ههنا كالحج الاول ما ذكرنا اسكال الطبعه هو اكره  
 واذا ثبت الكره مع الدائرة لاها رسم من قطعها التمام على الاسكال  
 اما الخط المستقيم يدرى ما بعد الواصل بل يقطع من ههنا  
 في سائر الى رتاك **قال الشيخ** واصحاب المراتب في ههنا ههنا **الشيخ** ذكر  
 محض على وجود الدائرة وحدها مسية على اصل العالمين الحزب الذي

لاخرى واما منها على اصل اصحاب علماء الجزء اما الذي ذكره على اصحاب  
 الجزء فكلهم ان يقول العالمون لوجود الجزء الذي لاخرى ان هذه  
 الدائرة المحيطة ليست دارة حصة بل في سطحها قسوس ليس  
 حصة كحسب الحسن يقول اذا وضعنا طرف خط مستقيم على الجزء الذي  
 هو المركز ووضعنا الطرف الاخر في ذلك الخط على جزء من المحيط عمدا  
 انزلناه عمدا ووضعناه على الجزء الذي على الجزء الاول من المحيط فان لم  
 سطون عليه فذلك انما زائدة او نقصان فان كانت الزيادة والسطون  
 مقدار جزء امكنه اطرافه او مقدار غير ذلك وان كان حاصل منه  
 جزء بعد القسم الجزء الذي لاخرى فان السطون عليه فاما ان يكون منه  
 هذا الجزء ومن الجزء الاول فجزء واما ان لا يكون فان كان هناك  
 فوجد ذلك العرض اما ان يسع لتمام غير ذلك لا يسع فان لم يسع فقد  
 وجدنا هو اصغر من المبرور وذلك لوصف الجزء وان السطون لتمام جزء امكنه  
 طوائف وان لم يكن منها ما خرج من حدوده في المحيط فزمن ليس منها  
 الخارج ويكون الخط الخارج عن الجزء المركزي يمكن الانطلاق عليها  
 وانما جاز ذلك في حوس جاز في باب ورائع حتى يتم الدائرة **قال الشيخ**  
 واما على راي الى قوله اوضح **الشيخ** لما فرغ من اقامة الحج على وجود الدائرة على  
 منسوب العالمين بالجزء وسمع وانما على وجودها على منسوب العالمين  
 من الجزء واساس الاتصال وبتحقيقها اما اذا فرضنا سطر يكون  
 راسه اعظم مقدار امد اصله فاما على سطحها ما بعد لا يعلم انه يمكن  
 ان يثبت او لم يكن عليه ان يثبت اكثر من سطر ان جهة الكره ولا يمكن ان يثبت  
 التماس للسطح فان سطر منه سطر على السطح فانما اراد ان ذلك الجسم



من الاستعانة حتى سقط فوجد لا محالة ان ثبت تلك النقطة في موضعها  
واما ان لا تثبت فان ثبت في موضعها فقد جعل كل واحد من النقطتين  
في راس ذلك الجسم المحرك رفع دايره وان لم تثبت تلك النقطة اما ان يكون  
هذا الجوارح احدث الراسين الى السفل يصعد الراسين الاخرين العلويين  
لا يصعد بل يجر على السطح وان كان الاول يلزم منه ان يكون كل واحد من النقطتين  
قد جعل نصف دايره ومركزها المخطط المحمودة من الصاعد والهابط  
والثاني محال لان ذلك لا يمكن ان يكون بالسر وانما ان يكون بالطبع  
والسر العرفان العاشر بها ليس الا ان الطرف العالي لما رل وبعده  
الغطاء تلك الحصة لنفسها وانما اصغر العالي الى حركات اسفل بل من  
الضرورة لما مضى مع ما سئل العالي السافل وح يكون ذلك الجسم للفرق  
منقش الى قسمين احدهما يحمل الى فوق وسرا والاخر يحمل الى اسفل  
طنفا ومنهما مركزا يوجد للحركتين من ان لم يزل هذا الطرف العلوي  
الى اسفل بان يطبع حركه الطرف السفلي الى فوق فذلك هو حاله  
وان لم يلزم حركه في وجود الدايره **قال الشيخ** واذا ثبت ان وقتها  
الدايره فاذا ثبت الخط المحمودة او اعلم الدايره مع المساق العالم  
الراويه واذا اثبت المثلث العالم الراويه بمحرك على جدار العالم  
كمحيط بطريق ذلك الصلح مركز الدايره ودايره بالصلح العالي على محيط  
الدايره ارتسم المحمودة ووجه قطع سطح من **قال الشيخ** وقد يترك الى  
بالاعتبار **قال الشيخ** ذكره جازي على سائر الدايره وتخص هذا الزمان  
وهو ان اذا فرضنا خطا ساهي الطرفين وجعله مع ذلك يملك  
لان يعود الى وضعه الاول ارسم دايره من طرفه المحركه لايه

من اقامه الحجة على مكان سائر احدى طرفه مع حركه طرفه الاخر **قال الشيخ**  
عالم عدم الى ورم معدوم **قال الشيخ** في مناقحة عدم الدايره  
عدم الحجة عن تعريف العدم والمجاوب وتخص الكلام هو ان العدم  
يطلق على وجهين احدهما ما ليس له الوجود وهو الذي يكون بمعنى من  
زمان وجوده اكر ما مضى من زمان وجوده من اقر دايتهما العدم المطلق  
وهو على وجهين احدهما كس الدايه وهو الذي ليس له وجوده ابتداء  
كس ر وجوده وهو هذا المعنى الذي للمواحد وانها العدم كس  
الزمان وهو الذي ليس له الاول زمان وجوده والآخران هذا المعنى  
عدم لان الزمان ليس له زمان والمجرب يطلق على وجهين احدهما ما  
وهو الذي يكون بمعنى من زمان وجوده اقل ما مضى من زمان وجوده  
اقل ما مضى من زمان وجوده من اقر دايتهما الحجة المطلقة وهو  
على وجهين احدهما كس الدايه وهو الذي يكون لوجوده ابتداء  
وهو موجودايتها كس الزمان ويكون لزمان وجوده ابتداء  
ومعناه هو ان يكون وجوده حاصل بعد ان لم يكن له وجود في زمان سابق  
اي وجود زمان كان موفقه معدوم لم يحصل زمان اخر ومعه هو  
في ذلك الزمان وعلى هذا الوجه لا يعمل حدوث الزمان لان حدوثه  
لا يشر الا اذا وجد زمان فارم عدم فكون الزمان موجودا حال  
ما فرض معدوما هذا خلف **قال الشيخ** وذلك لان كل حال **قال الشيخ**  
الزمان مسروط معدوم الزمان والماده عليه عالمنا فالشيخ اثبت مذهب  
المطلوب منها عدم الاول والعام عليه وتخصها هو ان المحدث اذا  
لا بد وان يكون معدوما قبل وجوده لا لما كان محدوما وذلك لا يخلو



اما ان يكون سببا معدوما وان كان كون شئنا موجودا ومحال ان يكون  
 معدوما ولا يتم كون له مثل كان فيه معدوما وايضا فلان العقل المعدوم  
 مستمر مع وجوده فاذن ذلك العقل متى موجودا وكما القبل ليس موجودا  
 الا ان هو سبب في مصفى وكان موجودا فمحصه ان كان له انه هو الزمان  
 وان كان له غيره ولا يدان في الابد الى ما لا يكون محصه لانه معلوم  
 للسلسل والذي يكون محصه لانه هو الزمان فاذن الزمان ثابت على  
 كل حال ولا يزعج الى شرح المس في كل ما بالان وجوده عاين زمانه  
 وكون البداية الابد اعنه في نفسه زمان وما دونه معناه ان كل محدث  
 حده زمانا هو مسبقون زمان وما دونه ولا بد منه فيفسر الابد ارجح وهو ان  
 يكون للشئ وجوده من غير محط غير متوقف على زمان وما دونه والله قوله  
 لانه هكذا لا محالة معدوما فاما ان يكون عدم قبل وجوده اذ  
 وجوده اول لا عاين الى هذا المطلوب لانه ان كان كسبي محدثا  
 زمانيا كان عدمه قبل وجوده وهذا معلوم بالضرورة فاي حاجه الى  
 التسلسل وله فان كان شئنا معدوما فلو كان له مثل موجود كان فيه  
 معدوما وهذا اعاده الدخول فلو كان العقل المعدوم موجودا مع وجود  
 هذا اللفظ قبل ان العقل المعدوم كيف يوصف ما موجودا والكلام  
 المحص في ان يقال ان ذلك ليس ليس العدم الذي هو محكوم بايل  
 لان العدم ليس كالعدم بعد وليس العقل بعد كونه عاين ان يقول العقل  
 الموجود كيف يوصف ما المعدوم فليقل في نفسه **قال** ونقول اننا نقول ان  
**التفسير** لما فرغ من اقامه الحجة على ان كل حادث زمان هو مسبق بزمان  
 شرع في اقامه الحجة على انه مسبق ايضا بما دونه ومحض هذه الحجة ان



كل محدث فانه قبل وجوده يكون يمكن الوجود لانه لو كان مسبب الوجود  
 لانه لا يمنع ان يوجد وهذا لا يمكن ان كان يكون هو الامكان  
 العاين الى العاين وان كان يكون عاين الى ذات الممكن ومحال ان يكون  
 عاين الى العاين لانه اذا قلنا العاين يصح منه الحاد الممكن ولا يصح  
 منه الحاد والممكن فان حصل لنا الما في يصح الحاد الممكن ولا يصح منه  
 الحاد والممكن فلما لان الممكن في نفسه يصح وجوده والممكن لا يصح وجوده  
 ان نفسه كان بهذا الكلام مستظها فلو كان بهذا الامكان هو الامكان  
 العاين الى العاين وكان هذا العقل ليس في نفسه وان معناه ان هذا  
 الامكان معا ولا يمكن العاين الى العاين لم يقول بهذا الامكان  
 الحاد اما ان يكون موجودا او معدوما ومحال ان يكون معدوما لانه لا  
 يكون من غير الامكان والامكان المعدوم في وقت ان لا يكون ممكنا  
 فاذن الامكان معنى موجودا لا الحاد اما ان يكون جوهر او عرضا ومحال ان  
 يكون جوهر لان الامكان امر اضافي الى الممكن فلا يكون جوهر او هو اذن  
 عرض فكل عرض فلا بد له من محل بالامكان لا بد من محل وهو المادة  
 وهو المطلوب واذا عرفنا ما ذكرنا لم يجب عليك ما هي الكلمة **قال**  
 الحق في قوله واحدة **التفسير** العرض من هذا الكلام غير لما به من قوله  
 لنفسه ما لا يقول الانسان باهوانا وما هو غام او خاص او عام  
 والله اذ كان امور رايدة على كونه اشياء ومغز ذلك ان من بينها غير ذلك  
 في مفهوم الانسان بل من حيث هي انفسه ليس الانسان سقالاتا حجة  
 برصه منقولة الى الابد من غير لها ليس الانسان سقالاتا وسئل عليه  
 ان الانسان من حيث هو انسان لو كان واحدا لم يمنع ان يكون كثيرا



كذا كذا لو كان كذا لا مبع ان يكون واحدا وكان الانسان له  
 الوحدة او اكثره فها هو اهلين في ما بينها والاعاد المحال ولا يلزم  
 منه عدم حلول الالف منه عن احدها كونها نفس مفهوم الالف  
 او احوال مفهومها ولا يلزم من قولنا ان الالف ليست بامر ان  
 واحدة ان الالف شرها انما هي كثره وليس بعض قولنا ان الالف  
 ما هي اساسه واحدة ان الالف ما هي كثره بل بعضها  
 ان الالف ليست ما هي اساسه كثره بل بعضها ان الالف  
 ما هي اساسه واحدة واذا عرفت هذا فقولنا اساسه لما سطر كل  
 سطر كونهما فعول على كثر من اتصال كل واحد بالآخر موجود في الخارج  
 لان هذا الانسان اذا كان موجودا في الخارج كان الالف موجودا  
 في الخارج والاما ما سجدنا انما هو غير موجود في الخارج بل في العقل والدليل  
 على هوان الانسان المشترك فيه بين اشخاص الناس لو كان انسانا واحدا  
 بالعدد موجودا في الاعيان بكاتب الالف الالف الواحد بعينها معارضة  
 للاضداد وحتى يكون الجسم الواحد عالما حاصل معا وذلك محال  
 فاذن هي موجودة في الذين فاذن اصل الشيء المشترك في الالف  
 يكون كليا فقولنا معنى كون الالف سبعة كذا موجودة في الذين  
 انه معنى واحد له اثنان كثره الى امور كثره من خارج ليس هو  
 اولي بان يطابق بعضها دون بعض ومعنى هذا المظان ان هذه  
 الصورة لو كانت هي بعضها في هذه فكان ذلك الخزي وانما ظاهرا  
 اي واحد من الاشخاص الموجود في الخارج لو سئل الى العمل وصل  
 الذين منه معنى الالف لكان العمل هو هذا الالف الحاصل

في الذين وبالمجمل هذه الصورة التي في العسل كثره احد مطلق عليه  
 صورة فاذن الكل العام في العقل لاني الخارج واذا عرفت ما ظاهرا  
 كذا في الكتاب **قال الشيخ** العام هو الذي الى قوله عالمه **المفسر** وكذا الشيخ  
 العام معنيين احدهما هو الذي يكون جميع ما من ساء ان لو حله موجودا  
 له وانما هو الذي كل ما كان يمكن ان يكون له والمعاني معارضا  
 وحاصلا في الذي حصل لجميع ما سئل ان يكون حاصله وهو الكمال الله  
 وذلك يقال على امور احدها ان يكون وجوده وكمالات وجوده تاما و  
 ثباتها القوي اما الغلبة على ان يقال كذا العام القوي الغلبة واما الغلبة  
 والبطون الصاع على الكيفيات مثل ان يقال كذا العام اطس واما العلم  
 واما الكثرة اما المفصلة كما يقال للعدد انه تام لو كان جمع ما ينبغي  
 ليس من العدد وكون حاصله واما المفصلة كالمعنا كرس ان يقال فاذن  
 تام العامة والخاص سائل **قال الشيخ** العمل تعالى ان قوله المعقول **المفسر**  
 المخصوص من الفصل بان اسامى العدم والمخصص بهذا الكلام المخصص  
 تعالى على وجوده المخصص في الزمان وهو طاهر بانها المخصص بالزمن  
 وهو كل ما كان اوت من مبداء معدوم المراتب منها اما طبعه كثره  
 الانواع التي بعضها كثر بعض والاحاسن التي بعضها فوق بعض ومنها  
 ومضيق كثره الصفوف في المسمى بالنسبة الى الباب او الحجاب واماها  
 العدم بالسرف كعدم ان يكون على غير رايها العدم بالقطع وهو الذي  
 لا يمكن ان توجد الاخر الا وهو موجود ووجوده ليس الاخر بوجود  
 وذلك كعدم الواحد على الاحسن وحاصها العدم بالعدد وذلك  
 كعدم حركة الدليل على حركة الخاتم فانها وان كانتا معا في الزمان كثره الفصل  
 ينقض بان حركة الخاتم مترتبة على حركة الدليل مستفاد منها وحركة اليد غير



مستفادة حركة الخاتم والاعلم انما لا يوجد دليل قاطع على انحصار العدم في هذه  
 الاصنام والى ذلك يستدل ان هذه الاصنام هي من هذه الاصنام  
 مسكرة في امر واحد وهو ان العدم هو الذي لا يوجد للمشي في المقدم  
 التقدم وانما هو الاوحد وجد التقدم وزجج الى شرح المني قوله القبل  
 قال في الطبع المردونه اسات العدم بالطلع وقد ذكرناه في قوله وقال  
 هذا هو العدم بالزمان قوله وقال في المرتبة هذا هو العدم بالمرتبة قوله  
 وقال في الكمال هذا هو التقدم بالسرف قوله وقال في العدم  
 هذا هو العدم بالعلم قوله قال في العلم كتمان الوجود في الوجود فانما  
 ما هما واثان هذا جواب عن سؤال ذكر على قول العلم بعدم الوجود  
 وتقرره ان القول بعدم العلم على المعلوم ان يكون لذاته ما وانما هو  
 لنفس العلم والمعلوم ولما ان يكون يكون مجموع الامر من ومحال ان  
 لذاته ما لانها ان الذات من حيث هو ذات لا يعدم منه ولا تافرو  
 لا معه لان كل ما اذا اعتبرت من حيث هو ثم لا يتقدم ولا متأخر  
 ولا معارضة ومحال ان يكون نفس العلم والمعلوم لا نهى وصفا اضافيا  
 فكموان معاني الوجود بما ذكرنا عرف اسم العلم الاخر فالجواب  
 عن ان عدم العلم على المعلوم مستحيل ان العلم بما هو وجوده مستحيل  
 من وجود المعلوم اما المعلوم وجوده مستحيل من وجود العلم فيكون  
 وجوده مستحيلا وجودا او محال المقدم في جميع هذه الاحتمالات  
 ما ذكرنا ان هذه الاصنام مسكرة في امر واحد وقد ذكرناه في قوله واعلم  
 انه فرق بين ما قال انوار تنفع هذا ارتفع وان اعلم ان هذا الكلام  
 جواب عن سؤال وهو ان ما كان كل واحد من العلم والمعلوم  
 موجبا لا ريب في الامر لمن لا يعدم على لاهر والجواب ان

ارباع العلم تحت ارباع المعلوم اما ارباع المعلوم فلا ريب  
 ارباع العلم فان العلم عالم ربيع اولا بسبب له يلزم من ارباع  
 المعلوم وارباع العلم مستعمل على ارباع المعلوم **في العلم** واعلم انه  
 ان قوله منها حسب **التقسيم** المقصود من هذا الكلام اسات الوجود  
 الذي وطغى به من كل مكان لانه لا عدم لو انفرادى لو انفرادى  
 من حيث ذاته من غير علم فانه لا يكون له وجود وانما يكون له الوجود  
 في العلم فاذا كان عدم الممكن ذاته وجوده بعينه ولما كانت كل فاعلم  
 انه هو الحدث الذي قال في الوجود لو كان عدم الممكن بذاته لكان  
 مستغنيا عن الوجود لاسك ان اذا اعتبر غير علم وجوده فان العدم  
 واجب فيكون كسبح وزجج الى شرح اللفظ قوله علم كما ان اسمي قد  
 يكون محمدا بحسب الزمان الى قوله وقد يكون بالذات حاصل هذا  
 القول وهو معنى الحدث الذاتي قوله واذا كان الشيء في ذات  
 ان لا يجب له وجود هذا البرهان على الحدوث الذاتي قوله فيكون لكل  
 معلول في ذاته ان لا يجب له وجود هذا البرهان على الحدوث الذاتي  
 قوله فيكون لكل معلول في ذاته اولاه لئلا يفسد ثم ان العلم وما سألته  
 اسر عنها كل ممكن فله من واه او لا عدم هم بالعلم الوجود والعدم  
 قوله فيكون لكل معلول محمدا في مستند الوجود ومعدا في ذاته ان  
 لا يكون موجودا هذا الكلام سؤالا بذكره وهو ظاهر وليس يكون كل  
 معلول محمدا في ذاته وان كان مطلقا في جميع الزمان موجودا مستندا  
 لذلك الوجود عن موجود معناه ان الحدوث لهذا المعنى ليس في  
 الزمان بل هو ثابت في جميع الزمان قوله فلا يمكن ان يكون حادثا



بعد ما لم يكن الا وقد تقدمت المادة بهذا الكلام ان يتصلق به هذا الفصل  
 فلا ادري لم ذكره **قال الشيخ** فقال واحد لما هو غير منقسم الى فرد على ان لا يكون  
**الشيء** بعد ان سبب انقسام الواحد الواحد ان يكون مقولا على كثر  
 وانما لا يكون فان كان مقولا على كثرين بالعدد كانت وحدتها غير  
 كثرتها وهي بذلك الاعتبار غير معمم وذلك الاعتبار ان يكون  
 مقولا عليك الكثرة وان لا يكون فان كان مقولا فاما ان يكون  
 مقولا في جواب ما هو بالسر فكون واحد بالجنس على اختلاف  
 والواحد بالجنس يكون كثر بالجنس لا محالة بالجنس على اختلاف  
 درجاته والواحد بالجنس يجب ان يكون واحد بالجنس والفصل  
 الواحد بالجنس هو قول الانسان والفرس واحد يكونه جسم  
 واحد وهو الحيوان ومسال الواحد بالجنس هو قول زيد وعمر واحد  
 لكونهما من نوع واحد هذا اذا كان باب الوحدة مقولا على كثرين  
 بالعدد وانما اذا كانت الوحدة غير مقولة على كثرين فذلك السبب  
 ان يصح عليه الانقسام وانما ان لا يصح فان لم يصح عليه الانقسام فاما  
 ان لا يكون له مفهوم سوى كونه وحدة وانما ان يكون له مفهوم ازيد من  
 ذلك فان لم يكن له مفهوم سوى كونه وحدة فذلك هو الوحدة  
 وان كان له مفهوم سوى الوحدة فاما ان يكون له وضع فهو النقطه  
 وان لم يكن له وضع فهو سبب العمل والجنس وهذا هو الواحد  
 المحصور وهو الذي لا كثره في الفعل ولا بالقوة وانما السبب  
 على ذلك الواحد فاما ان يحصر الى اخر ما ورد لكلاهما في الحقيقة وانما  
 ان لا يكون فان القسم الى اقسامها ودرجتها فان كان

نحو ذلك لانقسام لذاته وانما ان يكون له كثره وانما ان يكون له كثره  
 هو المقدار وانما الى الخلق السطح وهذا هو الواحد بالانقسام وهو الذي  
 يكثر في الفعل ولكن كثره بالعدد سبب الخط الواحد والسطح الواحد  
 والخط الواحد المستقيم بالاجزاء فان الاتصال الى سبب من اجزاء  
 المفردة اوجب الحما واخذ كثره في كثره وان لم يحصر الى اجزاء  
 نظير على القسم الى اجزاء فكله حصل فيها اسما وسببا ارتباطا  
 الاجزاء المحل بعضها بعض فذلك هو الواحد بالارتباط مثل  
 الحيوان الواحد فانه مركب من شيئين مختلفين كالجسد والروح وامساك  
 وكاس الواحد المركب من الخار والدين والحش وخلافه كثره  
 فاما الفصل اذا الاجزاء متصلة بالقوة بخلاف الخط الواحد فانه كثره  
 فاما الفصل السبب بالقوة لكن الارتباط الذي من هذه الاجزاء  
 فيها الحما وافضل هذا حوان واحد سبب واحد كمال هذا خطا  
 وسطح واحد كل واحد من هذين انما ان يكون جميع ما يمكن له حاصلا  
 فليس واحد بالانقسام وانما ان يكون فيكون كثره او الوحدة التماس  
 انما ان يكون بالوضع كثره واحد وانما ان يكون بالانقسام كثره  
 الواحد وانما ان يكون بالسطح كثره انما ان يكون الواحد اذا كان  
 الامور المتكثرة في مفهوم فاذا لم يكن في مفهوم فاما ان يكون في العوالم  
 وانما ان لا يكون فان كان في عوالمها فممكن وجوده فممكن احد  
 ان يكون موضوعا محمول واحد عرضي كقول الانسان هو الكاس  
 وانما ان يكون محمولان عارضان لموضوع واحد كقولنا الكاس  
 هو ايضا كثره وانما ان يكون موضوعات محمول واحد كقولنا



هو المحض وهذا القسم يسمى الواحد بالعرض وان لم يكن عارضا هذا  
 يسمى الواحد بالاضافة كقولنا نسبة الملك الى المدينة ونسبة النفس الى  
 البدن واحدة او نسبة الشئ الى نفس الانسان ونسبة الطبيب الى  
 الانسان بسببه واحدة فعلى الملك والنفس واحد في هذه النسبة  
 فهذا احصاء ام الواحد ونرجع الى شرح انطاكيا في قوله تعالى  
 واحد لما هو غير متقسم من الجهة الى كل انة واحد معناه ان الواحد يقال  
 على الكثيرين من حيث انه لا يتقسم وهذا الاعتبار امر متغير الكثرة  
 قوله فمن قسم المتقسم بالانقسام في الجنس يكون واحدا على الجنس معناه  
 ان الواحد في الجنس هو الذي لا يتقسم في الجنس وذلك قد يكون بال  
 القرب وقد يكون بالبعيد القرب وقد يكون بالبعيد قوله ومن  
 لا يتقسم في النوع يكون واحدا بالنوع معناه الواحد بالنوع هو الذي  
 لا يتقسم بالنوع وهو قد يكون بالنوع العرس وقد يكون بالسوم بجمع  
 والواحد بالنوع لا يقال واحدا بالنوع قوله ومنه لا يتقسم بالعرض  
 العام فكل واحد بالعرض كالقرب والبعيد السواد هذا هو الواحد  
 وقد ذكرنا اقسامه قوله ومنه لا يتقسم في الموضوع يكون واحدا في  
 الموضوع وان كثيرا في الحد اعلم ان الواحد بالموضوع هو الذي يكون  
 موضوعا واحدا كقولنا ان الزايد والهاشي واحد في موضوعهما  
 واحد قوله ومنه لا يتقسم معناه في العدد اي لا يتقسم الى اعداد او اقسام  
 الى اقسام بالفضل اعدادها معانته هو واحد بالعدد ومعناه ان الواحد  
 بالعدد قد يتقسم بالعدد ومنه هو واحد ان لا يتقسم الى اعدادها  
 معانته والواحد بالعدد ومنه ليس من طبعه العرض لها الواحد

المتكسر

ان المتكسر مثل الانسان الواحد ومنه ما في طبعه ان يتكسر مثل الماء او  
 الخط الواحد وليس من طبعه ذلك فانما ان يتكسر من جواهره وانما  
 لا يتكسر الا بالاول فمثل الواحد من السمس فانه لا يتكسر من طبعه  
 اي من حيث هو انسان لا من كونه متكسرا من جهة اخرى او انقسم الى نفس  
 بهن ولما الذي يتكسر من وجه اخر انما ان يكون محروا من لا يتقسم واما  
 ان لا يكون ذلك بل من طبعه اخرى اما الاول فهو الواحد واما  
 الثاني فانما ان يكون له وضع وهو الخط واما هو المقطع والنفس  
**قال الشيخ** والكثير يكون الى قوله العدا لاشان **الشيخ** لما فرغ من بيان  
 اقسام الواحد شرح في بيان الكثير اعلم ان الكثير يعبر عنه بمصان اقسامها  
 المعاني الواحد وهو ان يكون يسمى من واحد او فوق واحد وهو الكثير  
 مطلقا وانها الكثير بالاضافة وهو ان يكون منه ما في شئ آخر وزاده  
 قوله اقل للعدو لاشان وبعضهم منع منه لانه الزوج الاول فلان  
 عدد اقل للزوج الاول ويقولون ان لا يكون بالعدد الا ما زاد على الواحد  
 الواحد ولا شك ان الاساس كذلك **قال الشيخ** والمساهمة الى قوله فمثل  
**الشيخ** لما فرغ من بيان اقسام الواحد شرح في بيان لواحق الواحد  
 وان الكلام في بيانها قوله وهو هو كما دس من حسن جعله اسما  
 الموضوع كصاحبها منها اتحاد مجموع من الاتحادات الواحد من صان  
 لما قيل من هذا اللفظ ليس والعادة المحررة هو ان يقول هو  
 هو ان يكون اكثر من واحد ووجه **قال الشيخ** وقال الى قوله والحداد  
 لما فرغ من بيان لواحق الواحد شرح في بيان لواحق الكثير هو كل ابدال  
 كل واحد منها **قال الشيخ** القائل ان السواد الى المنطق **الشيخ** يريد ان يذكر



تعريف الواجب الوجود ولا يمكن الوجود اعلم ان تعريف الواجب الوجود  
 والمتمنع لا يمكن الاثبات دوره لانا اذا اردنا تعريف الواحد منها  
 لم يبق سبقي تعريف كل واحد منهما الاسلوب الاخر من غير ان  
 يمكن هو الذي لا يكون ضروريا والضروري هو الذي لا يمكن عدمه و  
 اذا لم يكن سبقي تعريف كل واحد منهما الاسلوب الاخر من غير ان  
 دورنا لكن السمع عرف الواجب ولا يمكن على وجه لا يلزم منه  
 المحذور لانه عرف الواجب او لا يمكن عرف الا مكانه والواجب  
 يعرف عند العقل لانه ارب الى فلسفة الوجود الوجود اعرف  
 واذا كان الواجب يعرف عند العقل كان تعريفه الاكام هو  
 قوله الواجب الوجود هو الموجود الذي في فرضه موجود غير  
 محال هذا التعريف ساو الواجب الوجود لذاته والموجود غير  
 فوله وان الممكن الوجود هو الذي في فرضه موجود او موجود غير  
 منه محال فاقول يلزم على هذا ان لا يكون الواجب الوجود  
 غير ممكن لانه اذا فرض منه ما لم يكن منه محال فاذن لا بد  
 من ان يكون له افعال الممكن الوجود هو الذي في فرضه غير  
 موجود وهو موجودا حسب هو لم يلزم منه محال قوله الواجب  
 الوجود هو الضروري الوجود هذا تعريف اخر للواجب قوله الممكن  
 الوجود هو الذي لا ضرورة فيه لانه في وجوده ولا في عدمه  
 تعريف اخر للممكن الوجود معاني الممكن الواجب فقد ذكر في  
**قال السمع** ان واجب الوجود والمتمنع **التفسير** فذكر الواجب الوجود  
 اراد ان يسمى فاعلم ان الواجب الوجود ينقسم الى قسمين لانه افعال

واجب الوجود لذاته فهو الذي لذاته صار لذاته ليس اخر محال  
 منه اي لذاته ليس اخر محال وجوده والواجب الوجود لغرضه هو  
 الذي صار ليس اخر محال الوجود مثل الوجود فانه ليست واجب  
 الوجود بذاته بل لوجوده اشترى **السمع** ولا يجوز ان يكون له  
 برهان يذكر احكام الواجب الوجود الاول الواجب الوجود  
 الواجب الوجود لذاته لا يجوز ان يكون واجبا لغيره لانه لو وجب  
 لغيره فاذ رجع ذلك لغيره لكان سمي وجوب وجوده واما ان  
 قال ان لا يكون واجب لغيره لان ما لغيره يقع ما يقع العرونة  
 فرض واجب الوجود لغيره وان لم يمتح في لا يكون واجب الوجود لذاته  
 وتقدر واجب الوجود بذاته هذا معنى **قال** بكل ما هو الى قوله  
**قوله السمع** الحكم انما في احكام الواجب الوجود وان كل ما هو واجب  
 الوجود لغيره لانه يكون ممكن الوجود لذاته لانه لو لم يكن ممكن الوجود لذاته  
 فانا ان يكون واجب الوجود لذاته وهو محال والالتكان الواجب  
 لذاته واجبا لغيره لانه بطلانه وانما ان يكون ممسح الوجود لذاته  
 وهو متعجب والالتكان واجبا لغيره لان المتعجب الوجود ولا يوجد  
 الى شرح الفاظ الكتاب قوله كل ما هو واجب الوجود لغيره فانه ممكن الوجود  
 لانه هو الذي هو في فرضه لانه كل ما هو واجب الوجود لغيره وجوب وجوده  
 تابع لثبته فاذنا هو الشبهة والاثبات واعلم ان ما هو ليس اعتبارا  
 اشبه الى ما يشبهه وانما لانه كل ما يقول العائده وانما هذا  
 الكلام مع ان المراد من هذا وانما لانه كل ما يقول هذا وانما  
 معارضة بذكره وانما لانه كل ما يقول الواجب لغيره ممكن لذاته لانه



الشيء الواجب واحداً ومكناً معاً ولا نه محال فاجاب عن هذه المسئلة  
 بان قال انه ممكن استبارة ذات واجب باستبارة النسبة الى ذلك  
 الغير وجوب وجوده تابع لنسبة الى ذلك الغير وهذه النسبة معاً  
 لذاته فلا يكون معاً من الوجوب والا مكان يستعار واحداً  
 باستعارين محتملين ومثل هذا لا بعد من حيث فاما يمكن له اعتبار  
 في دار وجوده كك يمكن وجوب استعار بالنظر الى ذلك الغير هو ذلك  
 الاستعار واجب واستعار بالنسبة الى عدم ذلك الغير هو الاستعار  
 محتمل الوجود لا ماض من هذه الاستعارات قوله واما الثاني  
 واحداً لا محال اما ان يكون معضداً لوجوب وجوده هذا هو الاستعار  
 المسئلة قوله بعد بان كل واجب الوجود لغيره فهو ممكن الوجود بذاته  
**قال** وهذا العكس الى قوله لغيره **الغفر** المطلوب من هذا الفصل  
 اسباب ان الممكن لم يك وجوده من موره لم يوجد لان اواحد سببه  
 فاما ان يعطى سبباً في الطرفين واما ان تخرج احد الطرفين على الاخر  
 فان تقرر على السبب في محال والا مكان وجود السبب كذا وجوده  
 خرج احد الطرفين على الاخر وجب ان يك وجوده لان المخرج مع  
 ضروره الامتناع عند السبب ورواذا امتنع المخرج وجب المخرج  
 اذ لا خروج من المستعصم فثبت ان الممكن لم يجد وجوده لم يوجد  
 فان مثل هذا الوجوب معدوم على الوجود فكيف يكون الصفه مثل  
 الموصوف مستول هذا الوجوب على ما في ذات السبب فترى ان سبب  
 صار ممكناً عليه بان يك صدور الاشياء من سبب معدوم على ذاته  
 ولزم عن الى صريح الفاظ الكتاب قوله وهذا انعكس يكون كل ممكن

الوجود بذاته فانه ان حصل وجوده كان واجب الوجود لغيره فاما قال  
 انه ان حصل وجوده لان كل ممكن فانه واجب الوجود لغيره مطلقاً  
 واما يك وجوده لغيره اذا وجد وجب لا يكون هذا ما العكس بل  
 يك ان يكون الموصوف كما ذكرنا قوله لانه لا محال اما ان يصح له وجوده  
 بالافضل واما ان لا يصح له وجوده بالافضل هذا القسم غير مستلزم لان  
 الممكن لا يرد من ان يصح وجوده وان لا يصح وجوده قوله معاً  
 ان يك وجوده واما ان لا يك القسم الصحيح ان الممكن اما ان يك  
 وجوده عند تمام سببه واما ان لا يك مع ان لا يك فهو ليس  
 قوله فان لم يك وجوده فهو بعد ممكن الوجود وهذا هو البرهان على  
 القسم الثاني وهو ان الممكن الوجود اذ لم يك وجوده مع تمام سبب  
 كان هو ممكن الوجود وجب لا يرد وجوده عند عدم وجب لا يكون فرق  
 من هذه الحالة الى عدم تمام سبب والحاله التي عليها اي عند تمام وجود  
 السبب لانه كان حصل بهذه الحالة ممكن الوجود والا ان السبب هو ممكن  
 الوجود فان حصل عند تمام سبب السبب يقول انه عند تلك الحالة  
 لا يكون اما ان وجب وجوده واما ان لا يك فان لم يك نوع السؤال  
 لا كان ولن وجب هو المطلوب فان مثل الامكان للممكن ما  
 لذاته لا بعد وما بالذات كيف يرد على معول امكان الممكن لذاته لم يرد  
 واما زوال الامكان عن السبب وسبب الوجوب وذلك عند ضروره  
 العلم فله ما به قوله وايضا فان كل ممكن الوجود لذاته اعلم ان الممكن  
 برهان اخر على المطلوب واما هو اعاده المطلوب مع زنا وادراكه  
 فيها **قال** لا يجوز ان قوله موجودهما محال **الغفر** لا كور ان كان سبباً



كل واحد منها واجب الوجود بذاته ولا يلزم ان الواحد الوجود  
 له لا يجوز ان يكون واحداً لغرض ولا يجوز ان يكون كل واحد منهما  
 الوجود بالآخره يكون ذلك على وجهين احدهما ان يكون كل واحد منهما  
 واجب الوجود بالآخره يكون ذلك على وجهين احدهما ان يكون كل واحد  
 منهما علته للآخر وهذا الحكم لا يخص بواجب الوجود لذاته بل هو على  
 واجب الوجود محال لان كل واحد منهما لو كان عليه للآخر لكان كل  
 واحد منهما مقبداً على الآخر لان العبد يجب ان يكون على المعلول ضرورة  
 ولو كان كل واحد منهما على الآخر لكان كل واحد منهما مقبداً على الآخر  
 والمتقدم مقدم فكونه ليس مقبداً على نفسه متيقن وذلك محال  
 الثاني ان يعلل كل واحد منهما بالآخر لا على وجه العلة والمعلول  
 ولكن على سبيل التصانيف وذلك محال في الواحد الوجود لذاته  
 لا تخ يكون كل واحد منهما ممكناً لذاته وكل ممكن لذاته فله علة  
 علة سابقة عليه فكون كل واحد منهما محالاً على سابقة عليه فلا  
 يكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود بهذا خلف وليرجع الى  
 شرح القاطع الكتاب قوله ولا يجوز ان يكون سائر اقسام هذا  
 ذلك ولا ذلك هذا وكل واحد منهما واجب الوجود بذاته وبالآخر  
 بهذا الكلام مع ما فهمه التكرار للتردد سلف قول ولا يجوز ان يكون  
 كل واحد منهما واجب الوجود بالآخر معناه انه لا يجوز ان يكون كل واحد  
 منهما واجب الوجود لذاته على الآخر واعلم ان هذه الاشياء لا يختص  
 بالواجب الوجود لذاته بل هي علة تصانيف محال هذا لما ذكرنا قوله  
 يكون اوجب الوجود لذاته وبواجب الوجود بالذاته

معناه ان يكون معلولاً لب واجب يكون عليه وبكون معلولاً  
 بالآخره يكون عليه لقوله فلهما واجب وجوده واحده وذلك لان  
 انفسهما قد استسما على عسارهما متصانفين لعنل المراد من كون  
 كل واحد منهما الواجب متعلقاً بالآخر على سبيل التصانيف قوله  
 لكل واحد منهما وجوب وجوده لا بداهه وكل واحد منهما ممكن الوجود  
 بذاته هذا مكرر قوله ولكل ممكن الوجود بذاته عليه في وجوده متعلقاً  
 ان العلة يجب ان يكون متقدمة بالوجود على المعلول قوله لان كل علة  
 اقدم من وجود الدات من المعلول وان لم يكن في الزمان هذا هو ما  
 الدعوى في رد الفلكل واحد منهما على الآخر لعدم وجوده معناه ان  
 لكل واحد منهما علة سابقة عليه وليس ذات احدهما اقدم من ذات  
 الآخر على ما وصفا فعل هذا الكلام في ابطال تعلق كل واحد منهما  
 الواحد على الآخر يعلل التصانيف لان المتصانيفان لو كانا معاً  
 لا لعدم لاحدهما على الآخر فلهما على حاردهما اقدم منها معناه  
 ان المتصانيفين على حاردهما مقدم عليها في نفس اذن وجود كل  
 واحد منهما مستقداً على الآخر بل من العلة الخارجة الى اوجب العلانية  
 هذا ظاهر قوله فان لم يجب لغرضه موجوده موقوف على وجوده فذلك الغرض  
 اعلم ان هذا برهان على انه لا يجوز ان يكون سائر اقسام كل واحد منهما  
 علة للآخر مطلقاً بل يخص ان المعلول متوقف على وجود العلة متوقف  
 عنه بالذات ثم سيجل ان متوقف وجوده على ذات لا يوجد ملك  
 الذات الا انها لا يكون متوقفة على وجود نفسها وذلك محال على  
 ما قررنا في اصل من هذا السطر ما ذكرنا قال **الشيخ** وتقول ان قوله



المقصود من هذا الكلام في ان يكون له واحد والوجود له  
 يقول واحد الوجود له واحد لا يجوز ان يكون له واحد وان لا يكون له  
 كما يكون للشيء من الاجزاء المتعددة المحسوسة ولا يمكن ان يكون له واحد  
 والصوري وانما اجزاءه بل هو الواحد لجميع المتعينات لا كونه له واحد  
 ولا بالعدد والربان على هذا النوع هو ان كل واحد يكون مركبا من  
 اجزائه فانه يحتاج الى كل جزء من اجزائه وكل واحد من اجزائه  
 اجزائه فانه لا يمكن ان يكون له واحد من اجزائه فانه يحتاج الى كل واحد من اجزائه  
 الى ان لا يكون له واحد الوجود لذاته لان الجمع الى الغير مضمون في عدم  
 ذلك الغير ولا يمكن ان يكون له واحد الوجود لذاته هو الذي لا  
 سعدم بالعدم فانه مقتضى ان واجب الوجود لا يترك فيه وجود  
 السبب والشرع الى اسراج العاطف الكتاب قوله ويقول ايضا ان واجب  
 الوجود لا يجوز ان يكون له واحد من اجزائه فانه يحتاج الى كل واحد من اجزائه  
 معناه ان واجب الوجود لذاته لا يجوز ان يكون له واحد من اجزائه  
 قوله لا اجزاء له ولا اجزاء متناهية لا يجوز ان يكون له اجزاء محسوسة  
 كما لا اجزاء له ولا اجزاء متناهية قوله ويقول سوا ذلك كالمادة  
 والصورة اذ كانت على درجة اخرى من كونها اجزاء للشيء الواحد  
 معناه ان الواجب لذاته ليس ذاتة مركبا من اجزاء متناهية بل هو  
 سبب الالهيته المتكبرية المحسوسة والمطلقة قوله لا ان كل ما هذا صفة  
 كل جزء من اجزائه هو ذات الاجزاء والادوات المجمع من اجزائه فانه  
 والمحصص هو ان كل ما كان مركبا من اجزاء متناهية فانه يحتاج الى كل واحد من اجزائه  
 الاخر في المجموع هذا القدر مكرر في بيان ان كل مركب من

اجزاء فكل جزء من اجزائه متناهية للاجزاء الاخرى في المجموع هذا القدر مكرر في بيان ان كل مركب من  
 ان انما ان كل مركب من اجزائه متناهية للاجزاء الاخرى في المجموع هذا القدر مكرر في بيان ان كل مركب من  
 ان الصبح لكل واحد من اجزائه متناهية للاجزاء الاخرى في المجموع هذا القدر مكرر في بيان ان كل مركب من  
 لمحصصه ان كل واحد من اجزائه متناهية للاجزاء الاخرى في المجموع هذا القدر مكرر في بيان ان كل مركب من  
 للصبح لكل واحد من اجزائه متناهية للاجزاء الاخرى في المجموع هذا القدر مكرر في بيان ان كل مركب من  
 كان الذات المجمع من تلك الاجزاء متعلقا بها فلا يكون واجب الوجود  
 لذاته لان واجب الوجود لا يمكن ان يكون له واحد من اجزائه فانه يحتاج الى كل واحد من اجزائه  
 واحد منها ان يكون له واحد من اجزائه فانه يحتاج الى كل واحد من اجزائه  
 متعلقة بكل واحد من اجزائه فانه يحتاج الى كل واحد من اجزائه  
 الاجزاء والذات لا يكون واجبا لذاته ولا لغيره ايضا قوله هذا الصبح من اجزائه  
 ان واجب الوجود ليس بحكم ولا مادي حتم لما فرغ من بيان هذه الأصول  
 صرح صاحبها ويحتاج الى الصراح اما ليس بحكم لان جسم مركب من  
 الاجزاء والذات واجب الوجود لذاته لا يترك فيه وجود  
 جسم لان المادة لا يوجد بدون الصورة ولا من غير الصورة فانه  
 فلها بعض بالغير وكذلك الكلام في ان ليس صوره جسم **قال الشيخ** يقول  
 ان قوله مظهر **الشيخ** اعلم ان هذا اصل كثير لم يفرغ عليه سائل ولا غير  
 عليه هو انه لم يكن واجب الوجود لذاته واجب الوجود في صفاته واهلية  
 لكان هو واجب الوجود من اجزائه متناهية للاجزاء الاخرى في المجموع هذا القدر مكرر في بيان ان كل مركب من  
 محال بيان السبب في بيان ان الواجب لذاته هو ان تلك الاجزاء اذ كانت  
 ممكنة له كانت له تلك الاجزاء ولا يكون واجب الوجود لذاته كما هي في سببها  
 اسببها عنه فانه موقوف على سببها واسببها وسببها وسببها



على عدم وجوده او على عدمها والوقوف على الموقوف على الغير موقوف  
 عليه فلا واجب الوجود له من غير قيد وان بطلان ذلك بسبب ان  
 واجب من شئ جانه فلا يصح ان يمتنع التفرقة منه من صفات واجب  
 لذاته وحال هذا الشأن ان حوارا العرف على منه من صفات واجب الوجود  
 لذاته بعض كونه متعلق كونه بمعنى الوجود لغو ولكنه ثبت ان واجب  
 الوجود ليس عليه ما يعرفه من شئ العرف على صفات واجب الوجود  
 لذاته فكل ما يمكن له يكون واحدا له اي يكون ما ساء له **واما قال الشيخ** في  
 واجب الوجود الوجود **فمنه** **الشيء** من نفاذ كونه الواجب الوجود لذاته  
 واجب الوجود من جميع جهاته كونه حرا محضا من ذلك وهو ان السواء  
 عدم وجوده وان اعدم كانه وواجب الوجود لذاته اذا كان وجوده  
 لذاته وهو وجوده في كانه لذاته كان به من السواء بعض فكان حرا محضا  
 وكما لا محضا فهذا هو الحر العائده الى ذات الشيء وصفا وهو كونه  
 الحر عائده الى الالفعال والواجب الوجود لذاته من صفات هذا الموقوف  
 من صفات الوجود والكمال على غرضه ولزج الى سراج الساطع الكتاب في كل  
 واجب الوجود لذاته فانه حرا محضا في كمال محض هذا هو المدعى قوله  
 والحر المحض هو ما عموه في كل شيء وهو وجوده فانه لا منه الحر العائده  
 الى ذات الشيء وصفات كانه قوله والسر ذات ليل هو ان عدم وجوده  
 واما عدم صلاح حال جبهه معناه للسر لا محض ليل هو ان عدم ذات  
 الشيء وانما عدم صلاح حاله قوله فالوجود خيره وكما الوجود وحرية الوجود  
 معناه ان الوجود وكما الوجود حرا الوجود قوله والوجود الذي له  
 لعدم وجوده وعدمه من الجوهر ليل هو وانما بالفضل فهو حرا محضا

لما ثبت ان الوجود خيرا فالوجود الذي يكون واما وجوده او لم  
 عنه من شئ كما لا يكون حرا محضا قوله وانما يمكن الوجود لذاته ليس حرا  
 محضا لان ذاته عداه لا يمكن له الوجود والعلو الوجود وانما ان يكون  
 واجب الوجود لذاته وانما ان يكون يمكن الوجود لذاته اما الواجب الوجود  
 لذاته فهو حرا محضا وانما الممكن لذاته فليس حرا محضا لانه اذا لم يكن وجوده  
 لذاته كان وانه محض لا لعدم فلا يكون من جميع الجهات بر ما في العرف  
 والسواء فانه ليس الحرا المحض الا الواجب الوجود لذاته لما في  
 ان الممكن لذاته ليس حرا محضا وان الواجب الوجود لذاته حرا محضا  
 شرح ما ليس في العرف ان يقول انهم انعموا على ان المحصول العائده حرا  
 محضا والنعوا على انها ممكنة الوجود لذاته وانها فله وقد يقال ان حرا محضا  
 كان ما يقع عليه هو الحر العائده الى الالفعال وقد **محض** **قال الشيخ**  
 وكل واجب الوجود الى قوله لا يعرف **الشيء** الواجب الوجود لذاته حرا محضا لان  
 الحق هو الموجود والباطل هو المعدوم ولما كان الواجب الوجود  
 لذاته واجبا في ذاته وصفا لما كان قائما لعدم الذي هو البطلان  
 لا حرا كان الحق الموجودات يكون حقا وكما ان في ذاته الحق انما  
 باسم المحض فلهذا تلك اعفاء وجوده الحق الاعفاءات بالمحض والحق  
 الالفاظ بالمحض والصدق وبسائر الاسماء لا يحق انما بها الوجود  
 كما عرفت وانما لا يحق بالانفصال الى الواجب الوجود لذاته في نفسها  
 باطله وبه حده وانما ليس الى الواجب الذي عليه حاصلة فلهذا تلك  
 في الكتاب الا ان كل من تلك الالافجه ولزج الى سراج الساطع الكتاب  
 قوله وكل واجب الوجود هو حرا محضا اما قال حرا محضا لان عداه



١٢٣

وان كان دائم الوجود لكنه ليس به من العظام قولنا ان جميع  
كل من خصوصه وجوده الذي له معناه ان يحصل كل شيء بوجوده  
من قولنا فلا احد من واجب الوجود بهذا المعنى لما ذكره لا بد من  
اضافه من امر الله حتى يتم هذا الكلام ومن ان يقال ان الواجب الوجود  
وجوده لذاته واولا كل وجود لذاته لا كان ادلى باسم المحقق غيره قوله  
وقد يقال ان لما يكون افعالا وجوده صادقا معناه انه يظن ان  
المحقق على الاعمال والمطابق وواجب الوجود كان معناه وجوده صادقا  
معناه انه يظن باسم المحقق على الاعمال والمطابق وواجب الوجود  
كان هو ادلى باسم المحقق **قال السج** ولا يجوز ان يولد الوجود من  
منه من غير ان يكون له وجودا واحدا وواجب الوجود لذاته انما هو الاول  
ما ذكره والمقصود ان وجوده له معناه ان يكون محققا وان لا يكون  
ان يكون متضمن ذاتا نوعا بل يكون له العلم والقسم محال ولا يمكن ان  
لذاته معلولا لغيره فلا يكون واجب الوجود لذاته فادون وجوده نوعا له  
لغيره معصية وان نوعه نوع لا يوجد الا انه يرجع الى مرجع العلم والكم  
قوله ولا يجوز ان يكون نوع واجب الوجود لغرضه معناه انه نوع  
واجب الوجود لا يكون الا واحدا فله لان وجوده نوعا له معناه ان  
لغيره ذات نوعا ولا يصح ان يكون له نوعا بل لغيره معناه ان يكون  
واجب الوجود ان كان متضمنا لذلك النوع لم يكن واجب الوجود  
الا هو وليس له كم معصية بل هو ذلك المعنى الالهي معصية فواجب  
الوجود لذاته لا يكون واجب الوجود لذاته بل لغيره وهذا محال  
**قال السج** وكيف يمكن ان يولد واجب الوجود **الشر** وانما ان

على وجود واجب الوجود لذاته ولم يخصص ان الواجب الوجود لذاته  
لو كان نوعا لكنه انما هو لكان لغيره ملكا لا محاسن بسبب خارج  
عنه والى ان محال والمقدم مسلمه بان السطره هو ان لا يكون  
ذلك النوع باسمه ذلك النوع ولا لكان لانه صفة ذلك النوع  
الا واحد لا محال لا يكون الواجب لذاته معلولا على كبره وقد فرض ليس  
لكذلك فادون لم يكن علم النوع باسمه ذلك النوع كات العلم سائر  
وكات الواجب الوجود ومحاها الى سبب خارج وهذا ما بين بطلان  
**قال السج** واول قولنا ان يولد وليس الا انه **الشر** هذه الحجة قربت من  
الحجة التي قربت وايضا هو ان واجب الوجود لذاته لو كان له مثل  
لكان محالا في العلم والنوع لانه لو لم يمتد في العلم في العلم لما كان  
مسألة على يكون هو نوعه وذلك النوع لا يكون له كونه واجب  
الوجود ولا لكان كل واجب ذلك النوع فلا يكون له مثل وجع يكون  
الواجب الوجود لانه لا يمتد لانه هذا اسم هذه البراهين والادلة  
المسل على قوله ولا يصح ان يكون له لانه الواجب الوجود لذاته كذا  
لا يصح ان الصدق هو المسألة في الموضوع المعاني العشر المجامع  
اذا كان في عامه العدمية ما وواجب الوجود لذاته لا يصح ان يكون  
فلا يصح ان يكون له ايضا هو نام الوجود واحد وجوده الواحد نام الوجود  
يعني ان لا يكون له صفة ولا يكون له نوعه غيره وواجب الوجود لذاته  
كذلك يكون ان واحد اسم هذه الحجة قوله وواحد من جملة هذه  
لا علم ان السج صرح في الاسرار في النظم الرابع ان واجب الوجود  
لا حس له ولا متصل له ولا عدله قوله واحد من جملة هذه لانه لا ينقسم لانهم



ولا بالمباين المتقوسه ولا بالامراض الى هذا الكلام قد سلف فلا فائدة  
في اعادة قوله واحده من هذا ان لكل من هذه حصه وبها كمال حقيقه  
معناه انه واحد ايضا بهذا الاعتبار قوله ايضا واحده من جهة اخرى  
معناه ان وجوب الموجود ليس بالاله واكره هذه الكماله وكبره **قال**  
**الشخ** ولا يجوز ان يكون الى قوله غير معلول **المتن** هذا ان امر على ان  
واجب الوجود لذاته واحد وبل حصه هو ان واجب الوجود لذاته  
اكثر من واحد لكان لا كمالا ان يكون وجوب الوجود لذاته نفس  
الواجب الوجود وان كان كونها وان كان كونها لازما لها لان  
كلها ماطلة فمثل القول يكون واجب الوجود لذاته اكثر من واحد  
انما قلنا انه لا يجوز ان يكون تمام الماهية لانه حتمه يكون الواجب الوجود  
لذاته معولا عليها قول السمع على بسني حه وذلك قد اطلقناه وانما  
قلنا انه لا يجوز ان يكون ما به الواجب الوجود لذاته لا يوحى كون الواجب  
لذاته حسا كماله وان ذلك محال لوجوده لذاته لا يملك  
الانواع من حصوله لبعضها على البعض وذلك محال لان الفصل على  
حصه النوع من الجنس يكون لوجوب الوجود بالذات وجودا واحدا  
موجودا من واثمها هو ان وجوب الوجود بالذات مرجح انه  
كذلك هو الذي لا يلزم من عدمه غيره من حيث انه معلوم بالاصل  
يلزم من عدمه الفصل عدمه ليكون السبي الواحد معلوما بالغير وانما  
به حد اقل وانما هو ان لا يوحى انما ان يملك واحد منها من الآخر  
يخص به وانما ان يملك واحد منها من الآخر بام وجوده والامر بام وجوده  
ذلك المعنى فانما يملك واحد منها من الفصل فلاح انما ان يكون كل

واحد منهما من طريق وجوب الوجود وانما ان لا يكون كل واحد منهما من  
ذات كان كل واحد منهما من طريقه تسع ملوك كل واحد منهما من  
واذا كان حاصلها هما فلاح ان لا يملكها وان لم يملكها كل واحد منهما  
من طريق كان وجوب وجوده من بعدا دون ما في الآخر من الوجوب  
وجوده من بعدا دون ما في الاول من الوجود لانه لا يكون واحد من  
معلوم للوجوب اصله ان الوجوب قد يعبر عنه بغيره باماده وعند  
عدمه ذلك انما يملكها من فاحص من سبب الكلام في سبب الامور  
فان سبب ان وجوب الوجود مسرورا بامه تلك الفصل لا يفسد  
مستع لان ان كان هذا الفصل فيحتاج الى وجوب ان لا يكون الوجود  
تاما على ان سبب هذا الفصل بالكون فانه لا يمكن وجوده الا اذا  
النسب الى الفصل اي نوع من انواعه كان وكذا القول لا معلوم الا عنه  
بوجوده باماده كماله ولا يعبر عن نوعه بالكون فصل معين ولا  
تقوم القول باماده معناه معلوم ان النوع من حيث ان السبي يملك  
الفصل وانما يحتاج وجوده اليها فان النوع الذي هو حصه السواد يحتاج  
الى وجوده الى الفصل السواد وكذا الذي في الساتر ملوك كان واجب  
الوجود كماله لكان وجوب وجوده سببا على الفصل فكان كماله  
ان يحتاج الى كمال الفصل في وجوده فكون الواجب ما به وجوده  
اخر هذا الفصل وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون الوجوب بالذات لازما  
لوهين الماهية لان ذلك الماهية حتمه يكون سببا لوجوب الوجود  
مكون وجوب الوجود بذاته معلوما بسبب غيره قد اطلقناه وانما  
فلاح الوجوب بالذات حتمه يكون ما به غير مقدم وانما ينع معلوم



لكون وجوب الوجود الذاتي معلوما وهذا محال عند الحق بهذا  
 الشرط ولزم الرجوع الى سبب العاطف والكتاب قوله ليس على هذا القول  
 وجوب الوجود ان يكون سببا لازما بما به تلك الماهية هي التي  
 لها وجوب الوجود لا المقتضى ان محال بل ان وجوده وجوب ان يكون  
 لازما بما به وان يكون به اسم وان يكون واطلاقا به قوله كما  
 يقول المفسر انه بهذا فيكون لذلك ذات به به يكون المبدأ ذكر  
 ما ليس لازما للماهية ولا حاجة الى ذكرها قوله فعل ولا لا يكون  
 كون وجوب الوجود من الماهية في اللازم لما به قوله فان تلك الماهية  
 ح كونه سببا لوجوب الوجود العلم انه ذكر في مطلق هذا التمره  
 وما حصلها مرجع الى واحد على ذكره فان لم يكن وجوب الوجود  
 بل كان واطلاقا للماهية او به قد ذكرنا ان ليس الصحيح ان قال  
 وجوب الوجود ان يكون نفس الماهية وان يكون لازما للماهية  
 ثم اللازم ان يكون واطلاقا وان يكون خارجا فيها وان  
 يكون خارجا عنها قوله فان كانا به ما والى ان العوض واحد لما  
 خرج من اطلاق القول بكون وجوب الوجود لازما سري في اطلاق القول  
 كونه به وعبره ان وجوب الوجود لو كان به به فان كان كونه  
 كانت لزما كونه محاسن وذلك محال لوجوبه ان لا يخلو ذلك  
 كل واحد منهما مستكاف في تمام الماهية ولا مدان كونه صار في الحس  
 واستحسن وجب ان يكون ذلك المعنى مستعدا على غير تلك الماهية  
 ولوازمها فيكون واجبا الوجود معلوما لا يكون واجبا الوجود لانه  
 هذا جعل وانما ما فلان الماهية الواحدة لا تسبب التمسك

الحال وبما به فلا بد من الساس في الوصف والصفات والحق والمكان  
 وكل ذلك في وجوب الوجود له محال قوله فان كان واطلاقا  
 الماهية تلك الماهية ان يكون بعضها لكنتها يكون نوع وجوب  
 الوجود مستكاف منه وهذا اطلاق بهذا ويكون لكل ما به اخر معناه  
 ان كان وجوب الوجود واطلاقا في الماهية تلك الماهية ان يكون بها  
 تامسلا لكلا الوجهين او يكون لكل واحد منهما به به اخر في فان كان  
 الاول كان الاول كان الواجب الوجود لانه مستكاف وهذا اطلاق  
 قوله فان لم يستكاف في سبب لم يكن كل واحد قاطعا لان امر وان  
 مستكاف في سبب لم يستكاف في سبب اطلاقا لم يكن كل واحد منقطع قاطعا لانه  
 موضوع لم يكن احدهما قاطعا في موضوع والآخر مستكاف في سبب كونه  
 قاطعا في موضوع هو معنى التمسك به المعول عليها السورة فذلك هو  
 انما وادراكا لحد فاطما في موضوع لم يكن واجبا الوجود لانه يكون  
 واجبا الوجود لانه به به يكون واجبا لانه في سبب في سبب  
 لكل واحد منهما بعدة معتر على هذه التمسك به به به معناه انها اذا استكاف  
 في سبب فان سببها ما لم يرد الا بعد عدم ذلك الامر والاول بل في  
 سبب كون واجبا الوجود لانه مكن وهو محال وانما انما محال ان  
 الامر مستكاف راجع يكون امريها لا يكون واجبا لانه والامر مستكاف  
 الامر يكون مستكاف ان سبب قاطما مع سبب الحق والعدم لا معنى له ولا  
 لكل في كل شيء معاني ملا بها به لان فيها اعلام ملا بها به لم لا يح  
 ان يكون وجوب سببها في الوجود دون الزناد والى في الماهية ان  
 لا يكون فان لم يكن فالتكافؤ سبب لا يكون له وجود فان كان



مكون عارضا فمكون الاحاطة به لعارض دون الانواع وهذا  
 خلفت قوله فاما ان يكون ذلك سبطا في نفس وجوب الوجود وانما ان يكون  
 معناه ان كل ما يتيم به احد ما عن الانواع ان يكون سبطا في وجوب الوجود  
 وانما ان لا يكون انما ان كان سبطا يكون ذلك الامر سبطا لكل واحد  
 منهما فلا يكون بينهما اتصال اسمه وان لم يكن سبطا كان وجوب الوجود  
 بم لو دنا اختلافه فيكون ما استلزاما عارضا فلا يكون الا حلقا  
 ح بالانواع وعدمه من ذلك هذا وانما ان هذا السر ان لم يدون هذا  
 السطر ان وسوان في حال وجوب الوجود كذا لو كان سبطا كان كذا  
 فاما ان يكون عام باسم تلك الكثرة وانما ان يكون سبطا في اتصال تلك  
 الماهية وانما ان يكون عارضا عنها لا ذواتها ولا في اسمها بل في طبعها  
 العول يكون وجوب الوجود لذاته سبطا كما في الاول وهو ان علم نفسه  
 تلك الكثرة ان ذلك سكون فاما في سبطا في حال سبطا  
 ذلك وانما ان السطح يكون حقا في الانواع وذلك انما محال لانه  
 ح كونه في واحد منها ممثلا عن الانواع لعقل ذاتي وذلك لعرضي كونه  
 كل واحد منهما كونه في ذاتها بطلان ذلك والعسم انما انما محال  
 لما سبطا في ذاتها واجب الى قوله في العقلية هذه محنة  
 اخرى على اساس واجب الوجود لذاته وانما في سبطا في الطويل هو ان  
 محال ان كل حادث هو محتاج الى علة في حدوده وعلة في علة اما ان  
 محتاج الى علة حال الحدوث ليس لان يسمى او لم يكن ثم كان مقتضى  
 العقل بانه لا بد له من علة لوجوده وانما ان محتاج الى علة محال  
 لعلة لان لا يمكن لانه لم يكن حادثا فيكون هو محتاج الى علة

والمكن محتاج الى الموثق فان ان حال عارضا محتاج الى الموثق ذلك  
 الموثق انما ان يكون واجبا لذاته وانما ان يكون محتاجا لذاته وهو الكلام  
 الى المراتب الاول وليرجع الى سبط العلة ان كانت استحقاقا للوجود  
 فله ولتقول انما ان كل حادث فله علة مع حدوده مع العلة من نعم  
 ان محال الحدوث علة للمحتاج الى الموثق ان العلم ضروري ومستمع من  
 رجع الى طرفة الاحتمال وقال كل محد ممكن لذاته وكل ممكن لذاته  
 محتاج الى الموثق وكل محد محتاج الى الموثق فله طالع اما ان يكون  
 حادثا ما طالع الحدوث معناه ان كل حادث محد اما ان سبطا مع  
 حدوده وانما ان سبطا الحدوث ما يصل زمان وانما ان سبطا الحدوث  
 زمانا والعسم الاول محال يستلزم اجتماع الوجود والعدم معا وانما  
 انما محال واللام في الامات ودرت نظارة فادون الحق العسم  
 انما على ان العلم ضروري حاصل بان من الموجودات هي اضر ما عاينها  
 لعرض الكلام فيها فله قول كل حادث فله علة في حدوده وعلة في سبطا  
 تدركها السر على مذهب المدعىين فله ويمكن ان يكون ذاتا واحدا  
 معناه ان علة الحدوث فيكون ذاتا واحدا وقد يكون ذاتا اما الاول  
 ليس العلة في سبطا لانه ان العلة محتاج الى الماد ومعية اما  
 الثاني فمثل الصورة الصورية في مذهب الصانع ومثيها موصوفها  
 العسم الكثرة والعلم ان في هذا الكلام قاعدة وذلك لان العلة في  
 بعض اصحاب الحق الى الموثق حاله فاعلم بمسكون وذلك هو ان السبط  
 يدون السبط لو كان انما في محتاج الى علة حال علة لما كان الامر  
 كذلك وجوابه ان السبط ليس علة لغيره وانما هو علة لحدوثه وانما



لما وجدنا له في سوره المائدة السبعين ما فيه من وجوب  
ملك السوره بالكلية لما في السورة ولا يجوز ان يكون الحادث ما  
يعد وجوده من غير ان يقع بعد وجوده ممكن الوجود لانه  
لم لا يجوز ان يصير بعد الوجود واجب الوجود في الوجود حال كونه موجودا  
واجب الوجود اذ لا يمكن فرض عدم مع وجوده معقول انه ممكن لانه  
باعتبار ذاته وان كان باعتبار عدمه مع وجوده معقول  
وجوده واجب الوجود ولا يلزم من كونه واجب الوجود ما دام موجودا  
ان يكون واجب الوجود ولا يلزم من لانه فامكن ما دام ملك  
الذات لم يكن واجبه الوجود بالذات وانما كونه وجودا بالعرض والسر  
وكل ما كان كذلك يحتاج الى سبب فان قيل كان وجودا لوجوده واجب  
والمكن الحدوث لا يكون حال لعدم معقول ان كان الوجود يجب وجوب  
الوجود بذاته فالعدم انما يحلله واجب لعدم لانه ويلزم بقى  
الامكان الخاص فذلك محال **قال الشيخ** وكفى الى قوله واطهر **الشيخ**  
هذا حجة على ان انما في حال لانه يحتاج الى الموثور وخصوصا لانه  
ان الحادث حال حدوثه محتاج الى الموثور والحادث له عدمه وان وجوده  
مستلزم بالعدم فان هذا الموجود واجب ان يكون بعد عدمه فلا  
يتعلق بالعلم اعلم الموجودات الممكنة في ذاته فوجب ان يعلم هذا  
المعنى لولم الوجود فادون للمكانات حال ما فيها علل بالذات  
معها ولا بد من انما ملك العلل الى الواجب الوجود لانه معها  
للازور والسلسل **قال الشيخ** فان السلك الى قوله لا محالة  
هذا سر الى غير قوله ان الممكن الحادث له علل في ثبوته ملك العلل بالذات

مكون غير السورة وانما وان لا يكون من حيث كونه علمه ان لم يكن  
فان كان كسب عليه بشيرة وانما وجب ان يكون المحذور ما ساء بالكلية  
مكون حادثا فقد وخصه ما دون هذا حلق وان حدث كونه علمه لونه  
العدم ذلك الى علل اخرى والكلام فيها كما في الاول فليز من حدوث  
علل ومعلولات لانها لا يمكن انما معا والكل واحد منها سبب  
على الاخرى مستقلة عنها وذلك مطلقا وكذا في الجواب هذه الجواب  
مستقلة الى علل قديمة وموقف منها من ملك العلل العترة على حدة  
المر كونه كل معدوم منها معقوله لملك العلل الموثور الى الملائمة  
ذلك انما مسلم بكونه من حيث وان ذلك ان الحوادث لا بد وان يكون  
اسبابها العلة فادون لو كانت قديمة لزم قديمة من عدم اسبابها  
لانه لو لم يوجد ملك الحوادث عند وجود اسبابها لكان وجودها  
عند ملك الاسباب ممكن فلا يكون السبب سببا بل فلف واذا كانت  
عللها حادثا لزم التسلسل لان الكلام في عللها كما الكلام فيها وذلك  
السلسل لما ان يكون حوادث متماثلة في الوجود وانما الوجود  
والا في الحال لانه يلزم منه الى الابد وهو معقول انما يكون  
مكون ملك الامور كما في الوجود متساوية في الحكم فبالحوادث  
لا يحدث الا بالكم وبكمسها وانما في حكمها لم يكن معدوم علل  
فذلك الاجابة الى الجسمة نسبة لم يكن ولا بد من كونها وجودا بعد وجوده  
رب الوجود لانه اذا ما منه ويحتمل ذلك اتصال الحوادث وزاد التحقق  
فان ان العلل يكون معدوم وقد يكون معدوم وقد يكون معدوم اما المعدوم  
انحوت قديمة علل التسلسل لانها غير موجودة في العلل بل في معدوم



فيقول ان حدث مكن مسدود عنه واما المؤثره فانه يحتمل ان يكون متاخر  
 بل قد وصال ذلك في الحركات الطبقه هو ان السلسله من سوره لا  
 الى حده من صدق المساقه الا ويصير ذلك الانتباه سببا لاستعداد  
 لان يتحرك منه الى الاول ثم في المؤثر في تلك الحركه هو الفصل  
 ولكن قول الانتباه الجسيم المحرك بالحركه السابقيه الى ذلك الحد لا يتحقق  
 وجود تلك الحركه منه ولما تحرك الى ذلك الحد المكن وجود تلك الحركه  
 منه فالحركه السابقيه قرب الفصل من تلك الحركه بعد متنها من الحركه  
 الا وادوية التي من اثارها الدرس الى الجوارح كانه فان تلك الدرس  
 للكلمه سببا لحدوثها وادوات فخره مسره يكون كل واحد منها محمدا  
 الاخرى فانه لا يسهل ان يحد من صدق المساقه الا ويكون اسبابه الى  
 ذلك السبب لان حدث صدق هو حركه الى ان يتحرك من ذلك  
 الحد الى الذي يثبته والمؤثر في تلك المقصود الحد من الممانه المؤثره  
 في الحركات الموانيه والخصائص الكلي في موانع جميع الحوادث واداة  
 حركه هذا فيقول ان لهذه الحوادث سببا هذا ازل هو الوجود  
 للصورة لكن قيمته موقوف على ضرورة المادة مستعد لتوليد تلك  
 المقصود ذلك الاستعداد بعد ما لم يكن الا يحصل في اوسط الحركات  
 والتميزات حتى يكون كل سبب على لان سببه المادة لتوليد اللاحق  
 فاذن لا يمكن ان يحدث بين شيئين الا بواسطة حركه قريب العلة الى  
 المتأخر وملك الحركه فادونه فليلا قريبا منه حركه اخر فاذن لا بد من  
 وجود حركات لا يراى لها زمانا واما ابتداء من حيث يستند الى  
 حالها على سبيل التاخير والحركه السبقيه لا يراى زمانا فاذن

لا بد من حركه مسدوده هذا هو الكلام الحق في هذا الباب ولنرجع  
 الى شرح العاطف الكتاب وله فاس مسك مسك وسال فقال انه لما كان  
 اما على الممكن الحادث لعله ان قوله لوح وضع تلك الممكنه التي  
 معاملة سببه هذا سوال على ريان لظلال السلسله وقد خصناه قوله  
 مجهول في جواب هذا انه لو لا سبب من شيء من سبب ذلك الشيء ان  
 يكون ملاسب او سبب على سبيل الحدوث الى قوله لكان هذا الامر  
 لازما علم هذا الجواب حان تعاريف معده ولم يحصل ليعول هذا السؤال  
 انما يلزم ان لو لم يكن لحدث الحوادث سبب قرب هو امر متصل  
 غير مركب من اجزاء لا يتحرك بكن لاسباب قرب على هذه الصواب  
 وهي الحركه المسدوده الصالح بهذا الكلام هو سبب القرب لحدوث الحوادث  
 لا بد ان يكون حادثا او لو كان لم يزل من سببها عدم الحوادث لسا  
 لو عدت عند وجودها لما كان السبب سببا بها لعل ذلك ان  
 القرب الحوادث يكون حادثا والكلام في الثاني الاول فليزم اسباب  
 وسبب لانه لا يتم حصولها اما ان يكون دفعه وان يكون معاقبه  
 ومحال ان يكون دفعه لما سادها سبب فاذن حصولها على سبيل الصواب  
 وهو ان مقدم البعض منها البعض ثم هي اما ان يكون حوادث معاقبه  
 انه لو وجودها في الوجود ومحال ان يكون معاقبه لانه يلزم  
 منه ما في الالات وانما فلانها او اكاسب امورا معاقبه لا يكون  
 السابق واحد الاسباب الى اللاحق فلا يكون عليه وقد فرضنا ذلك  
 هذا لعل فاذن هي امور زمانيه او حركه سببها وهي الحركه حيث ان  
 الحوادث لا تحدث الا بالحركه وكيفية انه اذا حدث في جسم لم يكن



وأنه من حركة موجب وبالجملة بعد ذلك موافقة لاسم  
 ويحفظ له كما اتصال الجواب وبنائه المحقق من العلة قد يكون  
 موزع وقد يكون معده لهما المؤثرة فلا يجوز مقدها على المعلول  
 المعده فموزعها على المعلول لانهما موزع على موزع للمعلول  
 حب لكن حدوده من العلة واداءت هذا اصول الجواب سببا  
 قدما اراداه هو الواجب للصور لكن مقصده موقوف على صوره  
 المادة مسعده لعل ذلك العنصر وذلك الاستعداد لم يكن  
 محصورا يكون واسطه الحركات حتى يكون كل ما يتولد من استعداد  
 ليعول الاصح فاذن لا يمكن ان يحدث من الاسطه لعرب المعلول  
 العلة تام بقر هذا الجواب **سئل قال الشيخ** واداءت الى موزع  
**التفسير** لما في من اسباب واحاد الوجود لذاته سرع فاشات صفات  
 فيها تسرع عامل ومعمل ومفعول وهذه المهيوات الشبه واحده  
 هذا الكلام هو ان طبع الوجود ما هي طبع الوجود ما هي طبع الوجود  
 لا تسرع عليها ان يكون مفعول اولها مستعمل عليها كونها مفعول لما  
 كانت مفعول اصلا وكونها غير مفعول لما كانت باعتبار كونها في المادة  
 وعوارض المادة واذا جرد الوجود عن المادة وعوارضها يكون ما هو  
 موزع مجرد مفعول وان هو مجرد له لانه مفعول وان واداءت له  
 مجرد هو ما قل لان العاقل هو الذي له به مجردة فالعقل هو الذي  
 ما به مجردة فالعقل هو الذي ما به مجردة سببا فاذن كونها طلاقا  
 مفعولا ليس واداءت **قال الشيخ** وليس شرط ان يكون كثر **التفسير** هذا  
 جواب عن سوال سبب ليعول كون الشيء مفعولا هو ان يكون ما به

المجردة عند من اخرها بكونه فاعاد عنه ما ليس شرط كون الشيء مفعولا  
 مفعولا ما ذكرتم على الشرطان كون ما به مجردة عند من مفعولا هو  
 اعم من كونها عند من اخرها ان يكون عندا من كون عندا اخر  
 هذا اصل هذا السطر وليرجع الى شرح اللفظ قوله ليس شرط  
 هذا الشرطان هو اذ اخر بل مفعولا معناه انه ليس شرط كون الشيء  
 مفعولا ان يكون عند ما به مجردة هو اذ غير بل اعم منها وهو المطلق  
 قوله فالاول الان له ما به مجردة ليس هو فاعاد هذا السطر ذكره قوله  
 وكل من يحكم فلسفا علم ان العاقل مفعول سببا مفعولا والمفعول مفعول  
 على ان ليس من شرط كون الشيء مفعولا ان يكون ما به مجردة  
 فذلك ان يكون الشيء مفعولا مفعولا ان يكون سببا مفعولا اما لا مفعول  
 ان يكون ذلك المفعول هو او غيره والمحرك مقتضى محركه ولا مفعول  
 ان ذلك شيئا اخر الامر ببل مفعول ولو كان من صور المحرك لم يحضر  
 ذلك لما اخرج في مسامحة الى الزمان وايضا فانما نعلم ان لنا قوة لمصل  
 بها الاشياء كالعامل لذلك القوة ان يكون فيها ما ان يكون  
 هو اخرى فان العاقل هو اخرى اولى ذلك الى السلسل وان كان  
 فيها كان العاقل والمفعول سببا واحدا سببا لمخصص هذا وباقى الكلام  
**مكرر قال الشيخ** ولا يمكن ان يكون غير **التفسير** هذا الكلام اسباب  
 العلة والعنق وبمحصلة لا كمال ولا حال ولا هادون ان يكون لها  
 امور احدها ان يكون مفعولا محصية ومعناه ان يكون رده عن المادة و  
 علاقتها وانها ان يكون غير محصية ومعناه ان يكون رده عن انواع  
 العنصر والرد منها ما يكون واحدة من كل جهة مبداء الكل غير



واجب الوجود لذاته كذلك لانه محذور عن المادة وعلاقتها بغيره  
 لان يكون الشيء خرافا ان يكون راجعا الى ذاته والعاله وكذلك كونه  
 سرانا ان يكون راجعا الى ذاته اذ الى انفعالها بالحرية العائدة  
 الى ذات النفس فانه ان كل كمال وحال يكون حصوله له يكون خاصا  
 كالعقل والشرع فبالله واجب الوجود لا شك انه واجب في  
 ذاته وصفاته والعاله فلا كمال ولا حلال يمكن حصوله له والا وهو واجب  
 الحصول له فواجب الوجود له كمال والكمال والبناء هو المعنى لكل  
 كمال وحال وادراك الكمال والحال محذور لذاته وكل ما كان لا ذلك  
 اقوى والمذكور لكل واحد كماله المحذور والعشق واللذة اتم واكثر  
 فواجب الوجود لذاته اذا ادركت ذاته بذاته لكل انواع الادراك  
 وذاته في ذاته الكمال والحال بل يتم ان يكون اشياء وذاته اتم الوجود  
 الاشياء ذاته بذاته اتم انواع الاشياء فيكون ذاته لذاته اعظم من  
 ومشوق اعظم لازمة لمقتضى ليس عندنا هذه المعاني اسما غير هذه الاشياء  
 التي اطلقنا نفس استنكنا استعمل غيرنا **قال السج** وبحث الى قوله فانه  
**التفسير** لما ذكرنا في ادراك الكمال والجمال انما المحس وانما الجمال  
 واما الوجود واما الظن واما العقل اثبت ههنا ان الادراك العقل ابر  
 من الادراك المحس واجبه بوجه اشد ان العقل يدرك الامور التي  
 واما انها ان العقل يدرك الكلمات ولا كذلك المحس فانه يدرك الامور  
 المعنوية والجزئية والبناء ان الادراك العقل يحس به وتصير هو راجع  
 العقل يدرك الشيء كنهه فكما به حاضره ما به المذكور يعرف الاشياء  
 على اختلاف مراتبها والعقول على اختلاف مراتبها وتكمم عقل كماله

منها عن الاخر ولا كذلك المحس فانه لا يدرك الا باله المحسوس ولما ثبت  
 هذه المقدمات اجمع منها وقال للذة التي هي ادراك الملائم فوق اللذة  
 التي يكون للمحس من ادراك الملائم وتماثل ان يقول انك ما عديم  
 ان الاشياء وكله وكران ادراك العقل للمعقول بحد **قال السج** كنهه قد  
 تعرض الى قوله بعد **التفسير** هذا جواب عن سوال يقال في هذا المعام وهو ان  
 ادراك المعقولات لو كان هو حاله لم يحصل لها اللذة من ادراكها  
 لان والجواب ان الموجب للذة حاصل الا ان اللذة لم يحصل للمعقول  
 وهو كسعال سده هو البدن والموجب قد تخلف عنه الاثر لتمام الملائم  
 محسب لذلك مما لا هو المرص الذي سادى بالجلود ولا للذة فان  
 الادراك الحلاوة موجب للذة لان يستبيل الخط الموجب لذلك  
 المحس ما يوجبها **قال السج** واعلم ان لذة الى قوله اولم سحر **التفسير** الاول  
 ان يذكر هذه الكلمات واهمها المعاد والروحاني فالاول ان يوضح خبرنا  
 الى ذلك الموضع قوله فالواجب الوجود معقول وعقل اولم لعقل معقول  
 عس اولم لعقل لانه سحر ذلك اولم سحر هذا اسما العقل المعقول  
**قال السج** وليس بحث الى قوله انما هيها **التفسير** لما ثبت ان واجب الوجود  
 لذاته عاقل لا سيما لست ههنا ان عاقلة لا سيما غير مستفاد من الاشياء  
 واجبه عليه بوجه اشد ان عاقلة لا سيما ولو كانت مستفاد من الاشياء  
 فاما ان يكون عاقلة لا سيما فهو لذاته واما ان يكون عاقلة لا سيما  
 ما كان فلا يكون واجبه الوجود لذاته من كل جهة وانها لو كان عاقلة  
 لا سيما مستفاد منها لكان له حال لا يلزم من واه بل عن غير ذلك  
 للمعقولة ما هو بالبناء لمبدأ للوجودات فانه عاقل لذاته والعلم بالبناء



من حيث هي علم للعالم بالمتكول عليه فانه علمه بالاسماء **قال** وبوجه  
 الى قوله لطفه **فكم** **المتكول** لما احدثه الله الواحد الوجود للامه فاعلم ان  
 من وانه اراد ان يمتد عليه كبريائه المتكول فادعى ان غير ما فعل سنده المتكول  
 من حيث هي معصية عظماء ما لا يدرى فعله كونه سبي موجد وانما فاعلم ذلك  
 الذي فاعلم ان معنى علمه كونه موجد واول ما فعله من ان يكون ذلك  
 وان لم يكن من علمه كونه الواجب له ان يمتد او لا يمتد فاعلم ان الواجب له  
 قوله بل واجب الوجود وانما لفصل كل شيء على كل شيء لما احدثه ان واجب  
 الوجود لذاته غير ما فعله الخيرات المتكول من حيث هي معصية اراد ان  
 يمتد كونه فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 علمه من حيث هي فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
**قال الشيخ** واما كونه ذلك الى قوله **المتكول** **فكم** **المتكول** لما احدثه ان الواجب  
 له ان لا يعلم الحساب من حيث هي متكوله فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 لا يعرف من علمه من حيث هي هذا في كل اراد ان من كونه هذا الكلام  
 والمخصص كلامه هو ان يعلم ان يعلم وانه يعلم انه مدرك لكل موجود ويعلم  
 او اهل الموجودات وما هو له منها لو قد علم ان الاسماء لا يوجد عالم  
 من حيث هي كونهها والاسباب فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 الخيرة فالاول يعلم الاسماء واولها ان عالمها باسباب الخيرات كان  
 عالمها بها لكن من حيث هي فاعلم ان الشيء او علمه يستند لا يعلم الا كما لا يمكن  
 اذا علمت ان الالف مثلا موحدة للباقي فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 تصور من وقع السر كونه معلقا بالالف لا تاتي الكثرة فاعلم  
 السائر الذي هو معلق بالالف لا ينع تصور معناه من وجه الشكر

فقد علم ان العلم بالاسماء لا يعلم منه لا يعلم الا كما علمه وكره ان لا يعلمه  
 وهو انما احدثه الخيرات السماوية كلها فاعلم ان العلم كل كونه كل  
 اتصال وانفصال حوى كونه بعينه ولكن على كل كونه لا يمكن ان يكون  
 كونه معين ان كونه يكون بعد من كونه يكون فاعلم ان كونه كونه  
 انه يكون من كونه العلم بالاسماء فاعلم ان كونه كونه كونه كونه كونه  
 عارض من عارض ذلك الكبري الا وحدثت لك علمه فاعلم ان  
 يعلم ان الكبري وان اعرفه فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 منه ابع ملك الشئ ولا يمنع نفس تصور من ان كل على كبري الا وحدث  
 علم ان ذلك لا يكون الا وحدثت لك علمه فاعلم ان كونه كونه كونه كونه  
 الوجود لذاته عالم بجميع الاسماء كاسماها وحرماها لان كل الاسماء  
 علمه لوساطة او غير واسطه وانه يعلم من وانه يعلم من وانه يعلم من وانه يعلم من  
 والعلم بالاسماء موجب للعلم بالاسماء فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 وتخصصها وحدثت المتكول فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 العلم عالم على الزمان محطاه من حيث هي فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان فاعلم ان  
 وجود لا يعرف علمه **قال الشيخ** فالاول الى قوله **المتكول** **فكم** **المتكول** لما احدثه ان  
 الكلام من كونه الواحد الوجود لذاته من كونه العلم ان اراد ان يعلم  
 عماره من المصداق لانه صمد بالعرض بل معنى اراد ان يعلم ان يعلم ان يعلم  
 نظام الحكم الوجود في الكل ان كونه يكون وذلك النظام لا يمكن ان يكون  
 كما ساء هو خسر من كونه لذاته المبدء المانع الخيرة وكما لا يعلم المبدء المانع  
 فانه خسر من كونه هو ساء وادرسه **قال الشيخ** وحيث ان هذا الى قوله  
 التي له **المتكول** المقصود من هذا الفصل هو ان صفة الحيوة والقدره



استقامت الى العلم كالاذا قال وضوءه ايضا في العلم كخلاف حياء  
 فان جوته لم يعمس القوة المذكورة والمحرك وقدرة على العلم لان علمه  
 بالاساس مستلزم لوجوده ولا يستبعد هذا ان الصورة المعقولة التي  
 تحصيلها بحسبها للصورة الموجودة الصانع لو كان ليس وجوده  
 كاذبة لان يكون منها الصورة الصانع لكان المعقول عذما هو بعينه  
 العذرة والارادة لكن ليس كذا لانها تحتاج الى ارادة متعينة  
 فوه سوية تحرك منها معناه القوة المحرك فيرك الالعصاب والاعصاب  
 الاله فذلك لم يكن ليس وجود الصورة المعقولة حرة ولا ارادة الله  
 ايضا **قال الشيخ** وكذا ان اوله يكون **جود الله** مستندة الواجب  
 لذاته يكون مبدءا وافلا لا سببا ثم قال ان مبدءا بذاته لا يتوقف  
 مستداه على وجوده سمي ثم قال ان ارادته هو بعينه الوجود لان ارادته لا يمكن  
 تعرض **قال الشيخ** فاذا جعلت الى قوله من الوجود **الله** هذا الكلام لا  
 ارشاد وجود واعلم ان هذا الكلام سبب ان وجود الواجب معه والصفة  
 لا بد لها من موصوف وهذا ايضا مقتضى بديهة ان وجود الواجب  
 لذاته غير ماضى لما به قوله في الصفات الاخر يكون بعضها المعنى  
 هذا الوجود مع اصناف بعضها هذا الوجود مع السلب معناه ان  
 صفات واجب الوجود بعضها تعني هذا الوجود مع الاضافه  
 بعضها تعني هذا الوجود مع اسلب قوله وليس ولا واحد لوجه  
 في ذات كثره الية ولا معارضة معناه ان هذه الاضافات والاساليب  
 لا يوجب كثره الله ولا معارضة ولما لم يل ان يقول بهذه الاضافات  
 ان كان يكون موجودة وان كان يكون معدومة فان كانت معدومة

فترد

في اشياء كونه فان كانت موجودة فاما ان ليس الوجود وان كان  
 معارضة له فان كانت نفس الوجود وامسح ان يكون هذا الوجود مع  
 الاضافه فان يكون معارضة والمجمله هذا كسب كل قوله فاللواتي  
 كما لو اسلب ان لو قال فاعل للاول ولا سببا في الوجود اعلم ان  
 انه لا يجوز ان يكون لفظ الجوهر على السلب فاعلم ان وجوده على ما به  
 علمه اسم الجوهر عن به هذا الوجود لان موضوعه وكونه لان موضوعه  
 قوله واذا اسلب وان لم يضر الا الوجود نفسه ما دام عنه التسمية بالكم  
 القول او معلوما عن السلب هذا هو نفس كون الواحد لذاته واحدا  
 معناه ان احد ما ان هذا الوجود غير مركب من الاجزاء والابحاص وانما  
 ان الوجود وجودا لا يركب فيه فيكون واجب الوجود لذاته قوله واذا قل  
 عقل وعقل ومعقول لم يعمس بالصفة هذا نفس كونه عاقلا وعقلا  
 ومعقولا ومعناه كونه هذا الوجود غير محال للمادة وعلايقها مع  
 اعسار اضافته وان لم يضر اول لم يعمس الاضافه هذا الوجود  
 الى الكل اعلم ان معنى كون الواجب الوجودا ولا انه لم يستبقه وهو سابق  
 على الكل وهذا اسلب مع اضافته قوله واذا قيل قادر لم يعمس به الا انه  
 واجب الوجود مصفا الى ان وجوده غير انما يصح عنه على الوجه الذي ذكر  
 هذا انشؤ كونه قادر او هو ذلك الوجود مع اضافته سلب الكل على الوجه  
 الذي ذكر قوله واذا اسلب على لم يعمس الا بهذا الوجود والعقل مع الاضافه  
 الى المعقول بالتقدير ان اذا لم يعمس ذلك الفعل اعلم ان المراد  
 الفعل فلهذا كان معناه العالم والفعل معناه العاقل وكونه عالما  
 قادرا اضافته محضه فكذلك اعمى قوله واذا قيل مرده لم يعمس الا ان







قبله تقرب عليه الله قوله انه اذا كانت من جهة العلة ولم يحدث الوجود  
 ان العلة اذا كانت باقية على ما كانت ولم يحدث امر السببها وكان وجود  
 الكائنات اولاً ووجوده على ما كانت لم يحدث الكائنات الله قوله فان قد  
 امر لم يكن فلا يخلو اما ان يكون حدوثه لحروب عليه فعدوا ما ان يكون  
 حدوثه لحروب ما لغيره الى علمه قوله فاما الجسم الاول فيجب ان يكون حدث  
 لحدوث العلم ومعها غير متاخر عنها معناه انه ان كان حدوثه لحدوث  
 عليه وجب وحدث وجب ان يكون حدوثه مع حدوث العلم غير متاخر  
 منها لان العلم اذا كانت غير موجودة ثم وجدت انت موجود وتاخر  
 عنها المعلول لزم وجود حادث اخر وكان ذلك الحادث هو العلة  
 والكلام في حدوثها كالنكاح الاول ولزم ملل ومطلقات لثباتها  
 لها فغير ذلك قد ابطنا قوله فسبق ان يساوي الكون صير الى  
 علل او بعد ما معناه لما اطلق الجسم الاول عن ان حدوثه لحدث  
 امر لغيره الى علمه وذلك لما ذكره وما في الفصل مرسوم والمقصود ما ذكر  
**قال الشيخ** فذكر الى قوله وصفا **الفصل** لما بين ما اذا كان كل  
 قاته مسبوق بمكان اخر هو لم يكن ما والى انما التفضل والمقصود كلامه  
 هو ان يكون الحادث اولاً لم يكن ثم حدث فاما ان يكون علمه العلم  
 والاعلم لم يكونا ثم حدثا واما ان يكونا لكن لافعال ولا التفاعل  
 واما ان يكون الحادث ولم يكن الحادث واما ان يكون الحادث ولم  
 يكن الحادث فان لم يكونا موجودين ثم حدثا فلا بد لحدوثهما من جهة  
 موجود من لكن لا لعقل والافعال لثباتها صحاح ذلك الى ان يقع  
 منها نسبة لحدوث العقل والافعال وحيها من جهة الحادث واما صحاح

الحادث واما من حيثهما جميعا فلوصول احدهما الى الآخر وكل ذلك محتمل  
 واما ان كان الحادث على موجود او لم يكن الحادث موجودا فحدث الحادث  
 محتمل اما لا فانه لا يمكن ان يحدث الحادث لم يبق سبعة المادة فممكن  
 الحادث لم يوجد فممكن ان يكون موجودا واما ما سئلنا لو حدث الحادث  
 كان حدوثه بحدوثه وانما لم يكن حصل الحركة بحدوثه هذا خلف وان كان  
 الحادث لم يوجد واما انما لم يكن بحدوث الحادث لا بد وان يكون لحدوث  
 حادث بحدوثه ان كل حادث فلا بد من جهة سببه عليه **قال الشيخ**  
 وايضا سئل الكل الى قوله ما في **التفصيل** المدعى ان كل ما كان حار لوجوده  
 الجوارح الواجب الوجود لانه فواجب عنه وذلك لان الحار ان يوجد فحار  
 ان لا يوجد او وجد لا بد له من مرجح لجانب الوجود والمخرج اذا كان  
 على الحال التي كان عليها مثل المرجح ولم يعرض شيء له لانه ولا شيء  
 عنده من المرجح في هذا الوقت دون ما بعده وبعده وكان الامر على ما كان  
 لم يكن مرجحا او كان المعطل عن العمل والعقل مما به واحد مستانه  
 لا بد وان يعرض لشيء بوجه المرجح ثم ذلك الشيء اما ان يحدث في ذاته  
 واما ان يحدث مما ساعد به فان حدث في ذاته او حدث ذلك  
 التغير ذاته فممكن ان الواجب الوجود لذاته لا يتغير وان حدث  
 ما بينا من ذاته كان الكلام محتملا لكلام في سائر الافعال وانما  
 فالتفضل الصريح الذي لم يكن بحدوث الحادث او كان واحدا من  
 جميع جهاته وهو كما كان وكان لا يوجد شيء في قتل والان هو كما  
 قال ان ايضا لا يوجد عنه شيء فاذا وجد الان في شيء فلا بد وان  
 حدث امره فمقتضاه ان لا يوجب او قدرة ويمكن او غرض لان الممكن



ان لو كان لا يوجد ولا يوجد لا سبب مرجح واذا كان هذا الذات  
 او لا يجب عنه الترخيح لا يميز حادث موجب له في هذا الذات  
 والا كانت فبشيء نال ذلك الممكن على ما كان قبل ولم يحدث له نسبة اخرى  
 تكون الامر كما لو احدثت له نسبة فحدثت امرنا في ذاته او سببا يات منه  
 وقد بان بطلان ذلك ما علمنا ان بطلان النسبة هو صحة لوجود كل حادث  
 في ذاته او سببا من ذاته ولا نسبة اصلا فلو ان الحادث شئ اصلا وقد  
 حدث في ذاته او سببا من ذاته ولا نسبة اصلا فيلزم ان الحادث شئ اصلا  
 وقد حدث فعلم انه قد حدث فعلم انه قد حدث بالحادث من ذاته والمرتجع  
 الى سرح الفاظ الكتاب قوله واصحاب هذا الكل ذات واجب الوجود  
 معناه قد ثبت انه لا بد من اقسامها الى واجب الوجود لذاته ذاته  
 مبدا الكل قوله واجب الوجود واجب ما لونه من معناه ان كل ما جائز  
 في وجوده عن واجب الوجود واجب وجوده عنه قوله والاطراف حال لم يكن  
 معناه اول الحكم ذلك عنه لم يكن الواجب الوجود لذاته تام الموجب  
 لوجود ذلك الشيء اذ لو كان تام الموجب لوجوده لوجب وجوده لان الواجب  
 اذا وجد حدهما تاما وكما له احتمال عدم الشيء ولم يفسر واجب الوجود  
 لذاته معناه انه لا يكون واجب الوجود من جهة وهذا الكلام  
 يحتاج الى مزيد تبيين وساني اساء الله فله ان وصف لاني ذاته  
 بل خارجة عنه ذاته واعلم ان محض هذا الكلام هو ان تعال اذا فرضنا  
 وجود الحادث عنه فاما ان يحدث حظه لم يكن وانما لا يحدث  
 فان لم يحدث لم يميزا وادع او طبع او عرض اذ حده وبكم او سرط  
 حال اي حال سبب لان ذات الله تعال ولا حار حار على الاحوال

كلما على ما كانت فهذا محال بل يجب ان معنى العدم كما كان لان كسر العدم  
 ان الان ما كان المرجح للوجود على العدم والان انما لم يحدث المرجح  
 فمعنى العدم محذوره وان محذوره حدث على مرجح للوجود على العدم الكلام  
 ما من في محذوره وحدثه وان لم يحدث الان ولم يحدث قبل ذلك وادع  
 فاما ان يحدث في ذاته تعالى وهو محال لانه ما من واجب الوجود لذاته  
 واجب الوجود لذاته واجب من جمع جهاته وانما ان يحدث خارجا من  
 ذاته وهو انما محال لان الكلام في حده كما للكلام في هذا الحادث  
 قوله او كان هذا حدوث المساس عنه كما كان قبل حدودها العرض  
 الظاهر ان هذا العلم ايضا يفرق به ان عند حدوث هذه المساس علم  
 واجب الوجود لذاته اما ان يعرف واجب الوجود لذاته على ما كان قبل حدوثه  
 فان لا شيء علمه وان كان الاول وجبا للوجود عنه سبب لان الظاهر  
 والامر على ما كان اذ لو حدث عنه فلا يميز مرجح للوجود على العدم وذلك  
 المرجح يكون حادثا ولا يكون امر خارجا عنه لانه لا يمكن في الاول  
 قوله والعقل الصريح الذي لم يحدث هذا زاده كسب لما عدمه وادع  
 اذ لم يوجد الشيء من واجب الوجود لذاته ثم حدث فلا يميز حدوث  
 حادث موجب المرجح قوله واذا حدث له نسبة بعد حدوث امر غناه  
 ان ذلك الامر يجب ان يحدث في ذات الواجب لذاته لما بينا ان الكلام  
 ما من في هذا ايضا ان الكلام في نفسه ولم يكن مرجحا لوجود كل ما هو خارج  
 عن ذاته بعد ما لم يكن الكل موجودا كان كل ما هو خارج عن ذاته  
 محذوف في حال لم يوجد منها شيء فاذن هذا الامر ملك النسبة للكل  
 مساس عن ذاته فعلى هذا التقدير يجب ان يكون ذلك الامر حادثا في



وانه وهو محال كلفه ان كذا في ذاته سمي وعرف كذا **قال الشيخ** لم يمت  
 الى قوله **الوجه** **الشيخ** نعم هو من الوجود الى الوجود انما لم يمتدح ان  
 لانه لم يكن بصلته او حساسا متصلا وحس او ملكا الا بالحد او بالحق  
 ثم صار اولي والحق فاجاب عنه بان الوجود الصريح مساه له الا بالحد  
 ان يمتدح الى اوجده يكون الاول قد بالعلم ان يكون مبرور واقية وبالواجب  
 لانه ان يكون موجد او بالكلية **قال الشيخ** وايضا اذ بان الى قوله **الشيخ**  
 هذا الكلام فيه احتمالان فاحتمل بالحد المكن ان يكون له وجود من الوجود  
 لانه سمي بغيره لم يمتدح لا يجوز ان يقال انه حدث لذاته لان ذاته موجد  
 ذلك لوحده مصل ذلك ولا يجوز ان يقال انما حدث ذلك لانه اراد  
 في ذلك الوقت لانه حدث يكون ارادته حادثة ما في ذاته او مساه له  
 ولا يجوز ان يقال انه حدث على الان ولم يكن قادرا عليه وهذا ظاهر  
 لظلال ولا يجوز ان لما حدث ذلك سمي بعرض ومفعول كل ما فعل  
 مفعول العرض ومنفعة لكان انما وذلك الفصل اولي به والا لكان عرضا  
 ومنفعة وح يكون مصل انما وده فاقول للكمال والواجب لانه من  
 فاقول للكمال **قال الشيخ** والنص فان الاول الى قوله **الشيخ** المعصوم وفيه  
 الفصل اسات ان الزمان لا ذاته لذاته بل بالحد وهو ان عدم الزمان  
 لذاته على الخواص اما ان يكون بذاته مطلقا وان يكون بذاته وبالواجب  
 ومحا ان يكون بذاته مطلقا ولا لازم حدوث الواجب لذاته اذ قد علم  
 فاذن بعدمها بذاته وبالزمان فاذن لا يحسن كونه سمي على الخواص  
 الا بالزمان ثم هذا الزمان كان مساه له فاذن انما هو المحال وان لم يكن  
 مساه له لانه لا يكون للزمان او لا زمانيا فاذن مصل يمتدح في مصل

فذلك المعدم الزمان المعبر فقول الزمان انما لم يكن مساه في الخارج لم  
 يحسن التقدم وايضا لا سكت انه صدق ح قولنا كان الله ولم يكن معه  
 عالم ولا حركة ولا عطف كان بل على امر مضي وبسبب الان وخصيصا للعلم  
 كان فاذن قد كان كون مضمي وذلك ان يكون مساه فاذن وهذا  
 مصل الحركة والزمان لان الخاص بالان يكون مساه له وان يكون  
 بالزمان والاول هو الحركة وما فيها ومعها ثم ذلك الزمان ان كان مساه  
 لانه فاذن من المحال وان لم يكن مساه لانه ان يكون للزمان بذاته  
 زمانه وايضا انه يصدق حسد ان يقال كان ولا خلق وكان وخلق  
 ثم ممتدح كان ولا خلق اما ان يكون بعينه وجوده مطلقا ووجوده  
 مع الحق ثابت وكان ولا خلق غير ثابت ومحال ان يكون وجوده  
 مع عدم المطلق كان وجوده وعدمه اطلق بوصف مائه فكان ليس  
 الان فاذن هو ممتدح لان وجود ذات وعدمه وان لا يفهم منه سبق  
 فاذن مصل حدوث الخواص معنى ان الواجب لذاته والخواص وهو محال  
 كان فاذن مصل حدوث الخواص معنى ان الواجب ذلك هو الزمان فاذن الزمان  
 لا بذاته له فاذن الواجب الوجود لذاته مساه في الزمان والزمان مكن  
 الا مع الحركة والحس **قال الشيخ** وهو لا يعطى الى قوله **الشيخ** هذا  
 زمان اخر على ان الزمان لا ذاته له زمانا ومخصص هذا الزمان هو ان  
 لو كان له او لا زمانا مطلقا فلو كان ان يكون الله مع فاذن ان يكون  
 جهادا حركات ممتدح الى وقت خلق العالم وان لا يكون قادرا على ذلك  
 وهذا العلم الثاني محال والارتم اسفل الخالي من الجبر الى العدمه او  
 اسفل المحلوفات من الامساج الى الا مكان بلغة وانقسم الاول على



منه ان لا يكون ان كان كل شيء من خلق الله تعالى الى خلق العالم كله وحركاته  
 من حركات ذللك الجسم وان لا يكون ذلك فان لم يكن الجسم الحاصل الذي  
 حركته وان لم يكن فاما ان كان خلقه مع خلق الجسم الذي حركته فاما  
 الجسم وان كان كان خلقه قبله والعمم الاول من الاله لا يمكن ان يكون  
 ابتدائي حينئذ من سائر من الحركه في السبعه من سائر الى خلق العالم  
 وانه بعد هذا القول والعمم الثاني لو كان ان يكون امكانه مساويا  
 مع عدمه فلو كان بعد من حال العدم امكان خلقه ولا امكانه  
 فاذن من صفات العالم امره او هو فاعل للزيادة والنقصان يكون  
 كما وذلك الى غير انهاء حسب ان الزمان لا ابتد الزمان وان  
 الزمان لا يبدل منه وجود حركته فاذن الحركه الحاصلة لان لانه انما  
 والما بعد من حركته فالحركه من انما هي وجوده **قال شيخ**  
 صاحب ان العلم ان قوله **الشيء** المعصوم من هذا الكلام انما كان  
 الدور في الاله والاصح هذا الكلام هو ان كل حركه اما الطبعه او  
 مخرجه واما الاله في كل حركه الدور في الاله كنه الطبعه ولا في  
 فهو فاذن الاله في حال الحصر هو ان كل حركه فلا بد ان يكون موجب ثم ذلك  
 لا يحتمل ان يكون خالفا في ذلك الحركه وانما ان يكون مساويا عنه كالحال  
 ان يكون لا اختصار في الاله الصمد واما ان لا يكون الاله الصمد  
 له في الطبعه واما الذي لا يختص به الاله واما الذي لا يختص به  
 من الحصر واما قلنا ان هذه الحركه ليست طبعه لانه في الطبعه  
 ان كل حركه طبعه فانها مفارقة عن حاله غير طبعه الى حاله طبعه واذا كان  
 الاله كنه لم يكن الحركه المستندة عن الطبعه لانه اذا كانت عن حاله

فطبعه ان حاله طبعه فاذا وصل الطبعه الساجد ان يكون  
 معطى تلك الحركه وقد بان مطلقا ذلك وانما خلق الطبعه لا يعمل  
 بالاختصار واما خلقه من سائر الحركه وازوم عنها وان كان الطبعه  
 حركه بالاختصار حركه بها يكون بها طبعه وكل حركه طبعه من  
 الحلال ان يكون طبعه طبعه الاله والاله انما هو الواحد مطلقا  
 مع ذلك في حال الحركه المستندة كل طبعه فان حركه الطبعه لها  
 طبعها لما فاذن الحركه المستندة الاولى ليست طبعه واما قلنا ان  
 مخرجه لان العبر في خلاف الطبعه ولما كانت بها ليست طبعه لانه  
 مخرجه ولزمج الى شرح الفاظ الكتاب قوله في ان العلم ان العبر  
 الحركه الاولى ليس لا يعمل فيعرف ان العلة قد يكون مخرجه وقد يكون  
 مخرجه ومن الحركه الاولى الحركه الدور في الزمان والما بعد من  
 حركه مخرجه عن الماده وله يعلق بالماده يعلق بالعدم والعقل جوهر  
 مخرجه مخرجه عن الماده ولا يعلق بالما بعد لانه لو كان له  
 الطبعه ان الحركه لا يكون طبعه طبعه ان الجسم او كانت مخرجه  
 حاله الطبعه فان الطبعه لا حركه الاله او كانت كل حركه بالطبعه مخرجه  
 بالطبعه بحاله معناه ان كل حركه بالطبعه هي مخرجه بالطبعه عن حاله والاله  
 كان حركه بالطبعه والاله الذي يفرق بالطبعه معناه الاله الذي يفرق بالطبعه  
 لا حركه بها حاله طبعه التي معناه ان الطبعه لا يختص بالحركه مطلقا  
 او لو كانت مخرجه مطلقا لما بطلت الحركه مع حاله الطبعه وذلك  
 الحركه في الحركه اما طبعها الطبعه لانه حاله طبعه لانه حاله  
 ان الطبعه لا يختص بالحركه مطلقا فانها مخرجه الحركه مخرجه











كل محرك فله مطلوب لانه لو لم يكن لرفعها مطلوب لما سار بالمرور والاضاع  
كل فعل لا يكون لغيره من المطلوب لا يكون وانما مل ولا اكراه  
ان يكون ذلك المطلوب كما لا عند الغالب والا لما كان مطلوباً  
الكمال اما ان يكون كما لا عند الغالب والاما ان لا يكون فان لم يكن كما لا عند  
الكلين يظهر عند ذلك الطالسان ليس كمال حصص فحينئذ يكون ذلك المطلوب  
وسقط الحركة وذلك على العكس فاذن مطلوب الملك فحينئذ يكون كمال  
طبعه وذلك الكمال والحركة المعبر اما ان يكون حراً يملك جوهره بالحر  
والاما ان يكون خاضعاً لا لاشكال جوهره بالحر كمال هو مناس فالاول  
محج والا لا يلحق الحركة عند التمثل او طلب المحال فاذن ذلك الكمال  
المطلوب من الحركة خيراً فاما خاتمة ليس من سائر ان سأل جوهره وانما  
يطلب السمة بعد الامكان وذلك بان نعرضه في كماله الا ان  
ولم يرجع الى مرجع المس في كل محرك حركة طبعه او لاراده فانها  
بعض ومطلوب اما السمة فمطلوبها بالحر كماله امر طبعه وانما الارادة  
فكذلك ايضا لان مطلوب الارادة هي المحسوس وهو كماله او فني وهو  
الحركة المطلوبة لانه لا لاراده مطلوب السهوه والعلم مطلوب الغضب  
والحرارة المطلوبة الوهم والحرارة المحسوس هو مطلوب العسل  
ويسمى هذا الطلب اختياراً والاول والعصب غير طبعه كماله الحر الذي  
لا يسمع لما قسم المطالب الارادة الى هذه الالفاظ التي ذكرها  
اراد ان يعبر بها هو الخيول والاعمال لا يجوز ان يكون المطلوب الملك  
من الحركة امر سبهي ولا يخص لان السبهي هو الذي يكون سبباً  
لكمالها حسب السهوه والعصب هو الذي يكون سبباً لقصاها

الاصح عن من ينسب حركته الى مادة والعصب وهذا على حركته  
واضاف ان كل حركة الى لغيره من سائرته ولا يجوز ان يكون  
مترادفاً لا مطلوباً لان الحركة المطلوبة لا يكون وانما مل ولا اكراه  
هذه الحركة المطلوبة وحركته فوه ولا يحج ذلك الحركتان بالحر كماله  
اليه او يكون حر الس حركته فوه فاشكال نوحه معناه ان ذلك الكمال  
الحصص المطلوب اما ان يكون مناس بالحر كماله وانه وانه  
لا يكون كماله الاسم الاول محال والا لا مسعت الحركة واعلم ان هذا  
الكلام غير تام بل ما هو ان يقال لو كان المطلوب بالحر كماله ان  
سأل الملك جوهره لوجد ان يفت اذا سأل او طلب المحال وكذا  
الصفتين مسعتان فورد لا يجوز ان يكون محرك الفعل فكلما  
ذلك الفعل كماله في مسالتان كماله في السمتين الصفتين  
الملك لا يحج اما ان يحرك الفعل فكلما سمة كماله وانما سمة  
لا ينداد الاول محال لان المعقول كماله من كماله محال  
ان يفت المحال كماله من المعقول لان كمال المعقول احسن من كمال المعلة  
فالاحسن لا ينداد الاسف كماله فلو لم يكن كماله المطلوب من الحركة  
حراً فانما ينداد ان ليس من سائرته ان سأل كل حركته فاشكال  
الفعل السمة فاعلم ان هذا الفصل سئل على نواذع فذلك لم  
يذكره سماً محسوساً او بالجملة فهذا الكلام ليس كما لا سعي **هذا السعي**  
وهو ان الحركتين سائلان في فعل سمة **السمة** لما ذكر ان المعصود والملك  
من الحركة السمة بالفضل لغيره في الكمال الذي وذلك بان يخرج  
الى الفصل من العود فانه من الكمال ليراد ان سئل حركته ذلك الكمال



وكنهه وهو ان العاك لم يولد من جوهده لم يولد له كنهه في كنهه فانه  
 ما فيه هذه الامور وانما هو بالقوة في وضعه اذ ان اولها وضعه  
 من الامور ما فانه ليس كونه على وضعه وان اوله كونه من ان  
 كون على وضعه وان اوله كونه على وضعه وان اوله كونه على وضعه  
 والاولى من المتعدي من القوة الى الفعل الى لا يمكن حصوله ونفصل  
 بالاعتبار ومنه في السوق الى التثنية بالفعول ومنه في السوق بالفعول  
 ذات الفعل ونسور كانه وان لم يتق لم يمت ما بالقوة والافضل الى  
 الفعل فلهذا كانه اسما للثانية **قال الشيخ** وان اذا ما لم يكن له  
 الاول **الشيخ** المعصوم من اراد هذا الكلام ان الله سبحانه ومن سجد  
 يكون معصوم العاك من الحركة كسحر احوال الافعال والاول من القوة  
 الى الفعل لانه من ان هذا الطلب الطاهر حصل له العلم الطاهر  
 لا يمكن ان يكون جسم العاك سابق الى ان يكون على وضعه من اوضاعه  
 الممكنة له وما وضعه اذ كان من الاحوال الناقصة والمعاد ما يوجب التثنية  
 بالاول الواجب الوجود من حيث هو بغضضه الى ان لا يكون  
 المقصود ملكا لغيره بالتقدير الاول للمقصود من التثنية بالاول  
 بعد الامكان وهو ان يحصل له بالفعل كل ما يكون ممكنا له **قال الشيخ**  
 واول الى قوله ولا اختلاف **الشيخ** هذا التصريح باراء الوجه للعلامة  
 العلامة السبكي الاول من حيث هو بالفعل والآخر من مقتضاه بالتقدير  
 الاول قوله وقد يصح لك من هذه الخلفاء ان المعلم الاول اذا قال  
 ان العاك يحرك ليطعمه فاذ العاك واعا له اذا قال العاك يحرك  
 ليطعمه يعني به وجه من احد ما انها ليست من جهة ليطعمه اخر

جسمه وما بينهما ان فعله ليس بوجه الحركة واذا قال انه يحرك بنفسه يعني به  
 ان فعله بهذا وقدره يحرك بالارادة واذا قال يحرك لقوة حساسية محروقة  
 عن ان يحرك بالنعس كما يحرك المعصوم **قال الشيخ** وان على قوله **الشيخ**  
 المحرك من هذه الاحتمالات ان لكل ذلك محرك خاص فانه مما يلزم له  
 ومعارف على انه معصوم ويسد على ذلك ما حلت من حجاب الكبر والغرور  
 والسرور والبطور وان كلها مشتركة في السوق الى المسد الاول وذلك  
 مشترك الكل في دوام الحركة وسد بها **قال الشيخ** فصل في كنهه الى قوله  
 الاوضح **الشيخ** ومن ثم ان اصل حركات الافلاك لاجل السعة العلوية  
 المجردة اما اختلاف الحركات في الجهات والسرعة والبطور وطولها وقصرها  
 بالسلطات لان الفلك او يحرك الى ملكا لجهة الى ان جهة اخر يحصل التثنية  
 فلما يسوي عدلا من احصاء الابع كان رحلا خروا واراو الذباب الى  
 موضع هو لم يمت عرض له طريقا واحد ما يكون مختصا بان يوصله الى  
 الموضع الذي تطلبه منهم ومقتضاه وانما يكون مع ذلك ما فعله للعلم  
 فان جزئية معينة على سلوك الطريق المانع للغير واشيخ البطل هذا  
 المذهب فوجبه احد ما انه لو جاز ان يصدر العاك بجهة الحركة في السائل  
 لجاز ان يصدر ذلك بنفسه الحركة حتى يقال ان الحركة لا يكون بالتثنية اليه  
 على السواء لكنه احصاء الحركة لسعة السائل ولما كان هذا باطلا فلهذا  
 ذلك والوجه الثاني هو انه لا يجوز ان يكون حركة والاحصاء لجهة لاجل السعة  
 لان كل جهة السعة فصل لا فني فانه يكون ذلك الفصل او لا حذره من جهة  
 ويكون مسددا ذلك الفصل كما لا العالي اليه لا الفصل لاجل السائل  
 وانما الفصل لاجل ان لم يحصل مع السائل بالتثنية والعرض **قال الشيخ**



فيقول ان كل قصد الى قول وعلما **الشيخ** هذا الكلام يقتضي زيادة منافع  
وما ان لما ان العاك لا يعقد بالحرکه ليع الساطعات وسائر وهو ان  
كل من جعل معللا لاجل شيء كان ذلك وجود الفعل عنه او لا وجود  
ولا لما كان اتصال ذلك الشيء بالعرض ومقتضى الان العرض هو انه  
يجعل وجود الفعل اولي بالفاعل من عدم وجب يكون الفاعل مستندا  
بذلك الفعل كما لا يلزم لا يحصل ذلك الكمال واذا عرفت هذا  
سجل ان يسكن العاك الساطعات لانها محتاجة في كمالها الى العاك  
فلما سجد العاك منها الكمال لزم الدور وذلك محال مستان  
مقتضى العاك من الحركة على الساطعات ولزم الخ الى شرح المتن  
قوله ان كل قصد له مقصود والعقل الذي يكون وجوده المقصود عنه  
المقاصد اول من لا وجوده والاهو هذا القصد الى شيء قد يكون معللا  
وقد يكون معللا وقد يكون علما والقصد العقل انما يكون في الشيء  
اذا كان وجود ذلك الفعل اولي عند الفاعل من لا وجوده والا لكان  
ذلك ما قوله والشيء الذي لا يابى فانه عند كماله ان كان  
يا حصة محسنا وان كان الظن مطيئا فغناه ان شيء اذا كان اولي  
بالشيء فان ذلك بعده كما لا يتم ذكر الكمال المحقق والظن قوله فاذن  
كل قصد ليس غناه فانه عند كماله لا يابى فغناه ان القصد العقل  
يعتبه العاك كمالا لولم يعقد ذلك لم يكن له ذلك الكمال قوله لوجب  
السامية ان يكون هذا جواب عن بعض على العادة المذكورة فان  
العقل العتيق يكون مقصودا ولا يابى كمالا لما عتبه به لولم يابى  
**قال الشيخ** فان قال لي قوله معلول له **الشيخ** هذا السؤال وجوابه

اما السوال فهو ان احارجه بالحرکه جزوكونه خرا لوجب القصد اليه جوابه  
ان يكون راسي مرجيا لغيرها يكون اذا كان ذلك لافعل سئل  
القصد والطلب لكون ذلك فان القصد الى الغير لوجب التقص على  
فاما وانما فان الحرجه انما ان يكون موجوده محققه دون هذا القصد  
فاما ان لا يكون موجوده بدونه فان كان متحصصه بدونه فيكون وجود  
هذا القصد وعدمه بالنسبة الى الحرجه على السواء لم يكن الحرجه عليه بل  
هي معلوله **قال الشيخ** فان قال فاعل الى قوله كماله **الشيخ** هذا السؤال  
اخر وجوابه انما السوال هو ان احارجه بالحرکه ليع الساطعات  
فلما سجد العاك منها الكمال لزم الدور وذلك محال مستان  
مقتضى العاك من الحركة على الساطعات ولزم الخ الى شرح المتن  
قوله ان كل قصد له مقصود والعقل الذي يكون وجوده المقصود عنه  
المقاصد اول من لا وجوده والاهو هذا القصد الى شيء قد يكون معللا  
وقد يكون معللا وقد يكون علما والقصد العقل انما يكون في الشيء  
اذا كان وجود ذلك الفعل اولي عند الفاعل من لا وجوده والا لكان  
ذلك ما قوله والشيء الذي لا يابى فانه عند كماله ان كان  
يا حصة محسنا وان كان الظن مطيئا فغناه ان شيء اذا كان اولي  
بالشيء فان ذلك بعده كما لا يتم ذكر الكمال المحقق والظن قوله فاذن  
كل قصد ليس غناه فانه عند كماله لا يابى فغناه ان القصد العقل  
يعتبه العاك كمالا لولم يعقد ذلك لم يكن له ذلك الكمال قوله لوجب  
السامية ان يكون هذا جواب عن بعض على العادة المذكورة فان  
العقل العتيق يكون مقصودا ولا يابى كمالا لما عتبه به لولم يابى  
**قال الشيخ** فان قال لي قوله معلول له **الشيخ** هذا السؤال وجوابه



العلات والذات المحرك الذي فيها والحول منها سببا مساويا  
 قد يصح ما وضعناه من ان يكون سبب من العلل بسبب المعلول  
 الا بالعرض لما ذكره الرمان على ان العلة لا تسبب المعلول بالذات  
 بالعرض وانها لا تفعل فعلا لا محل للمعلول صرح بالتيقن ههنا قوله بل  
 كما ان الماء هو ذاته مرد عنه بالنقل بالذات والفعل بالعرض والبيع  
 منها الماء مرد عنه بالفعل لخط النوع لا المرد عنه لكن فزعم ان مرد  
 عنه ومنها الماء فانها سبب ما بها بالفعل لخط النوع لا محل فزعم  
 لكن يلزمها ان سبب غير ما بالعرض قوله كذلك في العلل المتعددة على  
 الاطلاق كما في هذه الامثلة لا فعل بالذات فعل بالعرض لكن في بعضها  
 من حيث ان العلل المتعددة عالم لا تصدر منها ذواتها النظام والحرمة  
 ولا كذلك انما على هذه الامثلة لانها صادرة عن طبع لا شعور بها  
 قوله واذا كان الامر على هذا فلا تفرام السواء اما اسرك في الحركة المشقة  
 هو السبب والسوق ان معصون مسرك وهو الاول والواجب لاداءه  
 اصلها في الحركات وهو خلاف ما ذهبوا المعصوم المسوق اليها  
 بعد الاول الواجب لاداءه **قوله** **الشيخ** ولكن بل قوله الى اخرى **الشيخ** ويقيم  
 الى ان كل ملك فهو سبب بالملك الذي حوله واما بالملك الاقصى  
 فهو سبب بالواجب الموجود لذاته الاول فالشيخ يفسر هذا المذهب  
 فانما لانه لو كان كل ملك مسببا ما حوله لكان مسببا في جهة الحركة  
 و سرهما وسبب العلم كذلك فان قيل بهذا اما كيف ان لو لم يكن السائل  
 قاضيا بالمرسمة قلنا البصيرة عند المرسمة توجب الضميمة في الفعل  
 لا المحل لولا العقل على انه لو حسان يكون هذا في جهة والاخرى **قوله**

الشيخ

**الشيخ** ولا يكون الى قوله في ذواتها **الشيخ** لما علم ان عرض العلة من الحركة  
 ليس هو السبب بل انما على من اراد ان سبب ان اصاب حركات الاطلاق  
 ليس لا اطلاق طبعه ذلك الجسم ان يكون طبعه الجسم بغير ان يحرك من  
 جهة الى جهة ولا يعاد ان يحرك الجسم من جهة اخرى الى جهة اخرى قال وهذا  
 محال لان الجسم فرحت به جسم لا وجب هذا والا لتساركت الاجسام  
 في هذا والطبع من حيث هو طبعه يطلب موضعها طبعها لكن لا يطلب وضعا  
 معينا ولا مكانا بالفعل من غير تسار كونه حركه العلة قبل او بعد  
 لا يكون دايما ولا كثيرا فاما لا يجوز ان يكون للعلة طبعه لوجب  
 اختلاف الحركات لما سئل ان حركات الاطلاق ليست طبعه ولا يجوز ان يكون  
 ذلك لا خلاف من جهة المعنى حتى يرد عليك الجواب لا محالة الا اذا كان جسم  
 في الحركة محصيا ان الارادة تابعة للعرض لا العرض تابع للارادة قوله  
 فاذن كان لو كان العرض سبب من السواء بهذا هو الرمان الذي  
 ذكر على ان السبب لا يجوز ان يكون جها مما و ما قوله وكذلك العرض  
 المحرك ذلك العلة السبب المحرك ذلك الملك معناه ان سبب عرض محرك  
 الملك السبب محرك ذلك العرض على ان العرض لكل ملك سبب في حركته  
 الاطلاق وموادها معناه وان عرض كل ذلك من الحركة السبب  
 فمحررها بالاعلان وموادها معها وله محال ان يكون للعلة ذات  
 وما تولد منها معناه مسموع ان يكون عرض العلة من الحركة السبب  
 لما سئل قوله فيقتران يكون ذلك هو التسمية لجواهر المعاني بعد العلة  
 تحت الحركات واحوالها اصلا والذات لا محل ذلك معناه كقولنا  
 الحركات لا خلاف تلك المشغولات وان كان لا يعرف كونه وكنه



وله يكون الخط الاول مسوقا لمعناه ان جميع الافلاك مسوقون  
 الى الواجب الوجود لداره وله هذا المعنى قول الله وان لكل محروكا  
 معشوقا معناه ان لكل هلك محروكا فاضا هو معشوقه ولكل محروك  
 واحد معشوقه واعلم ان الكلام في هذا الفصل مسوق من مشروط  
 والصعوبات فمنه خسر وجن ريدان امره ونعسط فقول لا بد له  
 فانه وملك الغاية ليست الا بالامر العقله وسان ذلك ان الملك  
 بالارادة وكل محروك بالارادة فله عرض اما ان الملك محروك بالارادة  
 فثبت ان كل محروك بالارادة فله عرض لانه لو لم يكن له في فعله عرضا  
 لما مشره والرضا العقل الذي لا عرض له لا يكون دائما ولا كثر لما  
 الملك له في جهة عرض وذلك العرض لانه وان يكون كما لا عند العقل  
 والالم كمن طال له لم ذلك المطلوب ليس كمال حقيقة نفسه لا يملكه  
 على الملك محال لما من ان محروك لا ينقطع فاذا ن مطلوب الملك محال  
 جميع ثم ذلك الكمال لا يجزى اما ان يكون افاده كمال او يستند كمال  
 من سبب وباطل ان يكون العرض الماده كمال لانه لا يجزى اما ان يكون  
 افاده الكمال وعدم بالشيء الى الملك على السواء اما ان لا يكون  
 الاول يوجب اساع ترجع الافاده على عدم الافادة والانا  
 ذلك ترجع للممكن من مرجع وان جرح والثاني ممكن ان يكون مستندا  
 ملك الافاده كمالا لا يستند ملك الافادة ملك الاوله مستند العرض  
 للملك مستند كمال ثم لا يجزى اما ان يستند الكمال الى الاجسام او لا  
 الاجسام ومجان يكون اعترفه لان الاجسام العنصره كما لا يتسقا  
 مما لا اجسام العنصره فلو استغاثت الاجسام العنصره كما لا يتسقا

العنصره لزوم الدور ومجان ان يكون ذلك من الاجسام العنصره اما ولا  
 فلان الكلام في عرض الملك المستند كالكلام في عرض ملك الملك المستند  
 واما انشا فلان الملك لو استند كماله من ملك اخر ليحرك الى جهة  
 حركية وعلى نحو سرقة وبطوره وليس الامر كذلك فان الملكين الاولين  
 محط احداهما بالاعترش لا يتلفا في ما جاز الحركه في كسبه بطاها وسر  
 فمستل مطلوب الملك مستند ان كمال من حوهر جسماني وذلك  
 الجهر محسوس ان يكون كمالا في جميع الوجود ولا يكون حركه للملك  
 لطلب كمال ويعود التسع من ان يطلب الكمال بانه الجسم او من الجسم  
 ولا يتوقف الامة لا يتأخر الى جهر كمال من كل الوجوه ولا يصح كمال  
 الا ذلك فثبت العقل **فان** يكون عدوا الى قوله عددا **فان** لما  
 فرع مما اثبات العقل سرع في بيان عدو ثم ان تولد في عدو العقل  
 مضطرب فتولد يكون عدو العقل المعاد بعد المبدأ الاول بعد  
 والطركا ليس في نفس عدو العقل لا ليس في نفس عدو الحركة  
 تولد فان كانت افلاك المتحركة اما المبدأ حركات كل كوكب منها فوه  
 مستند من الكواكب لم بعد ان يكون المعاد تحت بعد الكواكب لها بعد  
 الكرات فكان عدو امرو المروحة افلاك المتحركة افلاك الكواكب  
 السبعة السياره وقوله فوه ليعنى منها الكواكب غير معلوم بعقل المار  
 منه انه ان كانت العقول بعد الكواكب المتحركة لا بعد الكواكب كما  
 العقول عشرة لان اولها العقل المحرك تلكه الاممى ثم  
 عشرة الثوابت ثم الذر لكه زحل وكذا لكه حتى سهر الى العقل النقال  
 المدير لما وان لم يكن كذلك بل كان لكل كره مفارق ولكل



كوكب كانت المعارف اكثر عدوا بالجملة فهذا الكلام لا يوجب  
 وسال الى سلك التكلام لا يوضح من هذا الفصل ترتيب وجوده  
 والنوعين المتساويين والافعال المحلولة عن الاول **قال الشيخ** وقد صح  
 لما قلنا قد مضى القول ان الواجب بذاته واحد وليس عليه  
 الى قوله **قال الشيخ** من هذا مخرج ما كان من ضرورة الكل من الواجب الوجود  
 لذاته فقال من الواجب الوجود لذاته واحد وليس عليه  
 في جسمه وانما يفرق بوجوه فانه لا سبب له وقد علمت ان الجسم  
 اربعة مفعول لا الذي عليه اساره الى ان يثبت الصورة والافعال له  
 اشارة الى ان السبب العاقل يفرع على هذه المسائل مسائل اخرى  
 ان صدور الاشياء ليس على سبيل صدور عرض ودرجته  
 فيسئل بهذا وكذا ما ياتي ان يكون صدور الكل راجعا الى  
 في ذاته لا يخلو كون صدور سببه وهو معرفة وعلم لوجب العقل  
 او سببه لوجوده له لوجبه ذلك ثم صدر عنه فاعلم صدور العقل  
 ما اوضحنا في هذا المجال ومما في هذا الكلام هو سبب وجوده وذلك  
 لوجب الكثرة فانه لا يمكن ان يكون هذا الكثرة نفس ذات الواجب  
 لذاته بل في امور خارجة عن ذاته والكثرة الامور الخارجة لا سبب لها  
 نفس عليه الاسباب وكان صدور الاساس على نفس الصدق فذلك  
 ليس بالطبع لان الطبع لا شعور ولا معرفة بل بالاعتقاد والارادة  
 الوجود لذاته فعلى الاساس ما يعلم انه عمل يحصل كقائه واداءه  
 فانه يحصل اذ لم يمت وجود الكل ليس في ذاته مانع لوجود الكل  
 عنه ولا هو كانه لصدور الكل عنه واداءه لما كان كانه وعلمه بحسب

منه الخ

منه الخ وهو ما حل نظام الخلق الوجود لا عقلا خارجا عن الصور العقل  
 ولا عقلا مستقلا من معمول الى معقول فان ذاته رتبة عما بالوجود  
 كل واحد على سبيل عقلا واحدا معا واذ عقل نظام الخلق لم يحصل  
 ان كنت يمكن ان يكون السبب بالكون ان يحصل وجود الكل على معص  
 معقوله فان الحصة منه وهي احدها على علم وقدره واداءه  
 نحن محتاج في حصول الصورة على صدور الى حركة والى اداءه حتى  
 العقل ولا يصح ذلك في الواجب الوجود لذاته لانه من الاساس اعلم  
 ان هذا الكلام في ان صفات الواجب الوجود ليس **قال الشيخ**  
 فلا يجوز ان يكون له اول اصل عقلا **قال الشيخ** المتصور في هذا العقل  
 ان اول الموجودات الصادرة عن الواجب الوجود واحد والواحد  
 لا يصد عنه غير واسطة الا واحد وانه ان كان سببه كصدور عنه  
 كونه كصدور عنه اذا كان ذات معا وان فالذات الواحد الذي  
 صدور عنه لم يصد عنه بغير جهة صدور عنه لان مفهوم قولنا هو كصد  
 صدور عنه غير مفهوم قولنا هو كصدور عنه بل العقل احد ما منع  
 الذوات عن الاخر فاذن جهة صدور عنه غير جهة صدور عنه في جهة  
 ان من الذوات الواحد كجهتين محتملتين في ذات الواجب ان كانا  
 في الذات لزم كون الذات مركبا فلا يكون واحدا ووجهه قد علم  
 بطلان ذلك وان كانا خارجين لزم معنى كال الكلام في صدورهما  
 كال الكلام في صدور الاثرية بل لم يزل السلسل وانما الاثرية ان  
 داخل في ذات الواجب الوجود لذاته هو معنى له وكلاهما باطلان  
 حسب ان اول الموجودات الصادرة عنه واحد وسبب المانع الاول



ثم نقول ذلك المبدع الاول كما ان يكون عقلا مختصا بالمراد بالية  
 هو اما قد ذكرنا ان الموجود اما جوهر واما عرض والجوهر اما هو  
 واما جسم ولا نفس واما عقل فعقل محال ان يكون المبدع الاول  
 عرضا لان العرض يحتاج الى موضوع فلو وجد هو مع موضوعه لم يكن  
 اما من واجب الوجود لذاته معا وقد علمنا بطلان ولا يجوز ان يكون  
 هو لان الهوى لا يوجد دون الصورة فليس له وجودا  
 معا وانما علمنا ان اول الموجودات الصادرة عن الهوى هي الهوى  
 الموجودات التي بعد ما حصل منها فكانت الهوى فاعلم ان المبدع الاول  
 من حيث هو الهوى فاعلم فقط لا فاعلم ان يكون المبدع الاول  
 هو الصورة لان الصورة محتملة في نوعها الى الهوى فلا يكون فاعلم  
 ان الهوى لا يمكن انما يعمل بعد نوعه في ذاته ولا هوام لها بعد ان الهوى  
 ممكن ان يوجد ولا يمكن ان يوجد في وجوده وحده وحده  
 هو الجسم لان الجسم المركب من الصورة والهوى والكثرة لا يوجد  
 الواجب الوجود لذاته وقدره ولا يجوز ان يكون المبدع الاول هو  
 النفس لان النفس جميعها انما هو من مفرق في الجسم فلا بد في  
 كنهها من نفس الجسم فاعلم ان جسمها لا يكون لها فاعلم ان المبدع  
 عقل محال وعقل النفس فاعلم ان الجسم في هذا الكلام في هذا المطلوب ونخرج  
 الى شرح الفاظ الكتاب قوله فلا يجوز ان يكون اول الموجودات  
 عنه هي المبدعات كثره لانها لا تعدو لاما لا تسلم الى ماوه وصورة  
 معناه ان المبدأ الواجب الوجود لذاته واحد فلا يجوز ان يصدر عنه  
 لا موجود واحد هو الذي ينقسم نوعا ما لا تعدو ولا يابا لآخر قوله

لان رقم ما يترتب عنه بذاته هذا هو المبدأ الذي ورثناه قوله من ان  
 ان اول الموجودات الصادرة عن العقل الاول واحدة لان ماوه معناه  
 ذلك الموجود المبدع ليس له وجوده في ماوه قوله نفس من جسم  
 فلا من الصورة التي هي محالات الاحكام معلولا وسالنا العقل  
 الاول عقل محض لانه صورة لا في ماوه اعلم انه لا يلزم من بطلان كونه  
 ذلك الموجود جسما ولا صورة في جميع كونه عقلا محضا وانما يلزم ذلك من  
 الوجه الذي ذكرنا قوله في هذا الاول المعقول والمفارقة التي يدونها هذا  
 فاعلم قوله ويشهد ان يكون هو المبدأ والحرك للجزء الاقصى على سبيل  
 التسوية لما كان محتملا ان يكون الصادرة عنه عقلا مجردا لم يصدر عن ذلك  
 العقل عقلا ونفس تلك الاقصى ويكون الحرك له بهذا العقل انما  
 لا يلزم لم يحرم من الحرك لعل سبيل التسوية هو العقل الاول قوله كونه  
 فاعلم ان يكون ان لا يمكن ان يكون الحادث من الاول الى اخره فذكرنا  
 ان المبدع الاول عقلا مجردا والشئ ابطل هنا فمنها احد ما يكون  
 ذلك المبدع صورة ماوه على طرفي السؤال والجواب اما السؤال يكون  
 فاعلم ان يكون انما يجوز ان يكون المبدع الاول صورة ماوه لم يرد  
 وجود ماوهها وانما الجواب عنه من وجهين احدهما ان الصورة محاجة  
 محتاجة في خواصها الى ماوه فيستحيل ان يكون فاعلم انها وماها ان الهوى  
 لو كانت فاعلم للاسباب لكان ذلك توسط المادة مكونا المادة  
 سببا لوجود صور الاجسام وخواصها وهذا محال لان المادة جميعها  
 انها فاعلم فقط فان كان شئ من المواد ليس كذلك فاعلم ان اسم  
 المادة على نفس الامر لا يترك الاسم فاعلم ان الصورة يوجد عنه المادة



من جهة ومن جهة اخرى بوجوده صورة شئ اخر فلا يكون الصورة الا  
 متوسط المادة فنقول بلزم من ان يكون الصورة علت فعل من غير حاجة  
 الى المادة وذلك محال لان كل شئ يفعل فعلا من غير حاجة الى المادة  
 يكون ذاته عنه عن المادة لكنها غير عنه في ذاتها عن المادة فادون يكون  
 فعلا مشاركا للمادة وهذا مغل ذلك فادون المعلول الاول لا يكون  
 ان يكون صورة مادية قوله ولان ان لا يكون مادة اظهر معناه ان  
 كون المبدع مادة اظهر قوله في حسان يكون المعلول الاول صورة  
 غير مادية وعقلا معناه واجب ان يكون المعلول الاول معللا وامت  
 علمت انه يلزم هذا ما ذكره **قال الشيخ** واما ما علم الى قوله متفقا **الشيخ**  
 لما علم ان الواحد لا يصدر عنه الا واحد فذلك الواحد اذا لم يكن فيه كثر  
 لمسح ان يصدر منه اكثر فليزمن ان لا يوجد شئ الا من ياتي الى امر الوجود  
 وليس الا ذلك فليزمن من هنا كثر في المبدع الاول حتى يصدر عنه  
 عقل وليس من غير ذلك وكذلك صدر عن ذلك العقل الفعال  
 والملك الذي لمسا وهو تلك الوجودات فصاح بهذا الكلام وهو ان  
 عقولا وتكون كثيرة العدد ولا تكبر ان يكون وجودا من الواجب  
 الوجود لانه معايل محال ان يكون علما هو المعلول الاول ثم يستلوه  
 عقل وعقل ولا يكل كل فعل تلك المادة وصورة التي هي النفس و  
 صحت كل فعل بله سبحانه الوجود محال ان يكون وجود هذه الملائكة  
 العقل الاولى لا يبرح لاجل الملك المذكور ولا فصل مسح  
 الا فصل من جهة كثره فكل اول العقل الاول يلزم عنه ان  
 الاول وجود عقل كثره وعقل ذاته وجود صورة الملك الاصل

والله هو النفس وطبيعة امكان الوجود والحاصل له المنفعة فيما  
 منه ذاته وجوده من الملك الاقصى ثم كذلك الحال في كل عقل فكل  
 وفلك الى ان ينتهي الى العقل الفعال الذي يدرك النفس وليس  
 محال ان يقول مح ان يذيب هذا المعنى الى غيرهما حتى يكون  
 كل عقول مقارن فاما يقول لانه يلزم وجود كثره عن العقول حسب  
 المعاني التي فيها من الكثرة وقولنا هذا لا ينكسر حتى يكون كل عقل فيه  
 هذا الكثرة فلم كثره هذه العقول ولا هذه العقل متفقا النوع  
 حتى يكون مصفى معانيها مع هذا المحصر كلام في كثره يكون العقل  
 والكرات السماوية ولشرح الى شرح المس قوله وان يعلم ان ههنا عقولا  
 وتكون مقارن كثره العدد فحال ان يكون وجودا مسما واسطة  
 ما ليس له وجود مقارن اعلم ان العقول المقارن كثره العدد فحال ان  
 يكون لا يمكن صدور ما عن الاول معا لما بينا وانما يصدر عنه توسط ذلك  
 المتوسط مح ان يكون ايضا مقارنا لان ما يكون مادية لا يكون له نسبة  
 الى الجود حتى يكون واسطة وجوده قوله كذلك قد علم ان في جملة الموجودات  
 عن الاول احكاما معناه ان تعلم ان في الموجودات اجساما صادرة  
 عن الاول لان كل جسم ممكن الوجود لذاته واجب الوجود بغيره وعلم  
 انه لا يمكن ان يوجد هذه الاجسام عن الاول الا بواسطة وعلم بالكون  
 ان يكون تلك الواسطة واحدة لا كثره فانه اذا الواحدة لا يصدر عنه  
 الا الواحدة قوله فالحري ان يكون من المبدعات الاولى سبب اسمه معناه  
 ان يلزم ما ذكرنا ان يكون في المبدع الاول كثره حتى يمكن ان يكون  
 لكثرة قوله ولا يمكن العقل الفعال شئ من الكثرة الا على القول



انما المعلوم الاول بذاته ممكن الوجود لما ذكرناه ان يجب ان يكون المعلول  
 الاول في نفسه حتى يكون مصدر الكثرة اذ وان معنى ملك الكثرة  
 تعالى انه لا يمكن ان يكون ملك الكثرة الا على هذا الوجه وهو ان يكون  
 المعلول الاول على ما يمكن الوجود وما لا اول واحد الوجود ووجوب  
 وجوده على ما يمكن الوجود وانه لا يعمل الاول ضرورة حتى ان يكون  
 فمما كثره معنى عقله لذاته كثر الوجود في حيزه وعقله واجب وجوده  
 في الاول المعقول بذاته وعقله الاول وهذه الكثرة ليست له الاول  
 لما سنا فان امكان وجوده له لذاته كسبب الاول بل من الاول  
 وجوب وجوده كثره انه يعمل الاول في العمل وانه كثره لا يمتنع  
 وجوده في الاول ويحتمل لا يمنع ان يكون من ذات واحد ثم سبحانه  
 اصالة ليست في اول وجوده وادخل في واحد بل يجوز ان يكون واحد  
 يلزم منه واحد ثم ذلك الواحد يلزم كثره وحال اوسطه معلول  
 ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه كثره ذلك اللازم من شئ  
 من هناك كثره عليها كسبب ذاته فحقا اذا ان يكون مثل هذه الكثرة  
 على لا مكان وجوده الكثرة معاني المعلولات الاول قوله ولولا هذه  
 الكثرة على لا مكان وجود الكثرة معاني المعلولات الاول قوله ولولا  
 هذه الكثرة لا يمكن ان يوجد منها الا واحد ولا يمكن ان يوجد منها  
 فخرج مبرهان الكثرة في المعلول الاول قال انه لا يمتنع في الواحد  
 عنه الا واحد ومن ذلك الواحد الا واحد لا يوجد وجوده ان الا  
 واحدا على لاخر وايضا لا يوجد في الجسم قوله لا يمكن ان يكون كثره  
 الا على هذا الوجه معناه انه لا يمكن ان يكون كثره في المعلول الاول

الا التمسك المذكور واعلم ان دعوى غيره عن البرهان قوله بعد ما انقضى  
 سلف ان العمل المعارف كثره العدد ذكر هذا قوله ونظمه امكان  
 الوجود لما صلت له المدرجة مما عطفه لذاته وجوده من ملك الامم  
 المدرجة في حيزه وان الملك الاقصى بوجه وهو الامر المسار كالمعقود  
 اعلم ان جعل امكان وجود العمل على وجود الحزم الاقصى قوله تعالى  
 الاول يلزم من جعل جعل عطفه الاول على نفسه وعقله من عمل  
 في موضع آخر وجوب وجوده بالاول على العمل قوله وما يخص بذاته  
 على وجه الكثرة الاولى يخرجها اعمى المادة والصورة فعلمه فالمنه ذاته  
 على محرم الكثرة الاول قوله فالماودة بوسط الصورة او ساد كثره  
 ان السج قد انطل فما سلف ان اول الموجودات على الواجب الوجود  
 لا يكون صورة بلان المادة لا يوجد بواسطة الصورة فكيف ما فصل ذلك  
 قوله كما ان امكان الوجود يخرج الى العمل بالعمل هذا الكلام غير  
 مفهوم **قال شيخ** والسدى الى قوله هذا واحد **المتن** المقصود من هذا  
 الفصل انما برهان كل اسباب المادى المجرده لا فلاك ولخصها  
 وهو ان الافلاك كثره العدد في الكثرة التي في المعلول الاول فلا  
 يجوز ان يكون جسم على جسم لان الجسم كثره لا يكون على وجوده  
 والا لكان كل جسم كثره كذا ما لا يمتنع في نفسه لا يجوز ان يكون  
 على جسم ذي نفس لان كل نفس لكل هو كثره وصورة ليس جوهرا  
 معارفا ولا لكان عقلا لانف وانما لا يكون كثره الملك على  
 سبل الماسرة بل على سبل السوس وانما لا يكون كثره كثره الجسم  
 بغيره مبرهنة كثره هذه الاحوال بالانف فلاك لما سبق



فان انما يصدر عن النفس الافلاك افعالها في اجسام اخرى بواسطة  
اجسامها ومشاركها ومحال ان يكون الجسم وسطا بين نفس ونفس ولولم  
نفسها فعلت تشاها فعل جبر لان العكس مستبعد على الجسم في المراتب والكمال  
فثبت ان الافلاك مبادي جبرها ليس جبرها لا نفوذ في جسم **قال الشيخ**  
وما لا تشك في القول تمام لها **التفسير** هذا جبر اخرى على انما كانت العقول  
الجبرية عن العقل البسيط المعارضة للنفس الباطنة وقد ثبت وجودها  
وجودها في الطبقات فلا بد لها من سبب وسببها ليس هو العقل الادنى  
بل هو وسط لانها كثيرة العدد ومعها نوع واحد ولا بها حاد فلا يكون  
معلولات فرسه للعقل الاول بغير وسط والمعلول الاول لا يجوز ان يصدر  
عنه الاكثر من محله النوع لان اكثر الشيء لا يخرج اما ان يكون محله النوع  
واما ان يكون محله المعاني فان كانت محله المعاني كان ما يصدر  
عن كل واحد منها سببا محليا لما يصدر عنه غير الاخرى النوع وان  
كانت محله المعاني يكون اختلافها وكثيرا كما ان يكون في المادة يكون  
غير المادي مادما عطف فان المعلول الاول لا يجوز ان يكون سببا  
لوجود النفس الباطنة ولا يجوز ان يكون عليها مادتها في المراتب فلا يكون  
عقلا مستقلا معارضا لان العقل العظمي الكل وجودا فان هذه النفس  
انما هي مساندة عن عقل كونه مع كون الاسطوانات القائمة للكون  
والفعل والمسكر بالعدد النوع معا ويكون كثر العالم سببا لكثرة  
فعل مداد واحد انما له وهذا حاصل هذا الفصل **قال الشيخ** في كونه  
ان قوله المستبعد **التفسير** المعاني من شأن كونه يكون تكررات السماوي سريع  
في شأن كونه يكون العناصر عدد الكرات السماوية والمخصص كلامه وهو ان الام

الاسطوانات كان فاسدة فلا يمكن ان يكون عليها القرص غير مستقر لما ان  
ان الناس لا يكون على البتة فاذن لا يكون ما يحصل شخص وجمعه  
سببا لوجودها ثم تعدد الاسطوانات مادة مسكونة فيها وصور محلات فيها  
فما خلاف صورها نحن من الناق في احوال الافلاك وانما في مادتها نحن  
فما عطف في احوال الافلاك وهو كونها ماسر بها مستديرة الحركة فلا يمكن  
ان يكون الامر المشترك بين الافلاك وهو سببها العقل على وجود  
المادة لان المادة موجودة نحن فلا بد ان يكون على معنى العقل لا اخر  
مسارها الامر المشترك بين السماويات وهو سببها العقل على وجود  
المادة وهو ايضا مسارها في الاحوال المحلولة للصورة المحلولة وانما يحتاج  
الى هذه المسألة لان العقل النفعي عام النفس والمادة قابله لجميع  
الصور فمستبعد ان يوجد صورة معنة دون غيرها الا ان يكون هناك شخص  
المادة معدلة والمعد هو الذي يحدث في المعدل اما ان يصير سببا  
لشيء عنه اول من سببته آخر ويكون الاعداد موجودة في وجودها هو اول  
فمنه الاول والاولى للصورة وكما ان المادة على النحو الاول لا سبب  
سببها الى الصنعة فلا يمكن ان يكون صورة دون صورة الامر  
بمخصص سلك ولا ذلك الاستعداد والكمال وهو مناسب كالمشئ  
**قال الشيخ** وهذا مثل ان الما الى قوله لو لم يعرفها **التفسير** ذكرها من ان  
احكام الصورة احدى ان المادة لا تبقى بدون الصورة لما ان  
المادة لا سبب عن الصورة واذا كان كذلك لم يمكن ان يكون لها عدد  
المادي الاول وجمعه على كون غير الصورة والصورة وانما في  
المادة سبب من هذه الصورة المعنوية التي معها لانها قائمة بغيرها فان  
ليس واما عن الصورة مل عنها وعن المادي الباقية بواسطة وباطن



صورة اخرى مثلها فلو كانت المادة عن المادي الاول وحده لا يستبعد  
 عن الصورة ولو كانت من الصورة وحده لا يستبعد على الصورة بل كان  
 الطبع المستتر من الحركة المستترة هناك فلو لم يتركها الطبع  
 الخاصة فلكل تلك المادة بها معها مع الطبع المستتر فلو كان  
 عن الطبع الخاصة وحاصل ما في الكلام يدل على ان الحوادث الارضية  
 معللة بالاحوال الحادثة **العقل** في كون الوجود والاضطراب  
**الشيء** فلو لم يكن سبب كون الاشياء شيئا آخر وبذلك  
 مستد على عدم ثابت في حيزه فلو لم يكن صورا كما ذكره في سبب  
 محالته لو انما هو الحركة والشيء في حيزه في سبب ما كان  
 فانه البرد والكماء فيكون ارضا واما النار فيكون حار لكنه يكون  
 اقل حرارة من النار وقله الحرارة فيكون الرطوبة في الجسم الذي في  
 النار فيفسد الحرارة طبعا وهو الهواء والجسم الذي في الارض فيكون  
 لكنه اقل كسافة من الارض وهذه الكسافة والحركة في الرطوبة لان الكسافة  
 اقل من الحرارة والحر في الارض يكون باردا وطبا وهو الماء  
 فهذا سبب يكون العناصر والشيء في هذا الكلام في وجهين  
 احدهما ان هذا الكلام معني ان يكون الجسم موجودا في الارض ولا يفسد  
 في سبب ما من هذه الصور الارضية كسبها بالحركة والسكون في  
 شأن الجسم لانه وجوده في الصورة لا الجسم في علم معنى بها صور  
 وثانيها انه لم يترك بعض تلك المادة فان ابط الى المركز يفر من  
 له السور لبعضها حائل فيكون والفرج الى صبح المشرق فيقال  
 من المسح الى اهل العلم ان **الملك** لا مستتر تحت اسد على  
 ثابت فيلزم محال لشيء الى قوله ولا هو سدد عند المسح هذا

ما في سبب اخرى يكون العناصر وقد خصنا قوله وشبه ان يكون على قول  
 اخرى في قوله ان السبب الحسنة هذا الكلام سعي ان يذكر مقتضا الساق  
 المذكور في ان الموجد لصور العناصر قد خصه قوله وشبه ان يكون  
 على قانون اخرى في قوله من الاسباب الحسنة هذا الكلام سعي ان يذكر مقتضا  
 الساق المذكور في ان الموجد لصور العناصر لغيره المعاني وايضا في حال  
 المادة التي تحدث بالسكون بعد ان تحول هذه الصور الارضية في اجسام  
 الفلكية او اجسام كسرة في اربعة اجسام واحد يكون رسيته محله قوله  
 فاما ان ارباب ان يعرف ضعف ما قلناه فاما انهم لو حوون الى قوله  
 فلم يصر بها صورة اخرى هذا هو الوجه الاول في ابطال كلامهم قوله  
 ولست صورة الموجد للهوان الابعاد فقط الى قوله النار فيستلزم  
 حب السكون هذا الكلام كانه لا يتعلق به هذا الموضع ومعناه  
 ان الابعاد وهي الصورة الحسنة والصور النوعية قوله وان شئت  
 فقل على حال التحلل من الحرارة والكثافة من البرد ومعناه ان الحرارة  
 لو حب التحلل والبرد لو حب الكثافة في الكلام الاربعة من البرد و  
 كلف الجسم الى رى من الحرارة قوله ثم لا يكون ان لم يجب لبعض  
 تلك المادة وان سبط الى المركز هذا هو الوجه الثاني في ابطال ذلك  
 المذهب قوله اما لان فان سبب في ذلك معلوم اعلم ان هذا جواب  
 من سوال والسؤال هو ان الان لم يجب بعض تلك المادة ان سبط  
 الى المركز والحجاب عند السطح ذلك في الكتاب الحسنة والعسل فانه  
 الحيف المطلق شبه الى الفوق واما هو السلس فله الى الاسفل واما هو  
 الحيف والعسل بالاضافة شبهة والافان في حركات العناصر فانه قد يخرج



ان جزاء العاصي كونه وانما اذا كلف منه جزاء موضع لزوم ان يكون سطح  
 من على النوق اذا لم يكن ذلك السطح اول ما ينفذ من  
 السطح الاخر في اول كونه فانما يصح من سطح الى فوق و سطح الى اسفل  
 لان لا يمكن ان يحل بحركة وان لم يكن وان لم يكن او حسب كونه  
 ومغناه **قال الشيخ** وعلق على قوله العاصي **الشيخ** هذا الكلام صحيح معناه  
 سوال وجواب اما السؤال فيكون حال هو انكم اسم ان الواجب لانه  
 لا يتصل بما لا اجل الساعات بل العمل العالي كمالا يتصل بالعلو  
 بل العمل العالي كمالا لا يعمل لاجل العمل بل العمل لاجل العمل  
 والاحراض والافلاك ما يرى الا انما هي اجسام افلاكها والفضة  
 ويعلم ان لا يمكن صدور ما بالايمان وانما يكون صدور ما من صدره  
 والجواب عن ذلك انكم انما ان العالي لا يتصل لاجل الساعات انما كان  
 لا شك في العباد بل منها فاذن صدور هذا الساعات عن الاول على  
 وجه الاحكام والاعمال بالعاصي ولا بد منها من غير العاصي  
 وهي كون الاول عالما بالاداء كماله الوجود في نظام الحروف على ذلك العاصي  
 والكمال بحسب الامكان وراعيه على النحو المذكور وحاصل ذلك ان  
 عليه صدور اشياء اخرى من غير ما هو الارادة ثم ان عليه كيف يكون  
 حتى يكون وادنى على الوجه الاكمل لا يمنع هو مائة بتلك الاشياء  
 فانها اذا علمت الحيوان انه مكنه وقوة على تركيبات مختلفة ويعلم  
 مع ذلك ان التركيب الاكمل لا يمنع كيف هو مكنه حاصره ذلك الكمال  
 كان علمه بذلك هو مكنه بالاسماء بهذا معنى العاصي **قال الشيخ** واعلم  
 ان الشرطي قوله واذا ياد **قال الشيخ** العرض من هذا الفصل سابق

كسبه

بغيره هذا السر في القضاة ان العلم ان الخير يخل في القضاة بالهوى وخوا  
 بالذات وبالعرض والشر بالعكس منه والامور التي قال انها شرها  
 تكون امورا عديمة واما ان يكون وجوده فان كانت امورا عديمة فانها  
 كانت عديمة لامر واجب للشيء واما ان يكون عديم لامر نافع قريب من الاول  
 فمنه من الضرورة مثل العري واما ان لا يكون عديم لامر لا يكون عديم لامر  
 لا يكون واجبا ولا ناعما فربما من عدم العلم بالفلسفة والبدنة  
 ان الامور الوجودية التي قال انها شر في كماله المشرقة الاعمال  
 وبالفلسفة الشر والذات عدم واجبات استثنى وجوده وعدمه من غير الشر  
 من الواجب مثل عدم الحيوة وعدم البصر وما من حيث انما كذلك شران  
 سرهما اعترازا فربما يكونا بها شرف وانما عدم العمل الى لا يحتاج  
 اليها حاجة فربما من الضرورة فلسفة مثل عدم العلم بالفلسفة واما الاكبر  
 الوجودية فانها ليست شرورا بالذات بل بالعرض فربما انها متضمنة  
 لعدم الامور ووجبة وناقصه الدليل عليه هو ان كل فعل قال انه شر  
 فانه بالنسبة الى العالم كمال وبالنسبة الى شيء اخر مثل العمل الطاهر  
 بالنسبة الى القوة الغضبية كمال لان قايده حلهما العلية هذا العمل  
 بالنسبة اليها فربما انها مشغلة عنه كان شرها ليس اليها كونه سرا  
 بالنسبة الى المخلوق او بالنسبة الى النفس ان ملقة فان كمالها الاستقلال  
 من هذه القوة وكذا انما فان الاعراق كمالها فهو خير لكنها سر بالنسبة  
 الى من ذات مشكاملة نسبتها فثبت ان الامور الوجودية ليست شرورا  
 بالذات بل بالعرض وانما فان كمالها كمالها كمالها كمالها  
 لها من غير شر بالهوى واما ان لا يكون والقسم الاول ليس من



البية وهذا الشيء لا يكون ماديا واما الثاني فيكون قد شؤ ذلك لامل  
 المادة لما استان الشيء اذا كان في شيء بالنفع وشرى بالقوة فذلك  
 الشيء يكون ماديا والشرى للمادى اما ان تعرض له في اول كونه واما ان  
 بعد كونه اما الاول فهو ان يكون المادة التي يكون منها انسان او  
 تعرض لها من الاسباب التي يجعلها روبا الخراج ما يصير الجوهر في فعل  
 التشكيل والنعوم والخلقة في وجوده بالاحتياج اليه في كمال المراتج والاشكال  
 والخلقة وذلك ليس لان المانع من كل شيء المنفصل لم يسل واما ان  
 فهو ان تعرض لشيء العارض لعرض بعد كونه وذلك الطارئ  
 من منع المانع عن الكمال والاشياء في محض من مضاد اما الاول فيل  
 وقوع يجب متراكمة والاطال سحاب يمنع ما لم يفسد في النار على الكمال  
 واما الثاني فيل الوجود المصيب للنهار المستند استعداده الى ارباع  
 الى كمال الشؤ والمادى اذا ساد ان الشؤ الحقيقى المادى وحياتى  
 في وجوده واما عدم مناهة الفرسه ما اذا يجب فيقول الموجود اما ان يكون  
 حراما من كل وجه واما ان يكون شرعا من كل وجه واما ان يكون حراما في وجه  
 ومكرمة وجه اما القسم الاول فهو موجود اما الذي يكون له ان يكون  
 الوجود له واما الذي يكون لغيره فهو العقول والافلاك لان هذا  
 الامور ما عدم فيها شيء من الواجبات في وجودها ولا من كمالها  
 اما الذي يكون كونه شرعا فذلك الصانع موجودا لانه لو كان موجودا لكان  
 حراما من حيث انه موجود واما الذي يكون حراما من وجه ومكرمة وجه فذلك  
 على اقسام ثلث ان الغالب اما الخيرة واما الشر واما تساوان اما ان  
 يكون الغالب هذا الشر او الشر واما ان يكون موجودا واما الذي

يكون خبره على شؤ فاما الاول به ان يكون موجودا الوجهين احدهما ان لو لم  
 يوجد لغالب الخيرة الغالب وفوات الخيرة الغالب شرابا فان في عدمه  
 يكون الشرط وفي وجوده الخيرة من الشر فاما الاول وهو كونه مثلا ان  
 في وجوده ما منع كثره وايضا فيها ما منع كثره مثل احراق الخيرة  
 لكنها اذا قلنا مصالحتها بعد ما كان مصالحتها اكثر كثره من كثره  
 ولهم بوجه المار لاسلكها المصالح وكانت حاسدة عليها كبره  
 مصالحتها فلا جرم وجب لها واما انها في القسم الذي هو حرمه من كثره  
 الشؤ الامور التي يجب كثره العوائق معلولات العقل الفاعلة وهي  
 محضه فلو لم يوجد هذا القسم مساو هذا القسم الذي هو حرمه من كثره  
 ودر كمال المحض من فان يجب وجود القسم فان قيل لم لم يزل في كماله  
 الاشياء من الشرور قلنا انه لو جعلها كذلك لكان هذا القسم  
 الذي هو خير محض وذلك ما دفعه من ثمن في ملكه قسم آخر وهو الذي  
 مناهنا على الشر بهذا المحض ما قاله ولرجع الى شرح الفاظ الكتاب  
 قوله الشر على وجوده فعلى شر كمال البعض الذي هو الجهل في الفروع  
 الشر واصل الالم والعلم الذي يكون هناك ادراك باب في فطان  
 السبب المتناهي للوجود والمناخ للوجود والموجب لعدم معناه ان السبب  
 يكون عدما وقد يكون وجودا اما الذي قبل السحاب اذا منع من  
 الشمس من الحاج الى ان سكت الشمس فهذا المحتاج ان كان حراما كذا  
 انه غير منع به واما الموجود في خواصه لم يفتقد ان اتصال العضو كذا  
 محققا وليس شرعا في نفسه بل هو شرعا لئلا يفتقد الى هذا المانع واما عدم  
 كمال الشؤ وسلامته ما في شره نفسه لانه ليس له فاعل العلم لا يجوز



ان يكون الاله والارادة في سر بالحق الى المتكلم لكنها شرعية  
 قوله فالشر بالذات هو العدم معناه انه لما ثبت ان الشر الذي هو العدم  
 ليس له محض بل هو حر من وجه آخر كما ثبت ان الشر بالحدوث هو العدم  
 عدم كل عدم بمعنى طبع اشئ من الكمالات الثابتة فتوفه معناه ان  
 العدم الذي هو شر عدم بالصفة طبعه اسبي ونوعه والشر بالعرض هو  
 المعدوم والحق بالحق في كل شئ مستمده قوله فكل شئ موجود على ما لا شر  
 وليس كونه بالعدم فلا طبعه سر معناه ان شئ الذي هو موجود بالفضل في كل  
 فلس فليس بالعدم فلس فليس شئ في معنى وقد ذكرنا هذا قوله في جمع  
 الشر انما يوجد تحت تلك التسمية ان ما ذكرنا ان الواجب الوجود  
 لذاته والعقول والافلاك خيرات محضة وانما يوجد الشر تحت تلك التسمية  
 وذلك بسبب ما ليس الى الموجودات التي هي خيرات وذلك الشر  
 نصب الاشياء ما قلناه في اوقات مسرورة فاذا في الخراب على الشر  
 واعلم ان الشر الذي هو ان يكون شر المحسوس واجب بهذا التسمية  
 الذي ذكرناه وان الذي هو فضل من الكمالات التي هي معدوم الكمالات  
 السارة ولا هو بمعنى السعة فتقدم ليس بقوله فالشر في اسبي من الوجوه  
 فليس ومع ذلك فان وجود الشر في تلك الاشياء ما نعه للخاصة  
 الى ان معناه ان الشر في اسبي من الموجودات فليس ومع ذلك  
 فان ذلك الشر تابع للشر وقد ذكرنا قوله فان قلل فاعل فعل كان  
 جازي ان يوجد المبدأ الاول حرا محضا من عن الشر بهذا السؤال الذي  
 ذكرناه والجواب عنه **قال الشيخ** وما جرى الى قوله مستطير **الشيخ** لما اثبت ان  
 انفسنا ان طعة ما هي بعد معناه الايمان بالارادة من حالها في السعة

والسعة ويسمى هذا المعاد الروحاني **قال الشيخ** فقول بحال قوله  
**الشيخ** **الشيخ** المعطوف ان يكون جها ما يحب وانما ان يكون روحانيا  
 فحب وانما ان يكون جها ودو حاد واسمح اسمها ههنا اما الجسمانية  
 معدانية بقول صاحب شرفنا على كل طيف صلوات الله عليه واما الروحانية  
 معدانية نوع من العنفس كاسنان **قال الشيخ** فقول الى قوله **الشيخ**  
 ههنا كتمان البحث الاول في اثبات ان النفس لها بعد الماترقة عن  
 البدن بالموت سعادة ولذة او سقادة والمعلمة وهذا البحث  
 ينشئ على اصول الاول ان لكل قوة من القوى النفسانية ابدية منها  
 وغير ابدية لهذه وضرا وانما وضرا لا لا كما في غير عالم هذا العالم  
 سألنا ان قوة الذوق لذتها الخاصة بها ادراك الطعوم الملائمة  
 لها وايضا ادراك الطعوم النافية بها كالمكرهات بآلية السها وكذلك قوة  
 السمع والشم والبصر والشمس ولذة العضة الطرية والغبية ولذة النوم  
 الرضا واذي كل واحد منها وانه في لذة ويكرهه علم هذا من الوجوه  
 فان الامور المذكورة بهذه القوى مقسم الى ما يكون ملائمة ومساوية  
 لها فتكون ادراكها يحصلها لهذه لهما وكلاهما والى ما يكون مصادفة  
 من صلاتها فتكون ادراكها يحصلها الما دسرها والملازمة لسكر هذه الامور  
 كلها وان لذتها سادرا كما وسعور لها يحصل المشافي بها فتكون  
 ذلك الملائمة للموافق هو لها وكلا وذلك الحاضر شر او لعضا ناد الاكل  
 ان هذا اللذات تخلص في مراتبها ومتاويرا اما شدة المسية  
 وضعفها فكلها كان الشئ اكره مسية وطلافة للذة كانت لذتها عند  
 حضورها اكره وعظم واما شدة الادراك وضعفها فاذي كان الادراك



الكل كانت اللذة الكل والكل كثر وشي الخلاء كلما كان الخلاء كلما  
 كثر كانت اللذة كثر ولا العار وسهر زواله فالذي كان اودم كاسا  
 اللذة كثر لسده الشوق فالذي كان الشوق السركانت اللذة عند  
 الحصول كثر لاصل الباب قد يكون الانسان عالما يكون شي اللذة  
 ولكنه لا سادة ولا يعرف فيه لانه لا ادراك حقيقة ولم يبلغ الى كنهه  
 فانه تعرف ان في الجماع لذة لكنه لا سبه السهوه المحسوسه لما انه لم يدرك  
 حقيقتها بل سبهه اخرى كمن يستهي ان يحرق ساسا يحصل له ادراك  
 كذلك حال الالامه عند الصور الحسية والاصح عند الحواس المؤزونه انك  
 الرابع ان الذات غير مقصوده على ما ارك الانسان فيها سائر  
 اليها ثم هي لذة الكل والجماع والذنبه وغرائس الكمال المحسوسه  
 اذ لو كان الامر كذلك لكانت الملائكة المقدسين عاده للذة والعجب  
 وليس الامر كذلك فانهم من اللذة والطب ما لا يشته لاني هذه  
 اللذات المحسوسه وانما بالنسب الى تلك اللذات حال العبد  
 بالنسب الى لذة الجماع وحال الالامه بالنسب الى الصور الجسديه حال  
 الاصح الاصل الذي لم يسمع قط بالنسب الى اللذات المحسوسه اللذات  
 فانهم يطمعون بها وان لم يدرك كنه حقيقتها الاصل ان محسوسه قد بين  
 القوه المدركه كما لها الذي هو طامع بها لكن يكون هناك ساسا على  
 ومانع محسوسه وهو ثمره عليه ليس كراية بعض المرضي للمحسوسه  
 للطعم الروم كثره كمن لو لم يذوقه ممدومه حلاوي هـ ويستلذه اكل  
 الطين والجماع والجماع والاشا الذي منفرجه الطماع والامر بالصحة  
 ودمه لم يكن كراية كمن كان عدم الاستلذه في مثل الحامض الذي

مع لذة فانه لا يدركها السائل الخوف والاسهله او لست قد يكون العود  
 الدراك منه بعد ما هو كالماء ولا يحسن به ولا سفره لان شاعلا  
 عن ذلك فاذال الساعل والعاين رجعت الى عزه واودرت اليها  
 كالمورد الذي لا يحسن غماره في لغية المراره على مزاجه فاصبح مزاجه  
 ومعت اعصابه اودك مراره الغم وكما تخرقانه اذا استه الفار لا سهر  
 فاذال الخذر سحر السيل العظيم وكذلك قد لا يستهي المرضي العذراء هو  
 اودن سحره ولمس عنه مدة طوله فاذال المرضي يرجع الى واجبه  
 في طبعه فاستد جوده شهوة للغذاء حتى لا يصبر عنه ويملك عند فذانه  
 انما قدمت بهذه الاصول لمعول ان النفس الناطقه كما لها التي هي بهان  
 لصراعها عظام تسميتها صوراً كحقيق كمالها على المرتب الذي عليه الوجود  
 مستدام المبدأ الاول اي من واجبه الوجود لانه الذي هو مبدأ الكل  
 س كما الى الجواهر الشريفه الروحانية المطلقة التي تعتزل الجوده عن الماده  
 عن اصطلاح الحكماء والملائكة الكروم على ان السريته بالروحانية  
 العلوية بالاجسام لو كان العلوي في العوسس العلوية على ان الحكماء  
 الملائكة السادة على ان الشريعة ثم الى الاجسام العلوية الشريفه  
 افلا كما وكواكبها سياتها وسكاتها وقواها وانها لها علم صورده كان  
 الاربعية والتولدات منها تحلها على وجه ثم كذلك على الترتيب حتى  
 ينطبع فيها صور الوجود كلها على ما هو عليها من عالمها عظيمها موارها للعالم  
 الوجود على سائر مرار محسوسه مودى شطر صورده الاش كلها فان  
 طغت فيها على ما عليها اما قوله مستدام المبدأ هو الحق المطلق الى قوله  
 و مستدامه ومفسرنا له فاعلم ان القول بالامداد باطل قد دل البرهان



عليه واشيخ معروف فلا أدري لما أوردى لما أوردى ولعل المراد به ان  
 ادراك هذه المعاني يصح مطلقا في السمكة النفس في السمك في السمك  
 الى ما كنا فيه فقولنا في هذا المثل انما كان بالكلية لا بالجزء في السمك  
 في السمكة التي لا تتحرك في الماء لا في الماء في السمك في السمك في السمك  
 بل لا نسبة لسمكة السمكة من السمكة في السمك في السمك في السمك في السمك  
 والكسرة اما قوله بل لا نسبة لها الله بوجوبه الوجه فضله وكما وكسرة  
 في السمك في السمكة ما ذكرنا فاعلم انه شرع في بيان ان السمك  
 انما هو من السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 من وجود احد ان السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 ذات الواجب الوجود لذاته والملازمة والكلمات ودرجات وسائر  
 العنصر في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 يكون ملافا بالسطوح وانفس الناطقة بعوض في الناطق ويعرف انما  
 كسرها ونفسها اما قوله ولكنها في عالمها ودرجاتها في السمكة في السمكة  
 في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 اما السؤال في ان يقال ان كالك ادراكات النفس الناطقة  
 لدرجاتها لانه لا يملكها وحس في هذا الحيوان الجسمية فاني  
 الادراك لدرجاتها في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 هذه الحسوة الدنيا ودرجاتها في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 مشغولة بالمدن وعواطفه خصوصا عند انفسها في الروايل والام  
 فاذا ادركت سمكة السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 بلية العسل اذ كان طائف او كان طائف الذي ما حقه حقه وكما حقه

الذير

الذي مسته النار والمريص الذي لا حس لم الجوع فلهذا لا يملكه العسل  
 ولا يملكها وحس في عالمها لانه لا يكون واحد ساعو بها من  
 عند احد قد طلع ربه في سمكه والعصب واخواتها عن عتقه وطالع  
 سباع من تلك اللذة فيخند بالجيل بها صا لا ضعفا وذلك عند  
 الخلال المشكلات ويستطيع المقلب العسل في السمكة في السمكة في السمكة  
 حتمها ان يتايم بعوت لذتها لما كان لا يستقل بالبدن بينه وبينه  
 وعليه عما ايدى كما ضرب من مثال الخنزير في السمكة في السمكة في السمكة  
 زال عنه مشغل البدن كان كالحذر في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 المها في ازال الحذر في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 هو العذاب الذي لا يأس وعذاب النار واما النفوس التي اكد  
 المعقولات واكتسب تلك الاتصال بالعقل الفعال فحقها ان  
 يملكه لكن الانوار في سفل البدن مدطمها عن تلك اللذة  
 فيلته التادوا ضيعتها ونسبة هذا الاداء مطمعا على العدم  
 ذلك وما منك انما في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 تلك طعام لذتها وسمكه في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 الشهوة ان كسركم السمك في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 اكثر السكس يكون اكثر الشهوات بحرا عن العصا وحقا لاد  
 لعمر وسوقا له فيكون عصا الوطير في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 زال عنها مشغل البدن بالمدن كان ساعو في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة  
 العظم اللذة عرض لما لا اله في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة في السمكة



فادرك الله العظيم دفعة أو مثل من كان له عسقة فصا حتما هو  
 نعيم فاسته في فادرك الله العظيم دفعة أو مثل من كان له عسقة  
 فصا حتما هو نعيم الوصال واما النفس التي فارقت البدن وقد  
 بنيت كلها ولم تحصلها وهي بارعة اليه الا انها عقلت عما لا يقدر  
 ما بدن كان المرض الذي عمل عن حاجته الى العذاب المرض فيه فادرك  
 زال المرض احسن بالحاجة اليه ولم يعده له ذلك فذلك هذه  
 النفس ادرك دفعة كلها ولا يمكنها حصولها فادرك الله العظيم دفعة  
 هو السعادة التي الثاني في احوال النفوس بعد المفاصلة عن البدن  
 فيقول النفوس البسرة اذا فارقت عن البدن بالموت فلما ان  
 يكون في البدن منه كما لا يتا المنكح اول من كان كانت منتهى  
 ان كنت شامها واسعدت بذلك حصول تمامها في الآخرة واما  
 ان لا كنت شامها ان لم يكن منهم فاما ان يكون سادته واما  
 ان يكون معصية اعتقادها اطلاق هذه اشياء اربعة ولكل واحد  
 حال من السعادة والشقاء فكل من يدرك نوع من الساس وعلى  
 طريق الاحمال ادركها كما ذكرنا ان النفوس التي سبها لاها  
 وحصلت منها سادته وكتب استعدا وحصولها كما بعد المفاصلة ماتت  
 كلها لم يدرك كل لذتها في الدنيا لما ذكرنا فانها اذا فارقت البدن  
 وزالت عنها شوائده فلما لم يحصل لها جميع الكمالات التي يسعد  
 لحصولها وبعضها حور المعقولات كلها من الجوارح الساس لها  
 دفعة واحدة فليس هذا الذي لا يدركها الا في تمام اولها مع من  
 حصولها من جهة القابل لا من جهة الفاعل وشأنه ما ذكرنا في العلم

اذا اسه محرم مشقة مصطوحا معكم هذه النفوس الكاملة  
 ان اشقت استهوى ولحققت برضاها حصلت فيها سر راعية الي  
 ما البتة فستاق اليها وسالم لحواتها بالما عظيم فالكالات العقلية  
 الحاصلة في جوارحها كذا الي كون وهذه اليه والاسخ كذا الي  
 سعل يحصل من الخاوب الي من لم يامل الا ان هذا لم سطح  
 لان جوارح النفس قد كمل هذه اليات فارضة وقد انقطع باليوب  
 الا ساس المحمودة لها يميز دل بعد زمان ويكون قرب الزوال وبعد  
 بحسب راسخ تلك اليه وهذا ذنب اهل السنة الى عدم ظهورها  
 الكا رضى المؤمنين اذ كانت هذه النفوس كاملة في العلم  
 ركية في العمل لم يسع استهوى ولم يالت عادات السود فانها اذا  
 فارقت عن البدن بالموت فارقت السعادة العظيمة المذكورة ولا سالم  
 لحوال الا طور الدنيا والاساس في زمان قليل من عمل منه  
 لمدة ومن اهله الى اقليم آخر وفرض الي تلكه وسلم اليه حرامه ولم  
 سارحه احسن ذلك فانه يخرج بذلك فحاله يدرك كلها ومع ذلك  
 فقد تذكرا حيا اياه وولده ونحن اليهم بحسبهم بعد زمان قليل  
 عسى ذلك وتوابع وان سكر الا وادوا اليه الى ما ذكرنا واما  
 النفوس السيرة كما لانها الملقرة في حصيل اسبابها الغير المكتبة  
 لاستعداد حصولها في الآخرة لغيره المسامحة على بواها لخواص ذكرنا  
 فانها اذا فارقت عن البدن ورأى السوائل عنها مع استوائها  
 الطسعة الي كالاتها فستسوقه الي لا بد ولم يتلها اليه فسفر منه  
 في جوارحها لارادها ولا توارى لالموت فيها ولا يحى فان كانت مع



فذلك ما بعد الشهوات وما الى الخرافات الدسائية فانها اذا فارق  
 البدن استقامت ايها وظلتها معها حتى لما العذاب ضعيفين لكن  
 هذا العذاب لا يعدم لان البنية العارضة للنفس لا يعدم وهذا العذاب  
 الحاصل في الاستعداد للكمال مع محو بعد الفارقة لان حصولها  
 بواسطه البدن ولا بد من ذلك النفس التي لم يثبت في البدن كما لا يتا  
 امكنه لها في ان يكون ساذجه وان لم يكن معتقدها معتقدا  
 ما طلبة فان كانت ساذجه حاله من الاعتقالات فانها اذا فارقت  
 عن البدن لا يمشق ان كما لا يتا لان الشوق اليها مانع لئلا لها ولا  
 لم يشوق اليها لم عالم بعد كما لها فالسلسه كجبه من هذا العذاب وانما  
 هو الحاصل من فطريه بتر ايم النفس الساذجه ان فارقت عن ابدان  
 الانسان كما يستعد لتناول المعقولات الاوليه من العيش لا يمتنع  
 من غير حاجه الي من الاسماء وانما يحتاج الي اسما كما تتركبها فان  
 استعمل كل استعداد لها سوار كانت متعلقه بالبدن او لم يكن قطع  
 فيها صور المعقولات الاوليه والبدن بها لذه ما والمعقولات الساسه  
 فلا يحصل لها لانها لا يستعد لها بواسطه القوى البدنيه وهي الحواس  
 الطاهره والباطنه ويستعمل الفكر الساسه وهذه اللذه  
 وان كانت فليد في لذه فاذا من نفس الانسان لم كذا الله  
 مطلقا ولم يتعطل عنها فهو كما قيل بنفوس الاطفال من الحسه  
 وان راى اسما لا واحد السعاده على الاطلاق ولا فائدة لها  
 على الاطلاق وانما النفس الفارقة عن ابدان الجله لها كما حال

نفس الانسان من المعقولات الاول ما يصلح لها ولا يبعد ان يكون  
 لها المال ما يحتاج في استعداد حصولها الخاله جسمانه لكن غايته البدن  
 يكون ساعده لها عنها فاذا زالت منقض عليها ذلك فكون لها نوع  
 من السعاده وان كان طلبة بالنسبة الى سعاده النفس المستعد  
 لذلك قال عليه السلام اكثر اهل الحسه الله وانما النفس الذي يثبت  
 استعدادا بطله من الحسه التي فانها اذا فارقت يتا لم بذلك للمعقولات  
 التي منها ومن كمالها وانما لم تالم بمحصل للمعقولات مانع وهو  
 الاستعمال مطلق البدن فاذا زال المانع معدا وركه كما كذا الله  
 مستعدا ان ارضه احوال النفس الشره بعد الفارقة عن البدن و  
 لزمح الى مرج المن قوله ك ان يعلم ان لكل حوه نفسانه لذه وبخر  
 كصها واذني وشتر كصها هذا هو اصل الاول والمقصود منه انما  
 ان اللذه العقلية لذه والمانيه على ان لكل قوة من القوى البدنيه  
 والنفسانه لذه كصها وانما كصها وانما اللذه فهو ادراك ما لها و  
 اما اللذه فهو ادراك ما يتا فانه يدل على هذا الاستعداد وقد عرفت  
 في المنطق ان الاستعداد لا يبعد الا على قوله هذه القوى وان  
 استمرت في هذه المعاني فان مراتبها في الحقيقة مختلفة الى قوله واذ  
 في لا محاله هذا هو الاصل الثاني والمقصود من اسات ان اللذه  
 العقلية اولى من اللذات الحسه ومعها ان هذه القوى وان  
 استمرت في لذاتها في السور على ما لها كمن مراتبها مختلفة في الالذات  
 على اللذه وقد حصنا كلامه قوله فانها قد يكون الخرج الى الفعل  
 في كمالها كحب تعلم انه كان ولذده ولا يتصور كعبه الى قوله



والاصح عند الامكان المسطر هذا اصل آخر وهو جواب عن سؤال نفور  
السؤال وهو ان ادراك المعقولات لو كان كمالا ولادة للقوة العاقلية  
يوجب ان يحس ويسانق القوة القوية البديهة فانها تخرج الى ادراكها  
والجواب هو ان الشيء قد يكون لذاته كماله لما لم يدرك كماله حصصا لم  
المرئ مثل الصبي والعصف فانها وان كانا لعلان ان في الجماع لده  
فكنا لما كانا لا يدركان حصة بالذوق لم سوفة الروي هنا انها تحصى  
وكذلك حال الامكان بالنسبة الى الصور الخفية وحال الاصل بالنسبة الى الالهي  
الموزونة المطرقة قوله وان هذا كماله لانهم العاقل ان كل لذة فهو  
كالا للهار الى قوله وهو متغير لطبيعتها المتغيرة وان اللذات هي  
على اللذات الحسية بل هي لذات عقلية ونفوره هو ان الملائكة لا يحس  
ولا يشربون ونحن نعلم بالضرورة ان عالمهم الحب والذم من حال الحارث  
لذه بطنه وفرحه فدل ذلك على ان اللذات الحسية بل هي لذات عقلية  
ونفوره هو ان الملائكة لا يكونون ولا يشربون ونحن نعلم بالضرورة ان  
عالمهم المطب والذم من حال الحارث لذه بطنه وفرحه فدل ذلك على ان اللذات  
الذات العقلية قوله والنسبة فان الكمال واللام للملائكة قد مر للقوة  
بناك مانع او شاعل اعلم ان هذا اجواب عن سؤال ذكره هنا وهو  
السؤال هو ان ادراك المعقولات لو كان كمالا ولا كمالا للنفس ان  
لما احضرنا هذه وهو الجبل عليه هذا الحوة والجواب هو ان ذلك  
للمافع وسامل وهو الطاليع البديهة ثم ذكر لذه اسنالا وهو كرامة  
بعض الحرفي للطلوع الحوة وشهوة للظنوم الروي الكبري كمن  
في مقتدره حلق روي فانه يستلذ اكل الطعن والذم والاسا الحق

منوعنا الطباع السليمة واللامعة الصبيح قوله فاذا عرفت هذه اصل  
محت ان منظر ان العرض لما انت في هذه الاصول ان لكل قوة  
كالا ولا عا عن ههنا كمال النفس الساطعة عن كمال الكل واجب الوجود  
لذاته وعي بالجوهر الشرف المطلق الذي يحس في لسان الحكيم عقولا تحصى  
وقد لسان السريرة ملائكة كرويه وبالرواجاته المعلقة التي تعبر عنها  
لسان الحكيم نفوس فلكه وفي الشرح ملائكة سادته قوله واذا حس  
هذا الكمال المعقولة التي للعدى الاخره حتى المرسى الى من ههنا  
هذا الكمال الحاصل للنفس الناطقة من ادراك المعقولات ان  
وايم واحوى من اللذة الحاصلة من السر القوي وذكره سان هذا  
وجوبها اما اولها فكلان المدركات العقلية وانه وجودها مدركا  
سائر القوى فاسده معقولا واما ثانيا فكلان القوة العاقلية استحوذوا  
الى مدركاتها لانها تحصى في ما بين بشي وظاهر والقوى الحسية  
لا يدرك الا بالهسي واما ثالثا فكلان مدركات القوة العاقلية  
المعارف ومدركات القوى الحسية المعارف ولا سكا ان المحرر  
الحل والسرور واما رابعا فكلان مدركات الحواس مسا به قوله واما  
انه كم ينبغي ان يحصل عند نفس الانسان من لصور المعقولات حتى  
كما ذكره الحد الذي في سلمه يتبع هذه السعادة المقصود من هذا  
الفصل سان العدد الذي يحاص الانسان من السعادة وموصله  
اي السعادة من ادراك المعقولات فقال لا يمكن ان ارض عليه  
ولكنه اكتفى بالسطح للمعارف في كتاب المعارف قوله ان مد  
السعادة المحسنة لا تتم الا باصلاح الجود والعمل وتقدم له كك



مقدمه دكانا قد ذكرنا فها سلف فنقول ان الخلق هو كنهه يصدر الى قوله  
 حتى تركوا العفوس وطلع السعاده التي كصلها اهل لما من عدو العلم  
 الذي يحصل عند السعاده المحصيه سرع بعد من سان ان هذه السعاده  
 لا تكمل حصوها الا باصلاح الجزء العمل وهدمها الا خلاق وهذا  
 الكلام صحيح ما كتاب الاول في حد الخلق عداده ملكه يصدر بهن  
 النفس افعال بهيول من غير عدم ربه وليس معماره عن نفس  
 الفعل بل الخلق عماره عن كون النفس كبح يصدر عنه الفعل  
 بعزوه كس كس ساسن عر روي و حرف حرف كما ان ملكه  
 العلم ليس عماره عن حصول المعلومات بل عماره عن كونه كس كس  
 كحصر كما هي معاد من عزوه السحب الثاني في خلاف الاطلاق  
 فنقول الخلق المحمود واما مذموم فالخلق المحمود الملكة الناه على افعال  
 المتفصله المتوسطه من طرف الاقراط والسرط و اصول الاطلاق العاطفه  
 السعاده والعفة والحكمة ومجموعها العداله واما السعاده هي الخلق الذي  
 يصدر عنه الافعال المتوسطه من افعال الحرره والعباده ودرطها  
 مدبونه وهذا الخلق الجبيل قد يكون في بعض الناس حرره و  
 طبعه وفي بعضهم يصدر له بالرياضه ومنه على عاده واما ساسا الخلق  
 المذموم هو الملكة الناهيه على الافعال الزوله الرمييه المساعدة  
 عن الوسط الى طرفي الاقراط والتفرط كما لحمل والشرف والسرور  
 والجن ونحوها واما ساسن كملونون في الاطلاق كمنهم من يكون  
 الغالب عليه الاطلاق المذمومه وعلما يوجد انسان كما هو من  
 خلق مذموم كمنهم متفصلون عنه وكذلك في الاطلاق المحمود

الا ان المحمودين على الاطلاق الحمد قليلون جدا وكذلك الصابرين  
 اليها بالرياضه واما المحمودين على الاطلاق المذمومه وعلما يوجد انسان  
 كما هو من خلق مذموم كمنهم متفصلون عنه وكذلك في الاطلاق المحمود  
 الا ان المحمودين على الاطلاق المذمومه قليلون جدا وكذلك الصابرين  
 اليها بالرياضه واما المحمودين على الاطلاق المذمومه وعلما يوجد انسان  
 كما هو من خلق مذموم كمنهم متفصلون عنه وكذلك في الاطلاق المحمود  
 المحمودين على الاطلاق الحمد قليلون جدا وكذلك الصابرين اليها  
 بالرياضه واما المحمودين على الاطلاق المذمومه فأكثر الناس لان الخلق  
 على طبيعتهم الجبل وقد السعاده الفكر الانسان اذا استرسل مع طبيعتهم  
 ولم يستغل الفكر والتميز كان الغالب عليه اطلاق البهايم لان الا  
 انما عن البهايم بالتميز فاد اطلاقها كان قد اطلق عن الناس  
 وصار كما البهايم بل اصل على الاشاره السراسل اولئك كالانعام بل هم  
 اضل سلا البحث الثالث في العله الموجبه لافلاق الناس  
 في الاطلاق العله الموجبه للنفس والنفس قوتها القوه الشهويه  
 وليس النفس الشهوانه والقوه الغضبيه وسمى ايضا النفس الغضبيه  
 والقوه الناطقه وسمى النفس الناطقه ومصدر جميع الاطلاق هذه  
 القوي الثلاث اما القوه الشهويه لانيسان وغره من الحيوان  
 وهي التي مسانها جميع الشهوات للذات الجمانه كشهوه الاكل  
 والشرب والفاشه وهذه النفس حره مسمى وقهر الانسان  
 ككثيره واستولت عليه وكان الانسان اسمه بالبهايم منه بالناس لانه  
 حسمه كونه ودي الى استيعاب الشهوات ففادت انما لم يحصل  
 الكمالات واذا ملكتها القوه العاطفه واستولت عليها كان الانسان



حقيقة صافية لنفسه يستقبلها في حاجاته التي منها عنها وكيفية عملها  
 برأيه من الشهوات الروية والذات الفاضلة والنفوس العصبية  
 فتسترك فيها الصفة الانسانية وسائر الحيوان وهي اقوى من النفس البهيمية  
 واسمها بصاحبها اذا الملكة واستولى عليها ويكون الانسان عبد اسطى  
 مدد العود عليه كشعبه بالسباع منه بالكلية فاذا كانت هذه العود  
 قد لا مسورة كان صاحبها طمعا وقورا واذا كانت فانية مستولية على  
 صاحبها كان صاحبها عضوا مستقيما طمعا عشوا واما النفس البهيمية  
 فهي التي يجر الانسان بها عن جميع الحيوانات وهي التي يكون بها الفكر والتميز  
 والذكر والذكور والعنم والكهنة هي الانسان وهي تكمن ان يندب  
 الشهوات والعصية وتسيطر بها وهذه النفس ايضا اتصال وردايل اما  
 اتصالها فالكاتب العلوم والفصل وكف صاحبها عن الروايل وهو  
 الشهوات والعصية وادابها وطلب الحجاب والعصايل واما روايلها  
 فالجش والجلد والخديعة والخلق والكر والحسد والرا وكوتها من  
 الزوايل فهذه هي السبب الموجب لاختلاف النسيج والاختلافات  
 وليرجع الى شرح العاطف الكتاب قوله ويقول ايضا ان هذه السعادة  
 المستقلة يتم الا باصلاح العلي من النفس العلم ان السعوس الكمال ان  
 اسعد الشهوات ويطغى روايلها حصلت فيها به راحة الى ما احبها  
 فسادق اليها وتالم بها لما عظمها فحصلت في جوهر تام الكمال  
 العظمة كمد بها الى اللار الاطر وهذه الهمة التي كمد بها الى  
 فحصلت بها والحمد وسالم بطل فلهذا الاسم السعادة والحمد الكمال  
 الاعمال وهذه الاختلاف فان السعوس الكمال الهمة التي كمد بها  
 او امارت البدن بالث السعادة والحمد الكمال ولله عظيم كما ذكرنا

اعلى

قوله وقد قدم لك مقدمة انها قد تم هذه المقدمة لان هدم الاختلاف  
 اصل في اصلاح الجزء العلي قوله ان الخلق هو ملكه بصور بها عن  
 افعال اسود من عود هذا هو الخلق وقد ذكرناه قوله وقد اتم  
 كس الاصلاح وان اسعد الوسط من الخلق الضدين المراد منه ما ذكرنا  
 هو ان الخلق ليس عبارة عن سعادته الوسط من طرف لا فراط والوسط  
 بل هو عبارة عن كيفية سعادته الوسط منها قوله وملكه الوسط كما يتاخر  
 للعود الناطقة والعود الخواصة معا اما العود الحيوانية فان حصل فيها  
 لا فاعان واما العود الناطقة فان حصل فيها لا اسعلا ولا اسعلا  
 ان ملكه الا فراط والوسط موجود للعود الناطقة والعود الحيوانية  
 ولكن بعكس هذه النسيج معا ان ملكة الوسط انما يحصل اذا كان  
 النفس الناطقة مسخرة على العود الحيوانية ملكة لها كما سويها وانها يكون  
 معلومة مسخرة متفاد للنفس الناطقة وملكه الا فراط والوسط يحصل  
 بعكس هذا وهو ان يكون العود الحيوانية ملكة للنفس الناطقة فانه  
 لها لما يتاخر عن هذه النسيج يكون الانسان كشعبه بالبهائم من  
 قوله ومعلوم ان الا فراط والوسط هما متقنيا العود الحيوانية واذا  
 قوت العود الحيوانية وحصل لها ملكة اسعلا به حوت في النفس  
 بتمه اذ فانه واسم افعال قد يرجع في النفس الناطقة من سائر افعالها  
 لوي من العاطف مع البدن سدد الا فاصف اليه معناه ان العود  
 الحيوانية اذا ملك النفس الناطقة استولى عليها صارت النفس  
 متفاد بها معها حيث ساد وادوات وحده بغير عطفها مع  
 البدن وجوه وسد شيئا الذي تصرف بمسالى حاب الجهد عن



استكمالها فاما قوله واما ملكة الوسط فاما ومنها السر من البيت  
 الالهي وسمي النفس على صلتها مع افادته به الاستعداد وادوية  
 معناه ان الانسان اذا حصلت له ملكة استعمال الوسط بين طرفي  
 الاورط والعرض في الافعال لم يحصل في نفسه ان يتطهر هذه العادة  
 ويعصب على طرفها واستفادته به الاستعداد وهي لا تصار جوهرا  
 ولا مشل بها الى جانب البدن بل تصرفا عن فلكا يكون قوله العلاقة  
 مع البدن ولا شدة الا انصرف اليه جميع النفس انما كان البدن  
 هو الذي يحركه وملكه ويعمل عن السوق الذي تحفه ويطلب الكمال  
 الذي له وعن السور يترك الكمال معناه ان استعمال النفس انما يكون  
 السور وانما هي ملكها مستعملها عن السوق الى كمالها وعن طلبها  
 وعن السور يترك كمالها ان حصل في كمالها من فلكا لا يستل ان النفس  
 في العمل ومنعته بل يستل العلاقة التي كانت منها وهو العشق  
 على مدته فاذا عارف البدن وفكر الملكة الى صلتها سبب استعمال  
 به كانت حالها سمة كمالها وهي معلقة بالبدن لكنه بالعرض في ذلك  
 العلق نزول عليه عن حركة السوق الذي له ان كماله وما يتق منه  
 يكون محجوبا عن الاتصال بكمال سعادته فتكون له الحركات الى كماله في  
 الحركات الى كماله وحصل بعد حركات مسوسه في كماله قوله ثم ان  
 تلك الهيئة التي هي متشابهة بوجهها موزونة لها معناه ان ملك الهيئة  
 الروم الحاصلة في البدن من استعمال ملكة طرفي الاورط والعرض  
 متشابهة بوجه النفس مولد لها وانما لا يدركها قبل المعارفة لاستعمالها  
 بامور البدن وانما فيها فاذا رقت له حب ملكة المتشابهة

و ما د منها قوله وهذا الاو ليس لان الارم بل لاهم عارض غير  
 والعارض من العرب لاسي معناه ان العالم الى حصل من ملك الهيئة  
 الروم لاسي لاسي لاهم عارض غير وهي استعمال طرفي الاورط  
 والعرض في الافعال والحركة على معنى الذي هو الحواس فاذا ارتفعت  
 اسماها ارتفعت هي ورواها النفس وبلغ الى محل سعادتها **فان**  
 ونك ان تعلم الى قوله المتشابهة **الاستعداد** المعصوم من هذا الكلام بان  
 المدار والمعاد على سبيل الاحتمال اي بان كنهه رذل الموجودات  
 من الارش الى الاحسن فالاحسن ثم صعودا من الاحسن الى الارش  
 وتخصه بول السرف الموجودات هو اسد مع بل لا فستل وجوده  
 في السرف وملكه العفول ويسمى الملكة الروحية في لسان السريرة وهي  
 العفول والعفوس ثم سدى وجود المادة العالم للصورة الكماله  
 الفاسده وهي احسن الكماله لاسي بالقوة لا بالتفعل فبده مراتب  
 النزول الى الاحسن اما كونه الصعود الى الارش هو ان السور  
 انما كانت العاصيات صفت بالصورة الجسمية ثم بالصورة البوصية  
 العصرية فبده المراح ثم كمالها ثم يحصل الساسم الحواس ثم الا  
 والاسان لسرق باللسان الطائفة واسرف الساسم يكون ملكه  
 كمالا في قوة العلم والعلمية وانما في قوة العاطية فان يكون المعقول  
 كمالها حاصلة له بالتفعل او بالعودة العرفية عاين العرب في العفول  
 فبده النفس كماله مملوءة مطبوع بها صور الكمال كمالها كمالها  
 عن رعوها معهما فبده كمالها كمالها كمالها كمالها كمالها كمالها  
 وانما في القوة العقلية هي طبيعة النفس عن الاطلاق الروم والعادات



السيد والملكات السجدة وكلها بالعبادات المحنة والملكات الناطقة  
 الوحيية انما يحصل هذا بطرف المذكور في الكتب الاطلاق والواجب  
 على العطايا السريعة والسمن الملمة بالعبادات السنية والمناجاة  
 للوقوف عند بعض السمع وصدوده ولسا وادامه في السبيل  
 لمعاني لطيف الامارة بالسوء للفساد المطمعة اعني سحر القوى السنية الملمة  
 والغضبة للفساد والحصل الناس من صارت لفساد عملا بالنقل وحصل  
 له الاطلاق المحنة والفصل هو لا يدمر بعد ادمه السوء وهو الذي  
 لغتوه النسيان حصا نص على ذلك ولرجع الى شرح الفاظ الكلا  
 قوله وكما ان يعلم ان الوجود اذا اشتد ربه عند الاول لم يزل كل ما منه  
 اذون ربه الاول عن الاول الواجب الوجود للذات وهو الذي تعالى ثم  
 ان الموجودات اما نوحه من الواجب الوجود للذات من حيث ما يكون ارب  
 السبق رتب الوجود يكون اسبق من اللاحق الى ان يطلع الوجود الى  
 الاحسن قوله فاول ذلك درجة الملائكة الروحانية المجردة التي تسما  
 عقولاً معاً ان فضل الموجودات بعد الواجب للذات هو العقل ويدل  
 عليه ان كلاً لها صلته بما بالنقل من كل وجه قوله ثم مرات الملائكة الروحانية  
 سمي بعوساً معاً ان العقل اسبق من الموجودات النفس  
 المتعلقة بالاحساس قوله واصلة الانسان ولسا ان يكون هذا  
 شعراً ان النفس البشرية افضل من النفوس الناطقة قوله وبهذا  
 السامات على ان لا يحصل هذا الا لسان الحيوان والجمادات  
 وبعد الحيوان السامات **قال الشيخ** والامور الحادثة الى قوله بالوسط  
**التفسير** المقصود من هذا الفصل بيان اشارات الحوادث الارضية الى

الانفسار السنية وقدره قوله والامور الحادثة في هذا العالم كحدث من مصالحة  
 القوى الناطقة والمنفصلة الارضية بالعبادات الناطقة والقوى الناطقة السماوية  
 معاً وان سبب حدوث الحوادث في هذا العالم يصادف القوى الناطقة  
 والمنفصلة الارضية يعني بسبب العرب ويعني بالقبضات والجماعات والبر  
 على هذه القوى وان هذه الامور حادثة وكل حادثة سبب في  
 الامور لها اسباب واصادم القوى الناطقة الارضية والمنفصلة ايضا  
 فلا بد من استئذنه الى تصادم القوى الناطقة السماوية قوله اما القوى الارضية  
 فيتم حدوث ما يحدث بها سبباً ان حدوث الحوادث في القوى الارضية  
 من سبب احدثها القوى الناطقة فيها وهي المطمعة واما ارادته وثانيها  
 القوى المنفصلة وهي المطمعة واما ارادته قوله واما القوى السماوية فيحدث  
 عنها آثاراً في هذه الاحكام التي بها على سببها ان حدوث  
 الحوادث في هذا العالم عن القوى السماوية على سببها اوجبه ان يطلعها  
 اي من ذاتها لا يشك الامور الارضية وثانيها اوجبه طابع اجسامها  
 وقواها الجمانية بحسب التشكلات الواقعة منها مع القوى الارضية والجم  
 طابعها النفسانية وثالثها ان يكون حدوثها عنها مشاركة الامور الارضية  
 قوله وقد اوضح لك ان النفوس تلك الاحكام السماوية ضرما من النفس  
 المقصود منه بيان هذا الوجه الثالث معناه ان النفوس السماوية  
 مدركا للحوادث من الخلق لانه مدركه لاسبابها والعلم بالاسباب موجب  
 للعلم بالمشي قوله وانهما فيتم الى طبيعة واردة موجبة ليست اذ  
 واشتراك خراجة ولا حادثة معناه ان هذه الحوادث صادرة عنه  
 عن طبيعة واما عن ارادة موجبة قوله ولا تنس الى العرف معناه ان هذه



المواد فخرها وله عن القسم ان التفرع ان يكون عن الطبيعة وانما يكون  
عن الارادة فاذن القسم في اما الى الطبيعة واما الى الارادة قوله ان  
الارادة كانت بعد ما لم يكن معناه ان الاراد لا يولد لها مسبب لوجوب  
انها حادثة وكل حادث لا يولد من مسبب كحده ويوجد هذه الارادة  
لها اسباب يوجبها قوله وليست يوجد اعادة بارادة والدليل ان العجز  
انها معناه لما علم ان هذه الارادات لما سبب سببها اما ارادة  
آخر وانما اوقات المرد وانما غير ما يستحيل ان يكون السبب ذات المرد  
والارادة بعد علم ذاته فاذن هذه الارادات مشد الى اسباب  
ارضها وسماوية ولكل الاسباب موجه تلك الارادة وله الطبيعة  
فان كانت راسية في اصل وان كانت قد حدثت فلما حارها استند الى  
امور سماوية وارضية معناه لما استند اليها الاراد والحوادث الى  
اسباب سماوية وارضية اراد ان ثبت ان الطبيعة ايضا اذ اكاد  
حادثه فلا بد من اسنادها الى اسباب ارضية وسماوية قوله وان لا علم  
هذه العلل وتصادمها بطمانك الحركة السماوية قوله فاذا علمت الاول  
ما في احوال وسر الحركات علمت السوال في ضرورة لما راس ان الحوادث  
الكاشنة هذا العالم مستندة الى علل من سنده الامور وما قد علمت  
تلك الامور التي هي اسباب هذه الامور علمت هذه الامور لما علم  
ان العلم بالعلم يوجب العلم بالمعقول قوله في هذه الاسناد ان السواد  
السماوية وما فيها عالم بالكميات عن القوس السماوية والقوس المباشرة  
للكواكب السايمة وما فيها المعقول وهذه المعقول والقوس عالم بالكميات  
الكاشنة هذا العالم اما المعقول في عالمها على وجه كل عالم الكون

فهي عالمها على وجه جزئي واذا كان كذلك كانت النفس السادة  
والعقول التي فيها عالمها مكون من تلك الصور مادية لتصور تلك  
هنا اذا كانت مكية فمعنى هذا انها سلف واذا كان الامر كذلك  
ثان ذلك الممكن موجودا في سبب سماوي ولا عيب في سبب ارضي بل  
موجودا في سبب تلك المبادي والامور السماوية قوله بل انما شرعا  
وجود ذلك الامر في امور السماوية معناه ان المثير بالجملة لا الامر السامي  
بل المثير بالجملة مادي الامر السماوي لانها اذا علت مبادي ذلك الامر  
علت الامر واذا علت ذلك الامر حدث ذلك الامر لانه لا مانع منه  
الا عدمه على طبعه او وجوده على ارضه سال عدمه على الطبعه الارضيه  
هو ان يوجد سحونه ولا يكون فيه سحونه ارضيه فحدث تلك السحونه  
عن تصور المادي السماوي ووجه كون الحرفه كما انه يحدث في اداناس  
قصودا احوال فحدث ذلك فيما عدمه فالحاصل انه يدعي ان الصور  
التي للمادي السماوي قد يكون موجهه للامر من غير توسط الاسباب  
الارضيه كما ان تصورات الالسان قد توجهوا واحصا على الطبعه  
الانسيه فمثل ان يوجد المبرو بالتصور السامي للتحريه وجوده  
توجه المبرو نفس المبرو وتقرره كما تقرصوا المعصب اسباب المبرو  
فما قوله فاصاف هذا حالات لا امور طبعه او الهامات فيحصل  
بالمستدعي عن باضاف هذا القسم تاثيرات الامور السماويه لانها  
الامور الارضيه قوله وليس ههنا يتبع تصورات السماويه لعلم جميع  
ذلك معناه ان واجب الوجود له عالم ههنا الكليات و ههنا  
الكليات مستفاده اليه لكن يتوسط الامور السماويه فكل اذن من عنده



قوله فليست هذه الامور مسبوقة بالذوات والعراض معناه ان  
علم واجب الوجود لذاته يتفوق بالذوات والعراض انزلوا على هذه  
الامور لما اسبق هذه الامور قوله وانما احب ان يحذف المكافاة  
على الشر وتوقع المكافاة على الحر معناه هو انه لكون الواجب الوجود  
لذاته عالما بهذه الكليات وجب ان يتوقع المكافاة على الحر  
انما هيست بطورها اما دامه من حره قوله وهذه الحال معقولة عند  
المساوي يجب ان يكون لها وجود معناه ان المكافاة على الشر المجاز  
على الحر معلومة لواجب الوجود لذاته وللعقول النفس كونهما نفعه  
في ان يكون لها وجود فان لم يكن هناك ممر لا يدرك اوسى لمفع  
عن الوجود لاجل انه بالوجود اولى ولا يمكن الجمع بينهما في الوجود قوله  
واذا سب ان اعلم ان الامور التي عقلت نفعه مودته الى المصلح قد  
اوجدت في الطبع معناه ان الامور النافعة المودية الى المصالح  
جودة في عالم الطبيعة ويدل على حال منافع اعضائه الحيوان والنبات  
والحكمة الموجودة فيها وليس سبها الطبع ويدل على حال منافع  
اعضائه الحيوان والنبات والحكمة الموجودة فيها وليس سبها الطبع  
لان الطبع لا شعور بها فلا يمكن ان يغفل على العاقل والحكمة بل  
مبدأها الغاية على الوجه الذي ذكرت **قال الشيخ** وعلى ذلك عليه الى قوله  
كف بتفسير التفسير شرح هذا الكلام قد تقدم في شرح سبها والحوادث  
الارض الى قصده تعالى **قال الشيخ** واعلم ان السبب الى قوله الاول  
**الشيخ** اقول المقصود من هذا الفصل اسك ان افعال العباد وادفعه  
لنفسه لا يندفع وقدره بل جمع الكائنات لنعصانه وقدره ولا ينجس كلامه

وهو ان هذه الامور الكائنة بعد ما لم يكن وكل ما كان كذلك فلا بد من  
اسباب وسبب هذه الامور اما الطبيعة والارادة والاتفاق  
اما الطبيعة فبما هي هناك واما الارادة فبما هي بعد ما لم يكن فلهما  
الغنى سبب وعلة وليس عليهما ارادة اخرى متسلسلة الى اخرتها  
بل اسبابها امور من خارج اما ارادة السماوية والارضية مستندة  
الى السماوية وباجتماع الاسباب السماوية والارضية بح وجود الارادة  
واما الاتفاق فهو كدست من اجتماع الاسباب السماوية والارضية  
والاسباب مستندة الى واجب الوجود لذاته فاذا كان لكل من غنى  
ثم فسر العباد والقدر فعال القضا من الله سبحانه هو الوضع الاول  
السطر والعدد هو ما يتوجه اليه القضا على التدرج معناه ان القضا هو  
الاسباب البسطة والتقدير يوجب تلك الاسباب الى المسببات  
على التدرج باجتماع تلك البسائط **قال الشيخ** ولو اكتم الى قوله صادقة  
**الشيخ** المقصود من هذا الفصل اسات الانسان لا يمكن ان يعلم  
الامور المستقلة في هذا العالم بحسبها وكيفية لان ذلك يوقفت على  
العلم بجميع الحوادث السماوية والارضية وذلك غير ممكن لان  
والوقوف على غير الممكن فالعلم بالامور الغائبة غير ممكن واما اجادني  
الكائنات الالهية لا يعلم الغيب انا الله قوله وهذا المنهج القابل للحكم  
مع ان اوضاعه الاولى ومقتداه ليست مستندة الى برهان فالعلم  
ان هذا جواب عن سوال على قوله لا يمكن الانسان ان يعلم الغيب  
ولم ير السؤال هو ان يقال المنهج الذي يقول بالاحكام يخرج عن المعاد  
جوابه المنهج لا يقول بالاحكام عن العلم بل عن الظن لان اوضاع



الاولى ومقتضيات ليس زائدا بل انما يخرجه ومقتضى من جاسات معه  
 به او خطا به وربما يدعى الوجي واذا كانت المادى ليست بنفسه فالمسائل  
 ايضا كذلك وان سلمنا ذلك لكنه انما يبعد عن دلائل خبر واحد  
 من اسباب الكائنات وهي الدلائل المتكسرة ولا يدعى ان علمه يحيط  
 بجميع الامور السماوية والارضية ذلك فلا يمكن ان يعلم جميعها في كل وقت  
 مع انه لا طريق في الحساب الى معرفة كل واحد في انفسه وان سلمنا  
 انه يمكن ذلك لكن معرفة الحساب انما يتم بمعرفة الامور السماوية والارضية  
 لانها انما يوجد على لفظ الامور السماوية والارضية فلم يعلم جميع الامور  
 السماوية والارضية لم يتم الانتقال الى المعنى فثبت انه لا يمكنه ان يقوم  
 بعد تسليم معدة قوتهم صاومه **قال الشيخ** ونقول الى قوله انما يخرجه **الشيخ**  
 المصنوع من هذا الفصل اثبات اصلين احدهما انساب النبوة وانما  
 ما ان كنهه وعن النبي لعدم اسات الاصل الاول واعلم ان البرهان المذكور  
 يستل على مقتضيات المذهب الاول ان من العلوم ان الاشياء  
 عن سائر الحيوانات بانه لا يمكن معيشتها لو انفردت وحده لان عدل الله  
 ومكسبه ولبسته صناعه والطبيعي والسحق الواحد لا يمكنه ان يقوم بمسالك  
 تلك الامور اكثر من بل لا بد وان يكون اليأس اخرون لبعض كل  
 واحد منهم صاومه حتى ان هذا يزرع لذلك ذلك هي الات الذراعه  
 وهذا الخبز لذلك وذلك بطحن هذا حتى اذا اجتمعوا كان اودهم كسا وهذا  
 صار الات ان مدنا بالطلع حتى ان الجميع الذين يكونون على الصغار  
 وان كانوا محتاجين لاسه اطفالهم اطفالهم اسس الكائنات  
 فثبت انه لا بد في وجود الانسان وانما به مراكبه واجتماع

فيها فانه وبحسب ان يكون تلك العبادات مكرهه لسخط الذكرك  
 وذلك الذكرك لا يكون الفاعل اذ انساب سوى في الحال وبالحمله  
 كحسب ان يكون ذلك الذكرك لمساها والمساها اما حركات وانما عدم  
 حركات وانما الحركات تسبب الصلوة فانها وحسب الصوم والسلبه  
 خمس مرات يحصل للمصلي بذكر المعصية والاماله خمس مرات وذلك  
 الذكر خمس اسبوعا من الذكر الموح لا سيما السن الذي  
 الى العدل الذي هو سبب بقاء النوع الانساني ولما لم يترك  
 فمسل الصوم فانه وان كان امر عسافه فانه من صاومه على النبي  
 من سببها فاما وحسب ان يخطئ بهذه الاحوال امور سبب على المسامح  
 المتناوبه كالبحر وانما فانها تعرضه الذكر منفعه عظمه والموضع  
 الذي يصعب هذه الامر يستقر ان يكون سبب السابغ لذكره ايضا  
 ذلك لان ذكره كذا راسه في هذه المعصية ولا يكون المادى نصيب  
 الا انه كانه مل بحسب ان يهاجر اليه يكون اوقع في طوبى واعلم ان اصل  
 العبادات هي الصلوة لان المصلي يحلف بعد صياحه انما كانه من  
 يدره ولهذا يحسب على المصلي ان يسجد بها ولا يمارى العاده واحده  
 الاساس نفسه عندنا الملك لا ينشأ من الطهارة والطهارة وحسب  
 ان سن في الطهارة سبب العود وحسب ان سن عليهم في الصلوة المنوع  
 والحضوع وعن العود وتفض الاطراف وركب الاطراف الى المراكب  
 يكون الاساس عندنا الملك الا ان في هذه الاحوال يسع بها العاد  
 في رسوخ ذكر الله تعالى والمعاد في انفسهم معدون بهم الشفيع بالسنن  
 والسرابع ولولا هذه المذكرات ساسوا الله تعالى والمعادع



القرآن من أو من بعد الذي هذا فائدة هذه العبارة ما بالفتنة  
 إلى لا نور الدنيا **قال الشيخ** ومنعهم إلى قوله رب العالمين **الشيخ** لما  
 خرج من بين ضامع العبادات المعاصي من منعها في المعاد ونقص  
 كلامه وهو قد غفلت أن السعادة المحسوسة إنما تحصل بركبة  
 النفس عن إلباس البدن المعادة لا بسبب السعادة وهذه الرتبة  
 إنما تحصل بإطلاق ملكات فاعله كسب أفعال بغير النفس إلى  
 وعن القوى المحسوسة مراعاة مطع النفس لا يكون عاقبة لها عن التوجه إلى الله  
 المناسبة له وهو لا يشعر إن في السبع وأدراكات النفس كثر  
 الرجوع إلى واهها وما يذكر في السمع عن الأحوال البدنية ونفسها  
 على أفعال معية خارجة عن المعادة إنما له للتسعة مسجلة على الحكمة كذا  
 المسروعة فإنها تذكر النفس المعنوية المحسوسة والملازمة والافرة أراوت  
 أو لم يرو فينقر فيها بذلك منه الأرعاج عن البدن وتعد بالسلط  
 على البدن وقواته ولا يتفعل عنه ولو حر عليها أحوال بدنية لم يوجب  
 فيها آية وكلها إنما لو كانت معادة للبدن من كل وجه وإلى هذا  
 المعترض يشير في الكتاب اللامبي قوله أن الحسنات يربهن إليات فأنه  
 الإنسان إذا ألح على هذه العبادات حصل له ملكة الآلات  
 إلى جانب الحق والأعراض عن الباطن وصار شديد الاستعداد  
 للفرار بالسعادة الحقيقية بعد مغارته النفس عن البدن وهذه الآلات  
 لو فعلها فاعل ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله فالخط من الركا لانه  
 الله تعالى وعرض عن غيره فكيف إذا فعلها من يعلم أن الشيء مبعوث  
 من عند الله والله تعالى أرسله وإن كلمة اقتضت إرساله إلى الخلق

المقدمة السابعة لا شك أنه لا تتم الميثاق ولا يكمل الاجتماع إلا بمعاملات  
 بحري منهم المقدمة السابعة لا بد في ملك المعاملة من سنة وعدل المقدمة السابعة  
 أنه لا بد للملك السمو العدل ميسان ومعدل المقدمة السابعة لا شك  
 أن يكون ذلك السان ساذج السس ورسد هم إلى السنة المقدمة  
 السابعة أنه يجب أن يكون إنسانا المقدمة السابعة يجب أن يكون هذا  
 الإنسان مختصا بمجرات وخوارق عادات لمساعد له التماس  
 وأوقات هذا المقدمات فقول لا شك أن الحاجة إلى هذا الإنسان  
 فإن من يرفع الإنسان أشد من الحاجة إلى الشاب الشعر على إسداب  
 والحاجين ويعمل الاختصاص من المقدمة من وسائر المنافع التي لا ضرورة  
 لها في العا فلما لم يحصل العناية تلك المنافع الجزئية فلا لا يهل وجود  
 هذا الشخص أولى فوجب في الحكم وجود الشيء فهذا تخفيض كلامه **قال الشيخ**  
 فهذا الباب إلى قوله الحكيم **الشيخ** لما فرغ من إثبات النبي شرع في بيان حكمه  
 ودعوة النبي إذا وجد هذا الإنسان وجب عليه أن يسن السريعة ما ذن  
 الله تعالى ووجهه بواسطة إزالة الروح المتعسر فأول ما يسهل معرفه  
 الله تعالى وهو أن يعرفهم إن لهم صانعا واحدا قادرا عالما بالشر والعلامة  
 وإن لم لهم ونهى ويجب على الإنسان الأساس بما أمر به والابتها عما نهى  
 عنه وأنه تعالى يمس لم اطاعة وتعاب لم يخصاه وإنما يجب عليه ذلك  
 أو لا لأن عده أمر الزينة ضبط النفس السعير في العوالم والمريب  
 عن العباد ولما كان الأمر كذلك وجب معرفته الله المسب العباد  
 قوله ولا يعلم شئ من معرفته الله فوق معرفته أنه واحد ص لا شبيه  
 له المقصود من هذا الكلام بيان كيننه ودعوة الخلق إلى الله تعالى



اعلم ان الواجب في هذا الاصل عليه ان يعرف ان الله تعالى موجود  
 وواحد ولا شبيه له قوله ولا ينبغي ان يستلزم شي من معرفته هذا الله  
 لا كفى بل لابد وان يعرف ان في عالم لا يعرف عن علم شيء في الارض  
 ولا في السما قد ير على كل شيء ان يعرف ان في عالم لا يعرف عن علم شيء في الارض  
 بامثلة يكون عندهم عظمه جليله قوله فاما ان سدرهم الى تكليفهم ان  
 صدقوا بوجوده وهو غير مشارة في مكان فالحمد لله انه تكليفهم في  
 معرفته السريرة والمفسدس بانه تعالى لا سبه ولا نظير ليس كسبه  
 ولا تكليفهم لما ان تعلموا الله غير مشارة في مكان ولا جهة واي غير  
 مشارة في مكان ولا جهة وانه غير متقسم بالقول والله سبحانه  
 داخل العالم ولا خارج لانهم لا ينفون هذا المعنى معقول فكلما  
 لهم وعنه وبما يشكرون وجوده او ليعوان في سائر ذلك سوس  
 امر المدينه عليهم قوله وكذلك يجب ان يعرف عندهم امر العقاد  
 وجه مذكور في كنهه معناه انه يجب على السامع ان يعرف امر العقاد  
 الواب والعقاب على وجه فهمه ونهم ذلك بامثلة مذكور وبما  
 واما الحجة في ذلك فلا بد كرام الا محلا وهو ان ذلك سبي لا غير رانه  
 ولا اذن سمعه وان هناك من اللذة ما هو ملك عظيم **قال الشيخ**  
 ثم ان هذا الى قوله فربما لا يكون **الشيخ** لما كان وجوده شيء لا يمكن في كل  
 وقت وجب ان يدبر البني بعباسه وشرعه ته سر اولئك اسبه  
 وسرعه بينه على معرفة الصانع المست المعاد وجب استمال ملك  
 السنن والسريرة على العادات المذكورة للمعقود والمعاد ويجب  
 ان يكون ملك العادات معروفا ما ذكرنا مسدق والاعاد والامام

وان جمع ماسنه وسرعه فهو من عند الله او جاده الله على لسان الملك  
 قوله ويكون الواجب في العبادات للعباد في فهمه سريره والسريره  
 التي هي سببها وجودهم الى آخره معناه ان العباد في العبادات  
 لها السريره فها هو السوس وقاده لنا الشرقة في الانسان  
 وفهم في المعاد الى السدع فكم السوس فها هو شرح الكتاب

عالمهم

